جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا

تقييم الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن

Evaluation Of Services And Programs Provided To Abused Women Residing In Shelters Under The Ministry Of Social Development In The Northern Governorates Of Palestine from Their Perspective

إعداد:

أسمهان جمعة محمود مشرف

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

2024م

جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا

تقييم الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن

Evaluation Of Services And Programs Provided To Abused Women Residing In Shelters Under The Ministry Of Social Development In The Northern Governorates Of Palestine from Their Perspective

إعداد:

أسمهان جمعة محمود مشرف

بإشراف:

أ. د عاطف حسني العسولي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

2024م

تقييم الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن

Evaluation Of Services And Programs Provided To Abused Women Residing In Shelters Under The Ministry Of Social Development In The Northern Governorates Of Palestine from Their Perspective

إعداد:

أسمهان جمعة محمود مشرف

بإشراف:

الدكتور عاطف حسني العسولي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت في 2025/4/22

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ / الدكتور عاطف العسولي	جامعة القدس المفتوحة	مشرفا ورئيسا.....
الدكتور / عاطف صبري عوض	جامعة القدس المفتوحة	عضوا.....
الدكتور / جهاد جميل حمد	جامعة السلطان قابوس	عضوا.....

التفويض

أنا الموقع أدناه؛ أسمهان جمعة محمود مشرف؛ أفوض/ جامعة القدس المفتوحة بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم:_____

الرقم الجامعي: _____

التوقيع: _____

التاريخ: _____

الإهداء

إلى طبيب القلوب والأرواح.. إلى الرحمة المهداة إلى العالمين.. إلى رسولي وقدوتي..

"محمد صلى الله عليه وسلم".

إلى من وفروا لي جميع الظروف لإتمام دراستي وغرسوا فيّ حب العلم، سر وجودي.. والديّ.

إلى من أشاعوا في نفسي روح المثابرة والعمل، وتمنوا لي السعادة والتوفيق.. إخوتي.

إلى زوجي العزيز.. لما قدّمه لي فترة دراستي: من دعم معنويّ وماديّ، فكان نعم الزوج والصديق.

إلى من حلّت البركة بوجودهم فملأت ضحكاتهم الجميلة عمري.. أولادي، وابنتي الغالية على قلبي.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح... زميلاتي وزملائي

إلى من صاغوا لي علمهم وفكرهم منارة تنير لي مسيرة العلم والنجاح.. أساتذتي الكرام.

إلى من قدم لي المساعدة لإتمام البحث وإخراجه على هذه الصورة.. الأستاذ الفاضل

الدكتور عاطف حسني العسولي المحترم

****إلى وطني الغالي أهدي عملي المتواضع****

الباحثة

أسمهان مشرف

شكر وتقدير

الشكر أولا لله العلي القدير.

كما أتقدّم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان
إلى أُستاذي الفاضل والمشرف على رسالتي الدكتور عاطف حسني العسولي المحترم

الذي لم يتوانَ لحظة عن تقديم النصح والإرشاد لإتمام هذا البحث.

إلى أساتذتي الأفاضل الذين تتلمذت الأجيالُ على أيدهم

إلى أعضاء لجنة المناقشة الأكارم الذين تفضلوا عليَّ بمناقشة هذه الرسالة

إلى الأخوة والأخوات في المكتبات، على جهودهم في طباعة المشروع وتنسيقه وإخراجه بصورته النهائية.

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة.	ب
التفويض.	ج
الإهداء.	د
الشكر والتقدير.	هـ
قائمة المحتويات.	و
قائمة الجداول.	ط
قائمة الملاحق.	م
ملخص باللغة العربية.	ن
ملخص باللغة الإنجليزية.	ع
الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها:	**1-17**
1.1 المقدمة.	2
2.1 مشكلة الدراسة.	4
3.1 أسئلة الدراسة.	7
4.1 فرضيات الدراسة.	8
5.1 أهداف الدراسة.	9
6.1 أهمية الدراسة.	10
7.1 حدود الدراسة ومحدداتها.	11
8.1 التعريفات الإجرائية للمصطلحات.	12
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة:	**18-69**
1.2 الإطار النظري.	18
2.2 الدراسات السابقة.	54
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات:	**70-87**
1.3 مقدمة.	71
2.3 منهجية الدراسة.	71
3.3 مجتمع الدراسة وعينتها.	72

4.3 أدوات الدراسة وخصائصها.	75
5.3 صدق الأدوات وثباتها.	76
6.3 الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة.	77
7.3 تصحيح أداة الدراسة.	82
8.3 تصميم الدراسة ومتغيراتها.	83
9.3 إجراءات تنفيذ الدراسة.	84
10.3 المعالجات الإحصائية.	85
الفصل الرابع: نتائج الدراسة:	**86-125**
1.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.	87
2.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة.	110
1.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى.	110
2.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية.	114
3.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة.	117
4.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة.	119
5.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة.	121
6.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة.	123
7.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة.	127
الفصل الخامس: تفسير النتائج ومناقشتها:	**126-141**
1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.	127
1.1.5 مناقشة نتائج سؤال الدراسة الأساسي.	127
2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة.	130
1.2.5 تفسير نتائج الفرضية الأولى ومناقشتها.	130
2.2.5 تفسير نتائج الفرضية الثانية ومناقشتها.	131
3.2.5 تفسير نتائج الفرضية الثالثة ومناقشتها.	133
4.2.5 تفسير نتائج الفرضية الرابعة ومناقشتها.	134
5.2.5 تفسير نتائج الفرضية الخامسة ومناقشتها.	136
6.2.5 تفسير نتائج الفرضية السادسة ومناقشتها.	138

7.2.5 تفسير نتائج الفرضية السابعة ومناقشتها.	140
4.5 التوصيات.	142
5.5 المقترحات.	144
المصادر والمراجع العربية والأجنبية:	**150–142**
المصادر والمراجع باللغة العربية.	143
المصادر والمراجع باللغة الأجنبية.	150
ملاحق الرسالة.	**172–152**

قائمة الجداول

الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
1.3	توزيع مجتمع الدراسة وفق محافظات شمال الضفة الغربية.	72
2.3	توزيع عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية.	74
3.3	قيم التحليل العاملي لفقرات مجالات الدراسة للمقياس(ن=30).	77
4.3	معاملات الثبات بطريقتي كرونباخ ألفا وإعادة الاختبار.	80
5.3	معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية.	81
6.3	درجات احتساب مستوى كل مجال من مجالات الدراسة.	83
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل محور من محاور مظاهر العنف الأسري لدى النساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين وعلى المقياس ككل مرتبة حسب الأهمية.	88
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور العنف الجسدي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	89
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور العنف النفسي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	90
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور العنف الاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	91
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور العنف الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	92
6.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور العنف اللفظي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	93
7.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل محور من محاور مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين وعلى المقياس ككل مرتبة حسب الأهمية.	94

8.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور خدمة الإرشاد والتوعية للنساء المعنفات مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	95
9.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور خدمات الحماية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	97
10.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور خدمات اجتماعية وقانونية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	99
11.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور خدمات التمكين الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	101
12.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل محور من محاور مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين وعلى المقياس ككل مرتبة حسب الأهمية.	103
13.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور الدعم النفسي والاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	104
14.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور الدعم القانوني وحماية الحقوق مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	105
15.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور تحسين بيئة الإقامة والرعاية الصحية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	106
16.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور الجانب الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	107
17.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور التواصل وإعادة الاندماج الاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	108
18.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل مجال من مجالات تقييم فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات في دور الرعاية بالمحافظات الشمالية بفلسطين: دراسة ميدانية وعلى المقياس ككل مرتبة حسب الأهمية.	109

19.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير العمر.	111
20.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير العمر.	112
21.4	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد الدراسة على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تعزى لمتغير العمر.	113
22.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.	114
23.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.	115
24.4	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد الدراسة على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.	116
25.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	117
26.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	118
27.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مكان السكن.	120

28.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مكان السكن.	121
29.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الدخل الأسري الشهري.	122
30.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الدخل الأسري الشهري.	123
31.4	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد الدراسة على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تعزى لمتغير الدخل الأسري الشهري.	124
32.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية. بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مدة الإقامة في الدار.	125
33.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مدة الإقامة في الدار.	126
34.4	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد الدراسة على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تعزى لمتغير مدة الإقامة في الدار.	127
35.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير عدد مرات التعرض للعنف.	128
36.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير عدد مرات التعرض للعنف.	129

37.4	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد الدراسة على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تعزى لمتغير عدد مرات التعرض للعنف.	130

قائمة الملاحق

الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
أ	أدوات الدراسة قبل التحكيم.	153
ب	أدوات الدراسة بعد التحكيم.	164
ج	أسماء محكمي أدوات الدراسة.	171
د	خطاب تسهيل مهمة من الجامعة.	172

تقييم الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن

إعداد: أسمهان جمعة محمود مشرف

بإشراف: الدكتور عاطف حسني العسولي

2024

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى تقييم الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة من جميع النساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين للعام (2024)، والبالغ عددهن (344) امرأة معنفة حيث تم تقديم الدعم والمساعدة لهن خلال خمس سنوات (2020 – 2024م)؛ وفق إحصائية وزارة التنمية الاجتماعية في المحافظات الشمالية في فلسطين للعام (2024)، وتم اختيار (200) من مجتمع الدراسة، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة. تُظهر نتائج الدراسة أن فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين كانت مرتفعة في مجملها، سواء على صعيد التعامل مع مظاهر العنف الأسري أو من حيث الخدمات النفسية والاجتماعية أو مقترحات التحسين. وقد بيّنت النتائج أن النساء يتعرضن لأنماط متعددة من العنف، أبرزها العنف الاجتماعي واللفظي والجسدي، مما يجعل الخدمات المقدمة لهن ضرورة ملحة وليست خياراً. كما كشفت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائياً في تقييم مستوى الخدمات تبعاً لمتغيرات مثل العمر، والحالة الاجتماعية، والدخل الأسري الشهري، ومدة الإقامة في الدار، وعدد مرات التعرض للعنف، في حين لم تظهر فروق ذات

دلالة إحصائية تعزى لمتغيري المؤهل العلمي ومكان السكن، ما يعكس شمولية الخدمات واستقرار مستوى جودتها بغض النظر عن الخلفية التعليمية أو البيئة الجغرافية للمستفيدات. ويُستنتج من ذلك أهمية تصميم برامج تستجيب للاحتياجات المتمايزة بحسب التجارب الشخصية ومستوى التفاعل مع دور الرعاية، مع ضرورة تعزيز التمكين النفسي والاقتصادي، وضمان الاستدامة في تقديم الدعم خاصة للفئات الأكثر تضرراً من العنف المتكرر أو الطويل الأمد. كما تؤكد هذه النتائج على أهمية تقييم فعالية الخدمات من خلال عدسة خبرات النساء أنفسهن لضمان شمولية السياسات واستجابتها للواقع الفعلي، وهو ما يجعل من الدراسة مرجعاً مهنياً لفهم العلاقة بين خصائص النساء المعنفات ونمط استفادتهن من الخدمات المؤسسية في السياق الفلسطيني.

وأوصت الباحثة بضرورة تعزيز وتوسيع البرامج والخدمات الموجهة لمكافحة العنف الأسري، مع توفير دعم نفسي واجتماعي مستمر للنساء المعنفات في دور الرعاية بالمحافظات الشمالية في فلسطين. كما تؤكد على تطوير برامج تلائم الفئات العمرية المختلفة، خاصة النساء الأكبر سناً اللاتي يواجهن صعوبات في التكيف مع الخدمات الحالية، ويجب تقديم استشارات قانونية ودعم اجتماعي مكثف للنساء المتزوجات والمنفصلات، إلى جانب تعزيز البرامج الاقتصادية التي تساعدهن على تحقيق الاستقلالية، بالإضافة إلى ذلك تقترح الباحثة إجراء دراسات مستقبلية لمقارنة تأثير البيئات المختلفة على فعالية البرامج، وتحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة، وقياس الأثر طويل المدى للخدمات المقدمة، مع دراسة تأثير تدريب العاملين في دور الرعاية على جودة الدعم المقدم للنساء المعنفات.

الكلمات المفتاحية: تقييم الخدمات الاجتماعية – النساء المعنفات – دور الرعاية – المحافظات الشمالية – فلسطين.

Evaluation Of Services And Programs Provided To Abused Women Residing In Shelters Under The Ministry Of Social Development In The Northern Governorates Of Palestine from Their Perspective

Prepared by: Asmahan Juma Mahmoud Mushrif
Supervised by: Dr. Atef Hosni Al-Asouli

2024

Abstract

The study aimed to Evaluation Of Services And Programs Provided To Abused Women Residing In Shelters Under The Ministry Of Social Development In The Northern Governorates Of Palestine from Their Perspective. To achieve this objective, the descriptive-analytical approach was adopted. The study population consisted of all abused women residing in these care homes in 2024, totaling 344 women who had received support and assistance over a five-year period (2020–2024), according to official statistics from the Ministry of Social Development in the northern governorates of Palestine for the year 2024. A sample of 200 women was selected, and a structured questionnaire was used as the main data collection instrument.

The results demonstrate that the effectiveness of the services and programs provided to abused women residing in care shelters under the Ministry of Social Development in the northern governorates of Palestine was generally high. These services proved to be essential—rather than optional—in addressing various forms of domestic violence, particularly social, verbal, and physical abuse. The findings revealed statistically significant differences in the evaluation of service effectiveness based on variables such as age, marital status, household income, length of stay in the shelter, and the number of abuse incidents. In contrast, no statistically significant differences were found with respect to educational attainment or place of residence, indicating a level of inclusivity and consistency in service quality regardless of educational or geographic background.

These outcomes highlight the need for tailored programs that respond to diverse individual experiences and degrees of engagement with care institutions. They also underscore the importance of psychological and economic empowerment as well as the sustainability of support—especially for women who have experienced prolonged or repeated abuse. Furthermore, the findings emphasize the critical value of evaluating service effectiveness through the perspectives of the women themselves to ensure inclusive policies that align with lived realities. This positions the current study as a valuable professional reference for

understanding how women's demographic and experiential characteristics influence their utilization of institutional services within the Palestinian context.

The study recommended the need to strengthen and expand programs and services targeting domestic violence, along with providing continuous psychological and social support for abused women in care homes in the northern governorates of Palestine. It also emphasized the importance of developing programs tailored to different age groups, particularly older women who may struggle to adapt to current services. In addition, the study highlighted the need for comprehensive legal consultations and social support for married and separated women, as well as the reinforcement of economic empowerment programs that support their financial independence. Finally, the researcher proposed conducting future studies to compare the impact of different environments on program effectiveness, examine the influencing socio-economic factors, assess the long-term impact of the provided services, and explore the effect of staff training in care homes on the quality of support offered to abused women.

Keywords: Evaluation of Social Services, abused women, care centers, northern governorates, Palestine.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أسئلة الدراسة

4.1 فرضيات الدراسة

5.1 أهداف الدراسة

6.1 أهمية الدراسة

7.1 حدود الدراسة ومحدداتها

8.1 التعريفات الإجرائية للمصطلحات

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة

العنف الأسري يمثل تحدياً اجتماعياً خطيراً يتطلب تدخلاً فورياً من المجتمع ومؤسساته، بهدف حماية المرأة المعرضة للعنف ضد هذا النوع من الظلم، وينتج العنف الأسري غالباً عن سلوكيات عدوانية لا تخضع للسيطرة، مما يؤثر سلباً على النساء (بني هاني وآخرين، 2023)، وإنه يتجلى ليس فقط في العنف الجسدي، بل أيضاً في العنف النفسي والعاطفي، وغالباً ما يكون له تأثير شامل ومترابط على أفراد الأسرة بمختلف أشكالها، فتوفير التوعية والإرشاد والحماية الكافية للنساء المعنفات ضروري للتصدي لهذه الظاهرة والحد من انتشارها (بهار، 2023).

كما تُعد ظاهرة العنف ضد النساء من الظواهر الاجتماعية المرفوضة على المستوى الغربي والعربي لما لها من آثار سلبية وسيئة على المجتمع بوجه عام والزوجان بوجه خاص، كما أن العنف ضد المرأة ليس مجرد حدث قصير التأثير (العرفي، 2024): بل ينتج عنه مجموعة من الأعراض التي تؤثر في صحة المرأة الجسدية والنفسية، ومن بين الأعراض الجسدية للعنف ضد المرأة مشاكل الجهاز الهضمي كقرحة المعدة والقولون العصبي ومشاكل أمراض القلب والصداع المزمن والإصابة بالجروح والعاهات طويلة المدى (أبو قرع، 2022).

ومن المشكلات النفسية للعنف ضد المرأة ظهور أعراض القلق والتوتر والخوف من المستقبل وعدم الإحساس والارتباك وتقلبات مزاجية وانخفاض في تقدير الذات والاكتئاب النفسي (الهشلمون، 2020)، وفي هذا السياق اهتمت العديد من المؤسسات ظاهرة العنف الموجه نحو النساء والتي أظهرت نتائجهم

أن العنف بكل أشكاله له أثر سلبي على الصحة النفسية ويسبب العديد من الاضطرابات النفسية والجسمية التي لها أثر سلبي على الزوجة وعلى الأسرة بأكملها (Cottrell, 2018).

وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعرّضت (58.2%) من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج ضمن الفئة العمرية (15–64 سنة) في فلسطين للعنف من قبل أزواجهن كيفما كان شكله، وكان العنف النفسي أكثر نوع عنف يمارس ضد النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج من قبل أزواجهن؛ حيث تعرضت (57.2%) من النساء للعنف النفسي؛ وتعرضت (18.5%) من النساء للعنف الجسدي؛ وتعرضت (9.4%) من النساء للعنف الجنسي خلال العام 2023م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023).

وحوالي (10%) من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهنَ الزواج في فلسطين تعرّضن لأحد أشكال العنف الالكتروني عبر إحدى وسائل التواصل الاجتماعي مقابل (12%) من الإناث غير المتزوجات، وتعرضت نحو (8%) من النساء للعنف من خلال الاتصالات أي تهديد أو ابتزاز أو تحرش أشخاص أو جهات مختلفة عبر المكالمات أو الرسائل، مقابل تعرض (8%) من الإناث غير المتزوجات (وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، 2024).

وتسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى توفير الدعم الشامل للنساء المعنفات من خلال توفير الخدمات الضرورية، وتعزيز الوعي، وتحقيق التنسيق بين الجهات المختلفة لمكافحة العنف ضد النساء وتحقيق العدالة الاجتماعية (بن صنة، 2023): فدور وزارة التنمية الاجتماعية في التعامل مع النساء المعنفات يتمثل في توفير مراكز استقبال وملاذ آمن لهن ولأطفالهن، بالإضافة إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لمساعدتهن على التعافي والتأقلم مع الظروف الصعبة التي مروا بها، وتوفير الدعم القانوني والمشورة

القانونية لهن لمساعدتهن في مواجهة التحديات القانونية التي قد تواجههن، مثل الحصول على أوامر حماية وتقديم شكاوى ضد المعتدين (وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، 2024).

وتعمل وزارة التنمية الاجتماعية على تنظيم حملات توعية وتثقيف للجمهور حول مشكلة العنف ضد النساء، وكيفية التعرف على علاماته والتصدي له، وتشجيع ثقافة السلامة والاحترام في المجتمع، وتعزيز التنسيق بين وزارة التنمية الاجتماعية والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لتحسين تقديم الخدمات والبرامج للنساء المعنفات، وتقديم الدعم الاقتصادي والتدريب المهني لهن لمساعدتهن في الاستقلال الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024).

تتناول هذه الدراسة تقييم فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات في دور الرعاية بالمحافظات الشمالية بفلسطين: دراسة ميدانية، حيث يعتمد على تجاربهن الشخصية وتأثير الخدمات عليهن، حيث أن الخدمات متاحة بسهولة ويمكن الوصول إليها بسرعة في حالات الطوارئ في ظل توفر مراكز استقبال متاحة في كافة المناطق، كما يتوفر الدعم النفسي والمعنوي اللازم للنساء المعنفات، إضافة إلى توفير الدعم القانوني والاجتماعي بشكل كافٍ.

2.1 مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة من خلال رصد ظواهرها، حيث تنتشر مظاهر العنف الممارس ضد النساء والذي شمل إلحاق ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي، وهذه المظاهر تعد مؤشرات على وجود مشكلات خطيرة وتحتاج إلى تدخل فوري لحماية صحة وسلامة النساء المعرضات للعنف سواء داخل الأسرة أو خارجها، والتي تؤثر في حياتهن ومستقبلهن وعلى طبيعة علاقاتهن الاجتماعية داخل وخارج الأسرة

ومع مجتمعهن، وقد دفعني كباحثة مهتمة بالقضايا الاجتماعية وحقوق الإنسان، إلى تسليط الضوء على هذه الظاهرة، حيث لاحظت من خلال خبرتي في مجال البحث الاجتماعي والعمل مع الفئات المهمشة أن النساء المعنفات يواجهن تحديات جسيمة تؤثر على حياتهن واستقرارهن النفسي والاجتماعي، وإن تعرض المرأة للعنف لا ينعكس فقط على صحتها الجسدية والنفسية، بل يمتد ليؤثر على علاقاتها الأسرية والمجتمعية، مما يعيق اندماجها الاجتماعي وقدرتها على العيش بكرامة وأمان؛ فمعظم الدراسات ركزت إما على الجانب القانوني أو المؤسسي أو النفسي من منظور مقدمي الخدمات، دون إعطاء مساحة كافية لتجربة النساء المعنفات أنفسهن وتصوراتهن حول ما إذا كانت تلك البرامج قد ساهمت فعلاً في تحسين جودة حياتهن أو تجاوز آثار العنف.

حيث يعتبر العنف من أصعب المشكلات الاجتماعية والنفسية والقانونية والمادية التي تواجه المجتمع بشكل عام والأسرة بشكل خاص لما له من آثار سلبية وعواقب وخيمة تؤثر على الزوجين، وهو أحد أكثر المواقف المثيرة للضغط النفسي حيث تعيش النساء المعنفات أجواء من الضغط والخوف الشديد والقلق من المستقبل المجهول، إضافة إلى التوتر والهلع نتيجة الضرب والعنف الجسدي (الهشلمون، 2020).

فالعنف ضد المرأة يؤدي إلى إصابتها بالاضطرابات السيكوسوماتية، كما أن النساء المعنفات يعشن أزمات اجتماعية ونفسية نتيجة العنف الجسدي الذي يتعرضن له، مما ينعكس بشكل سيئ على شخصياتهن ونظرتهن لذواتهن (العرفي، 2024): كما وينتابهن الإحساس بالمعاناة، وظهور أعراض الاكتئاب النفسي عليهن، ويعتبر الاكتئاب النفسي من أكثر الاضطرابات النفسية انتشاراً بين النساء المعنفات لأن تعرض المرأة بشكل مستمر للعنف بشكل عام والعنف الجسدي بشكل خاص يجعلها تعاني الكثير من أعراض الاكتئاب.

وقد دفعت هذه العوامل الباحثة إلى اختيار هذا الموضوع لبحث مدى فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، خاصة أن الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام (2024) وخلال الربع الأول من السنة تعرّضت (44.7%) من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج ضمن الفئة العمرية (15–64 سنة) في فلسطين للعنف بكافة أشكاله، وكان العنف النفسي أكثر الأنواع التي تمارس ضد النساء؛ فقد تعرضت (44.0%) من النساء للعنف النفسي؛ وتعرضت (16.4%) من النساء للعنف الجسدي؛ وتعرضت (9.2%) من النساء للعنف الاجتماعي، وتعرضت (3.5%) للعنف الاقتصادي، كما تعرضت (0.7%) منهن للعنف الجنسي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024).

ورغم الجهود المبذولة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تقديم خدمات تتعلق الإرشاد والدعم النفسي لحوالي (260) من النساء المعرضات للعنف، كما تم تقديم الرعاية اللاحقة لحوالي (88) امرأة منهن من خلال الدعم القانوني، كما تم تقديم الدعم الخاص بالحماية لحوالي (12) منهن، وبلغت النسبة الإجمالية للخدمات المقدمة للنساء المعنفات حوالي (22%) (وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، 2024).

وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: **ما مدى فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن؟**

3.1 أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس: ما مدى فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الأول: ما مظاهر العنف الأسري لدى النساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن؟

السؤال الثاني: ما درجة فعالية الخدمات والبرامج المقدمة في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن؟

السؤال الثالث: ما مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهه نظرهن؟

4.1 فرضيات الدراسة

قامت الباحثة بصياغة الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الأولى:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن تعزى لمتغير العمر.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن تعزى لمتغير العمر.

الفرضية الثانية:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

الفرضية الثالثة:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن تعزى لمتغير مكان السكن.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن تعزى لمتغير مكان السكن.

الفرضية الرابعة:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية الخامسة:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن تعزى لمتغير الدخل الأسري الشهري.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن تعزى لمتغير الدخل الأسري الشهري.

الفرضية السادسة:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن تعزى لمتغير مدة الإقامة في الدار.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن تعزى لمتغير مدة الإقامة في الدار.

الفرضية السابعة:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن تعزى لمتغير عدد مرات التعرض للعنف.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن تعزى لمتغير عدد مرات التعرض للعنف.

5.1 أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد مظاهر العنف الأسري التي تواجهها النساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية، والتعرف إلى مدى فعالية الخدمات المقدمة لهن في التصدي لهذه المظاهر.
2. تقييم فعالية البرامج والخدمات المقدمة في دور الرعاية من حيث قدرتها على تحسين ظروف النساء المعنفات وتلبية احتياجاتهن.
3. جمع المقترحات التي تقدمها النساء المعنفات وتحليلها لتحسين الخدمات والبرامج المقدمة لهن في دور الرعاية وتطويرها، بهدف رفع مستوى الدعم المقدم.

4. دراسة الفروق في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن باختلاف بعض المتغيرات (العمر، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، والدخل الأسري الشهري، ومدة الإقامة في الدار، وعدد مرات التعرض للعنف).

6.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في الجانبين: النظري والتطبيقي كما هو آتٍ:

1.6.1 الأهمية النظرية

تعد هذه الدراسة، حسب علم الباحثة، من الدراسات التي قد تكون مفيدة على مستوى المجتمع الفلسطيني، في مجال تقييم فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات في دور الرعاية بالمحافظات الشمالية بفلسطين: هي دراسة ميدانية، وتبرز أهمية الفئة المستهدفة بالدراسة، وهي النساء، باعتبارهن من أهم فئات المجتمع، فالمرأة هي الزوجة والمربية والراعية لأسرتها، ومع ذلك قلة من الدراسات التي تستهدف هذه الشريحة من النساء بالبحث والدراسة لأسباب قد يكون منها خصوصية المجتمع الفلسطيني، تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية والفلسطينية بموضوع له أبعاد نوعية هامة في المجتمع الفلسطيني، من خلال توفير العديد من البرامج والخدمات التي تقدم لفئة النساء المعنفات لمساعدتهن في مواجهة العنف الممارس ضدهن بأساليب تتناسب مع وضعهن وقيمتهن الاجتماعية.

كما تعد هذه الدراسة، حسب علم الباحثة من الدراسات النادرة والتي تناولت موضوع تقييم فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات في دور الرعاية بالمحافظات الشمالية بفلسطين: دراسة ميدانية، ويمكن مقارنة هذه الدراسة مع دراسات مثل دراسة الحسيني (2024) التي قامت بمقارنة دور

الرعاية الاجتماعية في تقديم الدعم للنساء المعنفات في عدة دول عربية وهي الأردن وتونس والمغرب، حيث أظهرت تبايناً في مستوى الخدمات المقدمة، كما يمكن مقارنة هذه الدراسة مع دراسة Schmidt & Fischer (2024) التي تقيم فعالية ملاجئ العنف المنزلي في ألمانيا، والتي ركزت على تقييم الدعم النفسي والاقتصادي المقدم للنساء المعنفات، وهذه الدراسات تُظهر كيف تختلف البرامج والخدمات المقدمة بناءً على السياق الجغرافي والاجتماعي، بالإضافة الى أنه يمكن أن تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية نظراً لندرة الدراسات والأبحاث الحديثة في أهمية تقييم الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات ودور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين.

2.6.1 الأهمية التطبيقية

تتمثل هذه الدراسة في الوصول إلى نتائج علمية ملموسة وتوصيات واقعية ملائمة للمساهمة في توفير حلول واقعية للحد من العنف وحصول المرأة على مكانتها الاجتماعية. تهدف إلى لفت أنظار المؤسسات والوزارات الفلسطينية القائمة بأعمال تنمية المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك توسيع مؤسسات الإيواء الخاصة بحماية هذه الفئات المستضعفة، وتوعيتها ومعالجتها للحد من هذه المشكلة، كما تفيد نتائج الدراسة متخذي القرار في المجتمع الفلسطيني في وضع التشريعات والقوانين اللازمة لمنع تعرض النساء لكافة أشكال العنف في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى وضع برنامج شامل تسهم فيه الهيئات الاجتماعية والتربوية والإعلامية بالتوعية لهذه الظاهرة ومدى خطورتها.

وتساهم نتائج الدراسة في مساعدة متخذي القرار في المجتمع الفلسطيني على وضع التشريعات والقوانين اللازمة لحماية النساء من جميع أشكال العنف، ويمكن مقارنة هذا مع دراسة أحمد وحسين (2023) التي تناولت تقييم فعالية دور الرعاية الاجتماعية في فلسطين، حيث أظهرت أهمية الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المعنفات، وأيضا تتوافق هذه الدراسة مع دراسة صلاح (2023) التي تناولت تقييم الخدمات

المقدمة للنساء المعنفات في مصر، حيث أكدت على أهمية الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي للنساء في دور الرعاية.

ويتوقع أن يستفيد من نتائج الدراسة كل من الباحثين والموجهين والمسؤولين في وزارة التنمية الاجتماعية، والمختصين في دور الرعاية ومراكز تقديم الخدمات للنساء المعنفات، بالإضافة إلى المهتمين بتطوير البرامج والخدمات المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية بالمحافظات الشمالية في فلسطين. كما تسهم هذه النتائج في تحسين السياسات والإجراءات المتبعة لضمان توفير بيئة آمنة وداعمة للنساء المعنفات، وتوفير برامج فعالة تهدف إلى تعزيز الصحة النفسية والاندماج المجتمعي.

7.1 حدود الدراسة ومحدداتها

ستتمثل حدود الدراسة الحالية في الآتي:

1.7.1 الحدود البشرية: جميع النساء المعنفات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين للعام 2024م.

2.7.1 الحدود المكانية: تطبق هذه الدراسة في المحافظات الشمالية في فلسطين.

3.7.1 الحدود الزمانية: تطبق هذه الدراسة في (2024–2025)م.

4.7.1 الحدود المفاهيمية: تقتصر هذه الدراسة على الحدود المفاهيمية والمصطلحات الواردة في الدراسة.

5.7.1 الحدود المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف وصف الظاهرة موضوع البحث وتحليل أبعادها وعلاقاتها.

6.7.1 أداة الدراسة: تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، لقياس آراء النساء المعنفات حول طبيعة الخدمات المقدمة في دور الرعاية وتقييمها في ضوء أهداف الدراسة.

8.1 التعريفات الإجرائية للمصطلحات

اشتملت الدراسة على المصطلحات الآتية:

1. تقييم (Evaluation): عملية موضوعية ومنظمة لقياس فعالية البرامج والخدمات والأنشطة المختلفة، وذلك من خلال جمع المعلومات وتحليلها للتأكد من مدى قدرتها على تحقيق الأهداف والغايات التي أنشئت من أجلها، كما يتضمن التقييم اقتراح التعديلات اللازمة لتحسين جودة الخدمات وزيادة فعاليتها باستمرار (رقبان وآخرون، 2022).

ويعرف التقييم إجرائياً بأنه: عملية أساسية لتحديد القيمة الحقيقية للبرنامج الخدمي، حيث تتضمن جمع المعلومات الضرورية التي يمكن استخدامها للحكم على صلاحية هذا البرنامج، والأسلوب المتبع في تنفيذه، وأهدافه، ومدى تحقيقها.

2. الخدمات المقدمة (Services Provided): توفير خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي والاقتصادي للنساء اللواتي يتعرضن للإيذاء والعنف والإهمال، إضافة إلى تحويلهن إلى شبكات الحماية عند اللزوم (أبو ترابة، 2021).

وتعرف الخدمات المقدمة إجرائياً بأنها: جميع الخدمات الإرشادية والتوعوية وخدمات الحماية، وجميع جهود وزارة التنمية الاجتماعية في حماية النساء من كافة أشكال العنف عبر برامج وخطط متنوعة.

3. خدمة الإرشاد والتوعية (Extension and awareness service): مجموعة من الأنشطة التثقيفية والتوجيهية التي تهدف إلى زيادة الوعي لدى الأفراد حول مواضيع معينة، مثل التعامل مع الأزمات النفسية، تعزيز السلوكيات الإيجابية، وتحسين الصحة النفسية والاجتماعية. تشمل هذه الخدمات تقديم

المعلومات والنصائح والاستشارات التي تساعد الأفراد على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم وصحتهم وسلوكياتهم (أبو ترابة، 2021).

وتعرف خدمة الإرشاد والتوعية إجرائياً بأنها: الأنشطة والبرامج التي تقدمها دور الرعاية لرفع الوعي لدى النساء المعنفات بما يتعلق بحقوقهن، وتعليمهن مهارات التعامل مع الأزمات، وتقديم المشورة النفسية والاجتماعية بهدف تحسين حالتهن النفسية والاجتماعية وتقوية قدرتهن على مواجهة التحديات.

4. خدمات الحماية (Protection services): الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى توفير بيئة آمنة للأفراد المعرضين للخطر، وحمايتهم من الأذى البدني أو النفسي أو الاجتماعي. تشمل هذه الخدمات توفير المأوى الآمن، والدعم النفسي، والإجراءات القانونية لحماية حقوق الأفراد وضمان سلامتهم (عواجنه، 2022).

وتعرّف خدمة الحماية إجرائياً بأنها: جميع التدابير التي تقدمها دور الرعاية لضمان سلامة النساء المعنفات، مثل توفير أماكن الإيواء الآمنة، وتقديم الدعم النفسي والقانوني لهن، وضمان حمايتهن من أي تهديدات خارجية قد يتعرضن لها من قبل أفراد العائلة أو المجتمع.

5. خدمات اجتماعية وقانونية (Social and legal services): وتعني مجموعة من التدخلات التي تقدم الدعم للأفراد في المجالات الاجتماعية، مثل تقديم المساعدة المادية والاجتماعية، وكذلك تقديم الدعم القانوني الذي يشمل التوعية بالحقوق القانونية، توفير التمثيل القانوني، والمساعدة في التعامل مع القضايا القانونية التي تؤثر على الأفراد (بواقني، 2022).

وتعرّف خدمات اجتماعية وقانونية إجرائياً بأنها: الدعم الذي تقدمه دور الرعاية للنساء المعنفات، والذي يشمل تقديم المشورة القانونية حول حقوقهن، مساعدة النساء في الوصول إلى العدالة عبر التمثيل القانوني،

وتوفير الدعم الاجتماعي من خلال برامج المساعدة الاجتماعية، وذلك لتحسين ظروفهن المعيشية والقانونية.

6. خدمات التمكين الاقتصادي (Economic Empowerment Services): برامج وأنشطة تهدف إلى تعزيز قدرة الأفراد على تحقيق استقلالهم الاقتصادي من خلال تطوير مهاراتهم، وتوفير فرص العمل، ودعمهم في إقامة مشاريعهم الخاصة. تساعد هذه الخدمات على تقليل الفقر وتحسين مستوى المعيشة من خلال تمكين الأفراد اقتصادياً (حجة، 2022).

وتعرف خدمات التمكين الاقتصادي إجرائياً بأنها: البرامج التي تقدمها دور الرعاية للنساء المعنفات مثل الدورات التدريبية المهنية، والمساعدات في إنشاء المشاريع الصغيرة، وتوفير فرص عمل أو تمويل لمساعدتهن على تحقيق الاستقلال المالي والاستغناء عن الدعم الخارجي، مما يسهم في تحسين وضعهن الاقتصادي والاجتماعي.

7. وزارة التنمية الاجتماعية (The Ministry Of Social Development): هي جزء من الجهاز الحكومي في العديد من الدول، وتعمل على تنفيذ البرامج التي تعزز التنمية الاجتماعية ورفاهية المجتمع، وتتولى مسؤولية توفير الدعم والخدمات للفئات الضعيفة والمحتاجة في المجتمع، بما في ذلك النساء المعنفات (وزارة التنمية الاجتماعية، 2024).

وترى الباحثة أن وزارة التنمية الاجتماعية هي الوزارة المسؤولة عن القضايا الاجتماعية، وتلعب دوراً مهماً في مكافحة العنف ضد النساء وتوفير الدعم اللازم للنساء المعنفات للمساعدة في التعافي والتمكين.

8. البرامج (Programs): مجموعة من الخدمات المخصصة لدعم الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، بما في ذلك النساء المعنفات والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وهذه البرامج تشمل توفير

المأوى الآمن، والرعاية الصحية والنفسية، والدعم الاجتماعي والقانوني (وزارة التنمية الاجتماعية، 2024).

وتعرّف البرامج إجرائياً بأنها مجموعة من الخدمات التي تتعلق بتقديم إرشاداً نفسياً واجتماعياً، ورعاية صحية وتوجيهات قانونية للنساء المعنفات، بالإضافة إلى توفير فرص تدريب وتأهيل مهني يهدف إلى مساعدة النساء على بناء حياة مستقلة بعيداً عن دوائر العنف.

9. النساء المعنفات (Abused Women): هن النساء اللاتي يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف بناءً على جنسهن، ويكون العنف ضد النساء متعدد الأشكال، ويشمل العديد من السيناريوهات باعتباره مشكلة اجتماعية خطيرة تتطلب تدخلاً شاملاً من الحكومات والمجتمعات المحلية والدولية للحد منه ومعالجته وتوفير الدعم للنساء المتضررات (بني هاني وآخرين، 2023).

وتعرّف النساء المعنفات إجرائياً بأنهن النساء الفلسطينيات المعرضات للعنف الذي يؤثر بشكل سلبي على صحتهن النفسية والجسدية ويؤثر على حياتهن بشكل شامل.

10. العنف الجسدي (Physical violence): أي تصرف يؤدي إلى الإيذاء الجسدي للنساء، سواء كان ذلك بالضرب أو استخدام العنف الجسدي بأشكال أخرى (أبو قرع، 2022).

ويعرف العنف الجسدي إجرائياً بأنه الضرب، اللكم، الركل، وأي أعمال تؤدي إلى الإيذاء الجسدي للنساء.

11. العنف النفسي (Psychological violence): يشمل الألفاظ السلبية، التهديدات، الانتقادات المستمرة، وأي أفعال تسبب الأذى العاطفي للنساء (Hussein, 2021).

ويعرف العنف النفسي إجرائياً بأنه الإهانات، التهديدات، وأي أفعال تسبب الأذى النفسي للنساء.

12. العنف الاقتصادي (Economic violence): التحكم في الموارد المالية، ومنع النساء من العمل أو التعليم، أو التحكم في الوصول إلى الموارد المالية اللازمة (Fares, 2021).

ويعرف العنف الاقتصادي إجرائياً بأنه منع النساء من الحصول على موارد مالية ومنعهن من ممارسة أعمالهن.

13. العنف الاجتماعي (Social violence): يتعلق بالتمييز والاستبعاد الاجتماعي للنساء، وتقييدهن بالقوانين والعادات والتقاليد القائمة في المجتمع (Women's Center for Legal and Social Guidance, 2020).

ويعرف العنف الاجتماعي إجرائياً بأنه نوع من أنواع العنف يتميز بطبيعته الاجتماعية، حيث يشمل التصرفات والسلوكيات التي تؤدي إلى الإيذاء النفسي والاجتماعي للنساء دون اللجوء إلى العنف الجسدي مباشرة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

2.2 الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

تمهيد

سيقدم في هذا الفصل عرضاً للإطار النظري والدراسات السابقة، ففي الجزء الأول منه سيكون العرض عن متغيرات الدراسة الرئيسة، المتمثلة في: العنف بالمجتمعات والخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية، أما الجزء الثاني من هذا الفصل، فيتمثل في الدراسات السابقة التي لها صلة بالبحث الحالي؛ إذ وزعت بحسب متغيرات الدراسة، وتضمنت دراسات عربية وأخرى أجنبية.

1.1.2 العنف بالمجتمعات

العنف في المجتمعات ظاهرة معقدة تمتد جذورها إلى عوامل اجتماعية، واقتصادية، وثقافية متشابكة، مما يجعلها تحدياً يتطلب استراتيجيات متكاملة لمعالجته، كما يأخذ العنف أشكالاً متعددة، مثل: العنف الأسري، والعنف المجتمعي، والعنف المؤسسي، حيث يعكس في كثير من الأحيان صراعات داخلية أو تفككاً في القيم الاجتماعية، حيث تتسبب هذه الظاهرة في تهديد الاستقرار الاجتماعي وتفاقم الأزمات داخل المجتمعات، إذ تؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة، وتراجع مستويات الأمان، وتفاقم المشكلات النفسية والسلوكية لدى الأفراد المتأثرين (علي وهادي، 2024).

كما تتعدد أسباب العنف في المجتمعات، ويأتي الفقر والتهميش الاجتماعي في مقدمتها، إذ إن الحرمان الاقتصادي يؤدي إلى الشعور بالإحباط واليأس، مما يجعل الأفراد أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات عنيفة كرد فعل على الواقع الذي يعيشونه، كما تسهم قلة الوعي والتعليم في انتشار العنف، حيث يعاني

الأفراد غير المتعلمين من صعوبة في التعامل مع الخلافات بطرق سلمية، ما يدفعهم لاستخدام العنف كأداة لحل النزاعات، إضافة إلى ذلك تلعب العوامل الثقافية دورًا بارزًا، حيث تعزز بعض العادات والتقاليد ممارسات العنف، سواء من خلال التطبيع معه أو منحه شرعية اجتماعية تحت ذرائع مثل "التأديب" أو "الحفاظ على الهيبة" (عبد الرحيم، 2020).

ولا يمكن إغفال دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل تصورات الأفراد حول العنف، فبينما تكون هذه الوسائل أداة توعية قوية لمكافحة الظاهرة، إلا أنها في بعض الأحيان تسهم في تعزيز العنف من خلال نشر محتويات تحرض على الكراهية أو تمجد القوة والسيطرة، وفي المقابل يتم استغلال الإعلام بشكل إيجابي عبر حملات توعوية تسلط الضوء على خطورة العنف وضرورة تبني ثقافة الحوار والتسامح (خليفة، 2018).

ولمعالجة هذه الظاهرة، لا بد من تبني نهج شامل يجمع بين الجوانب التربوية، والاقتصادية، والتشريعية، فمن جهة يجب تعزيز المناهج التعليمية التي تكرس مفاهيم حقوق الإنسان والتسامح، ومن جهة أخرى لا بد من سن قوانين صارمة تردع الممارسات العنيفة وتعزز دور المؤسسات الأمنية والقضائية في حماية الأفراد، كما أن تعزيز الفرص الاقتصادية وتحسين ظروف العيش تسهم في الحد من الدوافع التي تقود الأفراد نحو العنف، مما يساعد في بناء مجتمعات أكثر استقرارًا وأمانًا (بهار، 2023).

وترى الباحثة أن العنف في المجتمعات ليس مجرد ظاهرة فردية أو عابرة، بل هو نتاج تراكمات اجتماعية واقتصادية وثقافية تسهم في تشكيل بيئة محفزة لانتشاره، فالعنف يعكس خللاً في النظم الاجتماعية، حيث ينتج عن مشاعر الإقصاء والتهميش التي يعيشها الأفراد داخل مجتمعاتهم، مما يدفعهم إلى تبني سلوكيات عدوانية كرد فعل على الإحباط أو الظلم الذي يتعرضون له، كما أن ضعف المؤسسات

المعنية بإنفاذ القانون وغياب سياسات الحماية الفعالة يسهمان في تفاقم المشكلة، إذ يشعر الأفراد بعدم وجود رادع حقيقي يمنعهم من اللجوء إلى العنف كوسيلة لحل النزاعات.

2.1.2 العنف الأسري في المجتمعات

تأتي كلمة العنف من الكلمة اللاتينية(Violare))، والتي تعني الاستخدام غير القانوني للقوة بطرق مختلفة لإيذاء الآخرين وتدمير الممتلكات. وهذا يشمل معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حرية الآخرين، ويُعرَّف العنف لغوياً بأنه التعدي على الشيء وعدم اللطف به، ونقيض اللطف والعنف هو الإهانات والاتهامات (جعدان والطيف، 2019).

ويعرف يوسف، (2020) العنف بأنه استخدام القوة البدنية بغرض الهجوم أو التدمير أو الاعتداء أو التخريب أو الإساءة، ويُعرَّف سلطان، (2021) العنف في علم النفس بأنه سلوك يتسم بالقسوة والعدوان والقمع والإكراه، وعادة ما يكون سلوكاً بعيداً عن التحضر والتوسع الحضري، حيث تستثمر فيه الطاقات بالعدوانية، مثل الضرب والقتل، وتكسير الممتلكات وتدميرها، واستخدام القوة لإكراه المعارضين وقهرهم.

غالباً ما يشير مصطلح العنف الأسري إلى الإساءة النفسية والجسدية التي تتعرض لها الزوجة من الزوج، ومن مظاهر الإساءة التهكم، والسخرية، والعزلة الاجتماعية، والإذلال، والحرمان الاقتصادي (يوسف نهاد، 2021).

ويُعرَّف حسين والسبىء (2024) العنف المنزلي بأنه السلوك الذي يحدث في علاقة حميمة ويسبب ضرراً جنسياً أو نفسياً خطيراً وألماً لكلا الطرفين في العلاقة، ويُعرَّف العنف المنزلي بأنه السلوك الذي يتسبب فيه أفراد الأسرة في ضرر مادي أو عقلي أو كليهما لشخص آخر في نفس الأسرة، مثل الضرب

والحرمان من الحرية والحرمان من الاحتياجات الأساسية والإكراه على عمل شيء والطرد والتسبب في جروح أو كسور تؤدي إلى الإعاقة والوفاة.

يتم تعريف العنف الأسري أيضاً على أنه سلوك مكتسب يحصل عليه الفرد من تجربته السابقة والتفاعل مع المحفزات البيئية الموجودة والبيئة العامة، ويُعرَّف العنف المنزلي بأنه استخدام قوة بدنية قوية لإحداث ضرر، مما يعني أن الضرر متعمد ومقصود ومخطط له (عبيد وآخرين، 2021).

وترى الباحثة أن العنف الأسري سلوك ليس بالأمر البسيط فهو يثير مشاعر الناس في مجتمعات مختلفة، وعصور مختلفة، وبطرق مختلفة وبأشكال متعددة وعلى مستوى التعليم، حيث يعتبر العنف سلوكاً قد يكون له تأثير جسدي ونفسي واجتماعي على جسد الفرد وروحه.

3.1.2 العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني

يعد العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني قضية معقدة تتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فوفقاً لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني لعام 2020/2019 الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن 29.4% من النساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج (تتراوح أعمارهن بين 18 و64 عاماً) تعرضن لشكل من أشكال العنف من قبل أزواجهن خلال الإثني عشر شهراً السابقة للمسح، وتتفاوت هذه النسبة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 24.3% في الضفة الغربية و37.5124% في قطاع غزة ومن بين هؤلاء، تعرضت 56.6% للعنف النفسي، و17.8% للعنف الجسدي، و8.8% للعنف الجنسي، و32.5% للعنف الاجتماعي، و41.1% للعنف الاقتصادي، بينما تعرضت 8% لقضية العنف الإلكتروني الناشئة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2021).

ولا يقتصر العنف الأسري على النساء فقط، بل يمتد ليشمل الأطفال أيضاً، ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2020/2019، حيث تعرض 90.1% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 1 و14 عاماً لشكل من أشكال العنف الجسدي أو النفسي من قبل مقدمي الرعاية، سواء كانوا الوالدين أو المسؤولين عن رعايتهم، وكانت النسبة أعلى في قطاع غزة (92.3%) مقارنة بالضفة الغربية 88.3% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

وتتأثر معدلات العنف الأسري في فلسطين بعوامل متعددة، بما في ذلك الظروف الاقتصادية الصعبة، والبطالة، والفقر، بالإضافة إلى الموروثات الثقافية التي تعزز الهيمنة الذكورية، وتُظهر الدراسات أن الأسباب الاقتصادية والثقافية هي الأكثر تأثيراً على زيادة أشكال العنف داخل المجتمع الفلسطيني، حيث تتراوح نسبتها بين 82% و88% (علاونة، 2020).

وترى الباحثة أن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب جهودًا متكاملة تشمل تعزيز الوعي المجتمعي، وتطوير التشريعات لحماية الضحايا، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم، بالإضافة إلى ذلك يجب التركيز على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية للحد من العوامل المساهمة في انتشار العنف الأسري.

4.1.2 النساء المعنفات

1.4.1.2 تعريف العنف الأسري ضد النساء:

والعنف الأسري ضد النساء هو استخدام القوة البدنية أو اللفظية أو السلطوية أو النفسية من قبل الإنسان البالغ في العائلة ضد أفراد آخرين من هذه العائلة ويتراوح بين البسيط الذي يفضي إلى غضب المعتدى عليه، والشديد الذي قد يقضي عليه (علي وهادي، 2024)، ويعرفه المركز القومي الأمريكي بواشنطن على أنه جرح جسدي أو عقلي أو إساءة جنسية أو إهمال أو سوء معاملة لامرأة يقوم بها

الشخص المسؤول عن رعايتها تحت ظروف تهدد أو تضر بصحة المرأة وسعادتها (محمد وعبد الصاحب، 2022).

ويقصد بالعنف الموجه ضد النساء مجمل السلوكيات المهددة للتوازن الجسمي والنفسي والاجتماعي للمرأة؛ حيث تتمثل في سلوكيات الأذى النفسي واللفظي والبدني الصادرة عن أحد الوالدين أو القائم على رعاية المرأة (Batoush, 2020): كما أن العنف الأسري الموجه ضد النساء هو صورة من صور القصور الذهني حيال موقف، أو هو وجه آخر من أوجه النقص التقني في الأسلوب والإبداع في حل ومواجهة المعضلة، وهو انعكاس للقلق وعدم الصب، وقد يصل العنف بصاحبه فيضرب نفسه، ويضيف أنَّ العنف استجابة سلوكية تتميز بشدة الانفعال، ويبدو في استخدام القوة الجسدية أو المستمدة من الأدوات والمعدات (هاني، 2023).

ويُعرف (Harris, & Nguyen, 2023) العنف ضد المرأة بأنه أي فعل عنيف قائم على النوع الاجتماعي ينتج عنه، أو من المحتمل أن ينتج عنه، أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد بمثل هذه الأفعال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث في الحياة العامة أو الخاصة.

وبين (Gist, 2020) أن المرأة المعرضة للعنف هن النساء اللاتي يتعرضن أو يحتمل تعرضهن للعنف بأشكاله المختلفة، مثل العنف الجسدي، والنفسي، والجنسي، والاقتصادي، في أي بيئة سواءً كانت أسرية، أو اجتماعية، أو مهنية. وبين أبو قرع، (2022) أن النساء المعرضات للعنف تشمل جميع الفئات العمرية والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، ويتزايد خطر التعرض للعنف لدى النساء اللائي يعشن في ظروف هشة أو يعتمدن على الآخرين اقتصادياً أو اجتماعياً.

ومفهوم العنف ضد المرأة يشير إلى أي سلوك موجه نحو المرأة يتسم بالاعتداء أو الإساءة، ويهدف إلى إلحاق الأذى بها أو تقييد حريتها وحقوقها، ويعكس هذا العنف عدم المساواة بين الجنسين، حيث تتعرض المرأة للعنف في بيئات مختلفة كالأسر، وأماكن العمل، والمؤسسات التعليمية، والمجتمعات العامة، ويمتد أيضاً إلى الفضاء الرقمي (Krueger, et al, 2021).

وتعرف الباحثة العنف الأسري ضد النساء بأنه القوة المفرطة التي تستخدم لإخضاع الغير، كما أنه استعمال مفرط للقوة من خلال نفي القانون ونفي حق الفرد، وهو كل سلوك فعلي أو قولي يتضمَّن استخدام القوة، أو التهديد لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين، وإتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف معينة.

2.4.1.2 أسباب العنف الأسري ضد النساء:

هناك العديد من الأسباب التي تسهم في تفشي ظاهرة العنف ضد النساء، وتتداخل فيها العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والنفسية، من أبرز هذه الأسباب:

في بعض المجتمعات، يُنظر إلى النساء على أنهن أقل شأناً من الرجال، وتُشجِّع بعض العادات الثقافية والتقاليد على الهيمنة الذكورية، مما يعزز سلوكيات العنف ويبررها، وهذه التنشئة تكرس فكرة أن السيطرة على المرأة هي حق للرجل، مما يجعل العنف مقبولاً ضمنياً (Jeevasuthan, et al, 2023).

تُعد الفجوات في المساواة بين الجنسين سبباً رئيساً للعنف ضد النساء، حيث يساهم التمييز في الحقوق والفرص في تكريس سيطرة الرجل على المرأة، ويزيد من احتمالات تعرض النساء للعنف، سواءً في المنزل أو في مكان العمل (Kumar, et al, 2022).

1. الفقر والبطالة والضغوط الاقتصادية تؤدي إلى توترات كبيرة، وقد يدفع الضغط المالي بعض الأفراد إلى ممارسة العنف ضد النساء، باعتبارهن الحلقة الأضعف في الأسرة، كما أن اعتماد بعض النساء اقتصادياً على الأزواج يجعلهن أكثر عرضة للعنف بسبب عدم قدرتهن على ترك البيئة المسيئة (الأسمري، 2024).

2. قلة الوعي والمعرفة حول حقوق النساء والقوانين التي تجرم العنف ضدهن يعزز من حدوث العنف، في كثير من الأحيان، يؤدي تدني مستوى التعليم لدى بعض الأفراد إلى انتشار أفكار خاطئة حول دور المرأة ومكانتها (الزهراني، 2020).

3. يعاني بعض الأشخاص من مشكلات نفسية واضطرابات سلوكية تدفعهم لممارسة العنف، والإدمان على المخدرات أو الكحول أيضاً من العوامل التي تزيد من خطر العنف، حيث يفقد المدمن السيطرة على تصرفاته، مما يزيد من احتمالات الإيذاء (الحسيني، 2024).

4. في بعض المجتمعات، تفتقر القوانين إلى الحزم في التعامل مع قضايا العنف ضد النساء، مما يعطي المعتدين إحساساً بالإفلات من العقاب، ويزيد من حدة العنف وانتشاره (صلاح، 2023).

تقدم وسائل الإعلام نماذج سلبية تُظهر العنف ضد النساء كأمر طبيعي أو مقبول، مما يشجع على تقليد تلك السلوكيات، كما يمكن للمحتوى الإعلامي أن يعزز الصور النمطية للمرأة على أنها ضعيفة، أو دون الرجل، مما يسهم في انتشار ثقافة العنف (Schmidt, & Fischer, 2024).

ومما سبق تؤدي ضغوطات الحياة اليومية والمشكلات العائلية إلى حدوث توترات تجعل المرأة أكثر عرضة للعنف، بالإضافة إلى ذلك، تتعرض النساء للعنف بسبب النزاعات العائلية أو بسبب خلافات مع أفراد الأسرة، وإن مواجهة العنف ضد النساء تتطلب فهم هذه الأسباب وتوجيه جهود التوعية والإصلاح القانوني والاجتماعي نحو معالجة هذه العوامل وتعزيز بيئة مجتمعية ترفض العنف وتدعم حقوق النساء.

3.2.1.2 أشكال العنف الأسري ضد النساء:

يتخذ العنف الأسري ضد النساء أشكالاً متعددة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

العنف اللفظي: وهو كل ما يلحق الأذى النفسي بالشخص ويفقده إحساسه بأهميته كتوبيخ الأب لابنه أو ابنته أو زوجته، والانتقاد اللاذع المتكرر، والتحقير، والشتم، والإهانة، والاستخفاف بالشخص أو السخرية منه، والتعدي على الآخرين وحقوقهم من خلال إيذاء الآخرين بكلمات سيئة، وعادةً يكون قبل العنف الجسدي (يوسف نهاد، 2021). والعنف اللفظي ضد النساء هو الذي يستخدم فيه الشخص كلمات أو عبارات مهينة، مستفزة، أو جارحة بهدف إلحاق الضرر النفسي بالمرأة، سواء كان ذلك في العلاقات الأسرية أو الاجتماعية أو في بيئات العمل، ويعتبر هذا النوع من العنف غير مستهان بتأثيراته، على الرغم من أن له تأثيرات نفسية واجتماعية قد تكون شديدة الأثر وطويلة الأمد (Wenzel, et al, 2022).

العنف الجسدي: وهو أكثر الأشكال استخداماً ضد النساء، وغالبًا يمارس من قبل أحد الوالدين أو كليهما أو المعلمين؛ لتقويم سلوك النساء؛ حتى يصبحن أفضل في نظرهم ونظر الآخرين، وإنَّ العقوبة الجسمية قد تكون لا إنسانية ومهنية، وقد تفوق السلوك المعاقب عليه وهذا ما نجده في العديد من المجتمعات وبخاصة في مجتمعنا العربي سواء داخل الأسرة أو في المدرسة، وقد يؤدي هذا النوع من العقوبة أو العنف إلى أضرار جسمية بالغة كالكسور والنزيف الداخلي بالإضافة إلى الآثار النفسية بالغة الأثر في نفسية المرأة (Lombard, McMillan, 2022)، والعنف الجسدي ضد المرأة هو شكل من أشكال الإساءة التي تشمل استخدام القوة البدنية لإلحاق الأذى بالمرأة، سواء كان ذلك من خلال الضرب، والركل، والدفع، أو أي نوع آخر من الاعتداء الجسدي، ويعتبر هذا النوع من العنف من أكثر أشكال الإيذاء وضوحاً، ويترك آثاراً جسدية ونفسية عميقة على الضحية، ويُعد العنف الجسدي ضد المرأة قضية مجتمعية

وأخلاقية، حيث ينتشر في العديد من المجتمعات ويعكس انعدام المساواة في العلاقات الإنسانية (Peitzmeier, et al, 2020).

العنف النفسي: وهو ما يتمثل في إشعار المرأة بالذنب كلما أخطأت، سواء كان ذلك من الوالدين أو المعلمين وذلك لإيلامها نفسياً، وكذلك التقليل من شأنها، أو توجيه النقد لسلوكها مما يترتب عنه فقدان المرأة لثقتها بنفسها، فتصبح ديدنها التردد والخوف، وإهذا النوع من الأذى قد لا يكون مقصوداً وإنَّما الغرض منه تحسين سلوكها في الوقت الذي تكون فيه النتائج عكسية (Gist, 2020). والعنف النفسي ضد المرأة هو نوع من الإساءة التي تستهدف المرأة على مستوى مشاعرها وعواطفها، ويشمل أي سلوك يهدف إلى السيطرة على المرأة وإضعاف ثقتها بنفسها، أو التلاعب بمشاعرها من خلال الإيذاء العاطفي والمعنوي، وغالباً ما يكون العنف النفسي غير مرئي، مما يجعله صعب الاكتشاف مقارنةً بالعنف الجسدي، لكنه يحمل آثاراً نفسية عميقة ومستديمة قد تؤثر على حياة المرأة بشكل كبير (أبو قرع، 2022).

العنف الجنسي: العنف الجنسي الخاص بالمرأة هو نوع من العنف الذي يستهدف النساء ويشمل أفعالاً جنسية غير مرغوب فيها أو تحرشاً جنسياً أو اعتداءات جنسية تُرتكب ضدهن، ويعتبر العنف الجنسي ضد النساء جريمة خطيرة وانتهاكاً صارخاً لحقوقهن وكرامتهن، ويشكل تهديداً كبيراً لصحتهن النفسية والجسدية وسلامتهن العاطفية (أبو دواس، 2020). والعنف الجنسي ضد المرأة هو شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث يُمارس بهدف السيطرة على المرأة وإلحاق الأذى النفسي والجسدي بها، ويتضمن العنف الجنسي سلوكيات غير مرغوبة ذات طابع جنسي، ويترك آثارا نفسية واجتماعية طويلة الأمد على الضحية (أبو ترابة، 2021).

وترى الباحثة أنه إضافة إلى ما سبق يوجد عدة أشكال للعنف الموجه ضد النساء ومنها الاعتداء الجنسي وتتمثَّل هذه الصورة من أعمال العنف في إكراه المعتدى عليها على ممارسة الجنس، أو القيام

بأعمال جنسية فاضحة مع المعتدي، ويعد الاغتصاب أخطر صور العنف الجنسي، وغالباً ما يمارس تحت تهديد المعتدى عليها بإيذائها إذا لم ترضخ لرغبات المعتدي.

4.4.1.2 تأثير العنف ضد النساء:

للعنف ضد النساء تأثيرات كبيرة تمتد لتشمل المرأة والأسرة والمجتمع ككل، وهذه التأثيرات تكون جسدية ونفسية واجتماعية واقتصادية، تؤثر على استقرار الأفراد والعلاقات داخل الأسرة، وكذلك على تنمية وتماسك المجتمع (ياسين، 2022)، وفيما يلي عرض لتلك التأثيرات:

أولاً: تأثير العنف على المرأة: تتعرض النساء لجروح وإصابات جسدية جراء العنف، وقد يصل الأمر إلى الإعاقة الدائمة أو حتى الوفاة في بعض الحالات، كما تؤدي هذه الإصابات إلى مشاكل صحية طويلة الأمد، مثل الألم المزمن ومضاعفات طبية أخرى، ويؤثر العنف بشكل عميق على الصحة النفسية للمرأة، حيث يزيد من احتمالية تعرضها لأمراض نفسية مثل الاكتئاب، والقلق، واضطراب ما بعد الصدمة، وتؤدي هذه المشاكل النفسية إلى ضعف الثقة بالنفس وتراجع الرغبة في المشاركة في الحياة الاجتماعية والمهنية، وغالباً ما تجعل ظروف العنف المرأة أكثر تبعية، سواء اقتصادياً أو اجتماعياً، حيث قد تضطر للبقاء في بيئة مسيئة خوفاً من العوز أو بسبب عدم القدرة على الحصول على عمل مستقل (Stark, et al, 2021).

ثانياً: تأثير العنف على الأسرة: يُعد العنف أحد الأسباب الرئيسة لتفكك الأسرة، حيث يؤدي إلى تفاقم النزاعات الزوجية، ويزيد من حالات الطلاق والانفصال، ويُخلّف هذا التفكك آثاراً نفسية سلبية على الأبناء، ويضعف من دور الأسرة كوحدة داعمة، وعندما يشهد الأطفال العنف ضد أمهاتهم، يتأثرون نفسياً وسلوكياً، مما قد يؤدي إلى مشاكل سلوكية مثل العدوانية والانطواء، وضعف التحصيل الدراسي،

كما يؤدي تعرض الأطفال للعنف إلى زيادة احتمالية تكرارهم لهذا السلوك في المستقبل، ويؤدي العنف إلى خسائر مادية تؤثر على دخل الأسرة واستقرارها المالي، بسبب التكاليف الطبية، أو الانقطاع عن العمل، أو حتى فقدان الوظيفة (بن صنة، 2023).

ثالثاً: تأثير العنف على المجتمع: يساهم العنف ضد النساء في خلق بيئة مجتمعية غير آمنة، تؤثر على تماسك العلاقات الاجتماعية وتزيد من حالات العزلة الاجتماعية، وتظهر المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات العنف ضد النساء ضعيفة وغير مستقرة، ويترتب على العنف خسائر اقتصادية ضخمة، تتضمن تكاليف الرعاية الصحية، وتكلفة برامج الرعاية والإيواء، وفقدان الإنتاجية في العمل بسبب تدهور الصحة النفسية والجسدية للنساء، ويُقدر أن العنف يؤثر سلباً على الاقتصاد بسبب التكاليف المالية المرتبطة بالعلاج والإجراءات القانونية والاجتماعية، ويشكل العنف ضد النساء عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتعارض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، ويؤثر العنف على فرص التعليم والعمل للنساء، مما يحد من مشاركتهن في تنمية المجتمع ويقلل من الاستفادة من قدراتهن وإسهاماتهن (بني هاني، 2023).

كما أن استمرار حالات العنف ضد النساء يساهم في تطبيع العنف كجزء من الثقافة المجتمعية، مما يجعل من الصعب تغيير النظرة تجاه النساء وحمايتهن من الإساءة، وبسبب العنف، تتراجع القيم الأسرية المبنية على الاحترام والمساواة، ويتم استبدالها بعلاقات غير متوازنة تسودها الهيمنة والسيطرة، ويؤثر العنف على قدرة النساء على المساهمة في المجتمع وسوق العمل، حيث يمنعهن من الحصول على التعليم المناسب أو العمل اللائق، وهذا الإقصاء القسري يحرم المجتمع من مهارات وإمكانات مهمة، كما يؤدي العنف ضد النساء إلى إضعاف دورهن في المطالبة بحقوقهن، ويعوق الجهود المبذولة في تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع، مما يجعل تحقيق التنمية المستدامة أكثر صعوبة (بهار، 2023).

ومما سبق فالعنف ضد النساء له تأثيرات ممتدة ومعقدة، تؤدي إلى تدمير الفرد والأسرة وإضعاف المجتمع، ولمواجهة هذه الظاهرة ينبغي أن تتضافر الجهود القانونية، والتوعوية، والاجتماعية، لتعزيز قيم المساواة وحماية النساء من كافة أشكال العنف، ما يسهم في بناء مجتمع سليم ومستقر يسوده الاحترام والعدالة.

5.4.1.2 مواجهة العنف الموجه ضد النساء:

مواجهة العنف الموجه ضد النساء تتطلب استراتيجيات شاملة تشمل الجوانب القانونية، والثقافية، والاجتماعية، والتعليمية، ومن الطرق الفعّالة لمواجهة هذه الظاهرة:

أولاً: تشديد القوانين وتطبيقها بفعالية، فيلعب القانون دوراً مهماً في حماية النساء من العنف؛ لذا يجب صياغة قوانين صارمة تجرم جميع أشكال العنف ضد المرأة، مثل العنف الجسدي والنفسي والجنسي، كما يجب ضمان تنفيذ القوانين بفعالية وتقديم الدعم القانوني للنساء المتضررات، من خلال تعزيز استقلالية القضاء وتسهيل الإجراءات القانونية (الشهراني، 2021).

ثانياً: تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المتضررات، فتوفر مراكز الدعم النفسي والاجتماعي بيئة آمنة للنساء اللاتي تعرضن للعنف، وتساعدهن في التغلب على آثاره، وينبغي إنشاء مراكز استشارية وإرشادية تقدم خدمات الدعم النفسي للنساء وأسرهن، بالإضافة إلى توفير أماكن آمنة (مثل الملاجئ) للنساء الهاربات من العنف الأسري (العرفي، 2024).

ثالثاً: التوعية المجتمعية وتعزيز الثقافة الرافضة للعنف، من خلال رفع الوعي المجتمعي عبر الحملات الإعلامية والبرامج التعليمية يساعد في تغيير النظرة السلبية تجاه النساء ويشجع المجتمع على رفض

العنف، ويجب التركيز على نشر ثقافة المساواة بين الجنسين وتوعية الرجال والنساء بأهمية العلاقات الصحية الخالية من العنف (المطيري، 2020).

رابعاً: تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، من خلال تعزيز استقلاليتها وذلك من خلال توفير فرص عمل وتطوير برامج اقتصادية لدعمها ويُقلل من اعتمادها المالي على الآخرين، مما يقلل من تعرضها للعنف، ويشمل التمكين أيضاً تطوير مهاراتها القيادية وتشجيعها على الانخراط في المجتمع (Kokabisaghi, et al, 2022).

خامساً: تحفيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، فيُعد التعاون بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية من الأمور الضرورية لمكافحة العنف ضد المرأة، وتلعب هذه المنظمات دورًا مهمًا في توفير الدعم النفسي والاجتماعي، والمساعدة في زيادة الوعي، والمطالبة بتعزيز القوانين لحماية المرأة (Fredric, & Fredjr, 2020).

سادساً: التدخل المبكر والتعرف على علامات العنف، فيجب تدريب العاملين في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية على التعرف على علامات العنف، حتى يتمكنوا من التدخل المبكر وتقديم الدعم اللازم، ويكون التدخل المبكر حاسماً في إنقاذ النساء من أوضاع خطرة وتحسين حياتهن، وتشجيع التبليغ عن حالات العنف وتوفير الحماية للمبلغات، فيجب تشجيع النساء على التبليغ عن العنف عبر تقديم ضمانات الحماية لهن وعدم تعريضهن للخطر بعد الإبلاغ (Tatyana, et al, 2022).

وإضافة لما سبق يجب تشجيع الرجال على لعب دور إيجابي في مواجهة العنف، حيث يمكن إشراك الرجال في حملات التوعية لرفع مستوى إدراكهم لدورهم في الحد من العنف، سواء كأفراد في أسرهم أو كأعضاء في المجتمع، وتحفيزهم ليكونوا سفراء للسلام والمساواة وداعمين لحقوق النساء في محيطهم الاجتماعي.

5.1.2 نظريات العنف الأسري:

يعد العنف الأسري من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي سعى الباحثون إلى تفسيرها من خلال عدة نظريات، ومن أبرز هذه النظريات:

نظرية التعلم الاجتماعي: تعد نظرية التعلم الاجتماعي من أكثر النظريات تأثيرًا في تفسير سلوك العنف، حيث تفترض أن الأفراد لا يولدون بعقلية عدوانية، بل يتعلمون السلوكيات العنيفة من خلال الملاحظة والتقليد لما يدور في محيطهم الاجتماعي، وهذه النظرية التي قدمها عالم النفس الكندي ألبرت باندورا، تعتمد على مبدأ أن البشر يتعلمون ليس فقط من خلال التجربة المباشرة، ولكن أيضا عبر مشاهدة الآخرين والتفاعل مع البيئة المحيطة، فعندما يرى الطفل والديه أو أفراد أسرته يستخدمون العنف لحل النزاعات، فإنه يتعلم ضمنياً أن هذه هي الطريقة المقبولة للتعامل مع الآخرين، خاصة إذا كان العنف يؤدي إلى تحقيق نتائج معينة مثل فرض السيطرة أو الحصول على الطاعة (أبو ترابة، 2021).

إن أحد المفاهيم الأساسية التي ترتكز عليها هذه النظرية هو التعلم بالملاحظة، حيث يكتسب الأفراد السلوك العنيف من خلال مشاهدة الآخرين في مواقف معينة، ثم محاكاتهم عندما يواجهون مواقف مماثلة، فإذا نشأ الطفل في بيئة تستخدم فيها القوة الجسدية أو الإهانة اللفظية كأسلوب تأديبي، فمن المحتمل أن يعيد إنتاج هذه السلوكيات في المستقبل عند تعامله مع أقرانه أو حتى عند تكوين أسرته الخاصة، إلى جانب ذلك تعتمد نظرية التعلم الاجتماعي على مفهوم التعزيز الإيجابي والسلبي، أي أن الأفراد يصبحون أكثر ميلاً لتكرار السلوك العنيف إذا رأوا أنه يؤدي إلى نتائج مرغوبة، فإذا كان الطفل يرى أن والده يستخدم العنف للحصول على الطاعة أو فرض رأيه دون أي عواقب، فإنه سيتعلم أن العنف وسيلة فعالة

لتحقيق الأهداف، ومن ناحية أخرى إذا لم يكن هناك عقاب أو ردع لمن يمارس العنف، ويصبح هذا السلوك مترسخاً في شخصيته ويستمر معه إلى مراحل متقدمة من حياته (أبو قرع، 2022).

ترى الباحثة أن تطبيق نظرية التعلم الاجتماعي في تحليل العنف الأسري والمجتمعي من خلال فهم العوامل التي تغذي هذه السلوكيات، يساعد على تطوير استراتيجيات فعالة للحد منها، حيث يمكن الحد من العنف الأسري من خلال إعادة تشكيل بيئة التنشئة الاجتماعية للأطفال، بحيث يتم تعزيز قيم التسامح، الحوار، وحل النزاعات بطرق سلمية بدلاً من العنف، كما يمكن تقليل التأثير السلبي لوسائل الإعلام من خلال الرقابة الأسرية، ووضع قيود على المحتوى العنيف، وتشجيع الأطفال على مشاهدة برامج تعليمية تعزز القيم الإيجابية.

نظرية الإحباط والعدوان: تعد نظرية الإحباط والعدوان من أبرز التفسيرات النفسية لسلوك العنف، حيث تفترض أن العدوان ليس مجرد تصرف عشوائي أو فطري، بل هو استجابة مباشرة لحالة الإحباط التي يتعرض لها الفرد في حياته اليومية، ووفقاً لهذه النظرية عندما يواجه الإنسان عوائق تمنعه من تحقيق أهدافه، سواء كانت هذه العوائق مادية، اجتماعية، أو نفسية، فإنه يشعر بالإحباط، مما يولد لديه طاقة داخلية تدفعه إلى البحث عن مخرج لهذا التوتر، وفي كثير من الحالات يكون هذا المخرج هو السلوك العدواني، حيث يستخدم العنف كوسيلة للتعبير عن الاستياء أو لاستعادة السيطرة على وضع يشعر بأنه خارج عن نطاق تحكمه (بشير، 2024).

وترى الباحثة أن العلاقة بين الإحباط والعنف ليست فقط فردية، بل تمتد لتشمل الظواهر الاجتماعية الكبرى، حيث أن الجماعات التي تعاني من الحرمان والتمييز والإقصاء تكون أكثر ميلاً إلى التعبير عن إحباطها من خلال أعمال احتجاجية عنيفة أو حتى أعمال عنف منظم، وبالتالي نرى أن الآباء الذين

يعانون من مشاكل مالية أو اجتماعية يجدون أنفسهم محاصرين بالإحباط، مما يجعلهم أكثر ميلاً لممارسة العنف ضد زوجاتهم أو أطفالهم، إما كوسيلة للسيطرة أو نتيجة لشعورهم بالعجز أمام تحديات الحياة.

نظرية الصراع الاجتماعي: تعد نظرية الصراع الاجتماعي واحدة من أكثر النظريات تأثيراً في فهم العنف داخل المجتمعات، حيث تفترض أن العنف ليس مجرد سلوك فردي أو حالة استثنائية، بل هو نتيجة طبيعية للصراعات المستمرة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتنطلق هذه النظرية من منظور أن المجتمع ليس كياناً متجانساً يسوده التوازن، بل هو ساحة صراع دائم بين الطبقات الاجتماعية، العرقيات، والمجموعات ذات المصالح المتضاربة، ويعود الفضل في تأسيس هذا الطرح إلى كارل ماركس، الذي أكد أن التفاوتات الاقتصادية هي المحرك الأساسي للصراعات داخل المجتمعات، حيث تسعى الفئات المهيمنة إلى الحفاظ على نفوذها، بينما تحاول الفئات المهمشة النضال إلى تحسين وضعها (بن صنة، 2023).

وترى الباحثة أنه وفقاً لهذا المنظور ينشأ العنف كنتيجة مباشرة لغياب العدالة الاجتماعية والتوزيع غير المتكافئ للموارد، مما يخلق توترات تؤدي إلى تصاعد النزاعات التي تتجلى في أشكال مختلفة من العنف، بما في ذلك العنف الأسري، والعنف المجتمعي، أو حتى الصراعات السياسية العنيفة، ويمكن فهم العنف من خلال الهياكل الاجتماعية التي تعزز عدم المساواة بين الجنسين أو داخل الأسرة الواحدة، فالمجتمعات التي تمنح الذكور سلطة مفرطة على النساء أو الأطفال تخلق بيئة تُسوّغ ممارسة العنف كوسيلة للسيطرة وإخضاع الطرف الأضعف، وفي العديد من المجتمعات التقليدية ويكون للرجال سيطرة مالية واجتماعية داخل الأسرة، مما قد يؤدي إلى استخدام العنف كوسيلة للحفاظ على هذا التوازن غير العادل.

ومما سبق، يتضح لدى الباحثة أن العنف الأسري لا يمكن تفسيره بعامل واحد فقط، بل هو نتاج تفاعل معقد بين العوامل البيولوجية، والنفسية، والاجتماعية، ففهم هذه التوجهات النظرية يُسهم في تطوير استراتيجيات فعّالة للوقاية من العنف الأسري ومعالجته.

6.1.2 وزارة التنمية الاجتماعية

1.6.1.2 تعريف وزارة التنمية الاجتماعية

يوجد العديد من التعريفات لوزارة التنمية الاجتماعية ومنها تعريف ياسين، (2022) التي عرفتها بأنها إحدى أجهزة السلطة التنفيذية التي تسعى إلى إرساء المجتمع السليم والتنمية المستدامة وضمان الحياة الكريمة للإنسان الفلسطيني، ورفع مستوى معيشته بديناميكية تؤدي إلى الاعتماد على الذات والتحول من مجتمع معانٍ إلى مجتمع استثماري يحقق الأهداف المنشودة.

وعرفها سلطان، (2021) بأنها هي الوزارة المسؤولة عن القضايا الاجتماعية في دولة فلسطين مثل معالجة الفقر وتنظيم الجمعيات الخيرية ورعاية الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع والتنمية الشاملة والأمن الاجتماعي وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان وإغاثة المنكوبين بسبب الطوارئ وغيرها من القضايا الاجتماعية في فلسطين.

وقد عرفها الزهراني، (2020) بأنها هي الوزارة المسؤولة عن وضع الخطط والبرامج للرعاية الاجتماعية للأفراد والأسر، وتقديم الإعانات المادية والمعنوية المناسبة والعمل على تحسين أوضاع الأسر، والعمل على بناء قدرات المرأة وتنمية إمكاناتها للمساهمة في الاهتمام بالأسرة والمجتمع، ورعاية الطفولة والأمومة وتحسين الخدمات المقدمة لهم، وتدريب وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة وإدماجهم بالمجتمع، والإشراف على الجمعيات والهيئات الاهلية.

وقد عرف حجة (2022) وزارة التنمية الاجتماعية بأنها أحد أجهزة السلطة التنفيذية التي تؤدي دوراً تخصصياً في إطار تكاملي مع بقية الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة لإرساء القواعد الاجتماعية الأساسية للدولة الفلسطينية وفق أسس حديثة لبناء المجتمع السليم ورفع مستوى معيشته لضمان الحياة الكريمة للإنسان الفلسطيني.

ويعرف (Kelleher, 2021) وزارة التنمية الاجتماعية بأنها الوزارة المعنية بالعمل الاجتماعي وتوفير الضمان الاجتماعي الشامل وتنسيق الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين وتقديم المساعدات العينية والنقدية، والإشراف على الجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية بما يتفق مع القوانين والأنظمة، والإشراف على الأحداث ومراقبة سلوك الجانحين منهم، بالإضافة لدورها في رعاية الطفولة والأمومة وشؤون الأسرة، ومكافحة التشرد والتسول، ولها دور في مكافحة البطالة والحد من الفقر من خلال تمويل المشاريع الصغيرة للأسر الفقيرة.

كما يضاف لدور الوزارة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الخدمات المناسبة لهم، ورعاية الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، والتنمية الشاملة، والأمن الاجتماعي، وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان، وإغاثة المنكوبين بسبب الطوارئ وغيرها من القضايا الاجتماعية في فلسطين (تفال، 2021).

وتعرف الباحثة وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية بأنها المقدم الأول لخدمات الحماية الاجتماعية على امتداد أرض الوطن، والتي تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة والأمن الاجتماعي لكل أسرة فلسطينية وصولا للرفاه الاجتماعي وعلى أسس المساواة دون تميز عرقي، أو جنسي، أو عقائدي، أو طائفي في إطار عملية تنسيقية شاملة ما بين القطاع الرسمي والأهلي والخاص.

2.6.1.2 الأهداف العامة لوزارة التنمية الاجتماعية

تتلخص الأهداف العامة لوزارة التنمية الاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع، من خلال دعم الفئات الضعيفة وتمكينهم اقتصادياُ واجتماعياً، وتعزيز التكافل الاجتماعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية (النجار، 2020)، وتهدف وزارة التنمية الاجتماعية إلى ما يلي:

1. تحسين المستوى المعيشي للفئات المهشمة في المدن والريف والمخيمات، من خلال رفع مستوى الحياة للأشخاص الذين يعانون من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، ويشمل تقديم مساعدات مالية، وتوفير فرص عمل، وتحسين الخدمات الأساسية مثل الصحة، والتعليم، والإسكان؛ لضمان حياة كريمة لجميع الفئات المهمشة، سواء في المدن أو المناطق الريفية أو المخيمات (عواجنة، 2022).

2. تطوير البرامج الاجتماعية الخاصة بفئات المعوقين، والمسنين، والأطفال، والمرأة، والأحداث والمتسربين من المدارس، وتتضمن هذه البرامج توفير الدعم والتأهيل للفئات المختلفة التي تكون أكثر احتياجاً، مثل المعاقين والمسنين والأطفال والنساء، والتركيز على برامج تعيد الأحداث والمتسربين إلى التعليم أو تساعدهم على اكتساب مهارات مهنية تساهم في دمجهم بالمجتمع بفعالية (بواقني، 2022).

3. رفع مستوى التعاون والتنسيق مع المنظمات الأهلية والمجتمع المدني لتحقيق تنمية شاملة متكاملة للمجتمع الفلسطيني، من خلال تعزيز الشراكات مع المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني التي تسهم في تنفيذ المشاريع التنموية، والتعاون، ويعزز التكامل بين المؤسسات ويضمن الوصول إلى جميع الفئات المجتمعية، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (طه وجابر، 2023).

4. تعزيز الاعتماد على الذات والقضاء على التبعية الاقتصادية القائمة، من خلال تنمية الموارد البشرية المحلية، وتفعيل التجمعات الفقيرة، ويتم التركيز على تمكين الأفراد والمجتمعات من الاعتماد على قدراتهم الذاتية بدلاً من الاعتماد على المعونات الخارجية، ويشمل تطوير مهارات الأفراد في التجمعات الفقيرة

ودعم مشروعات تدر دخلاً؛ بهدف خلق استقلالية اقتصادية وتقليل الاعتماد على المساعدات (محمد، 2022).

5. تمكين القدرات المؤهلة من المشاركة الفعلية في العملية الإنتاجية للمجتمع، ويُقصد بها تأهيل الكفاءات وتمكينها من المشاركة في القطاعات الإنتاجية المختلفة، مما يساعد على تقوية البنية الاقتصادية للمجتمع، وتحقيق الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة في تعزيز الإنتاج والنمو الاقتصادي (العتيبي، 2022).

6. دعم استقرار الأسرة وتماسكها باعتبارها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع، وتهدف إلى دعم الأسرة من خلال توفير ظروف معيشية واجتماعية أفضل، وتقديم خدمات تساعد على تماسك الأسرة وحمايتها من الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية (عثمان، 2021).

7. رفع مستوى الوعي المجتمعي بهدف تعزيز القيم والاتجاهات الإيجابية ومكافحة الظواهر السلبية في المجتمع، من خلال توعية المجتمع بالقيم الأخلاقية والإيجابية، مثل التعاون، التسامح، واحترام حقوق الآخرين، بالإضافة إلى التوعية بضرورة الابتعاد عن الظواهر السلبية كالعنف، التعصب، والتمييز، ويمكن تحقيق ذلك من خلال حملات توعوية، وورش عمل، وبرامج تعليمية في المدارس والجامعات، وتوظيف وسائل الإعلام لتحقيق تأثير إيجابي على سلوكيات الأفراد والجماعات (Fredric, & Fredjr, 2020).

7. تحسين مستوى أداء الوزارة وقدراتها للرقي بخدمات الرعاية الاجتماعية إلى أفضل مستوى ممكن، وتعكس الحاجة إلى تطوير قدرات الوزارة ومهارات موظفيها لتحسين جودة الخدمات المقدمة للفئات المستفيدة من الرعاية الاجتماعية، ويشمل تعزيز الكفاءات المهنية للعاملين، تبسيط الإجراءات، تبني

التكنولوجيا الحديثة، وتوفير موارد إضافية لتحسين البنية التحتية، بهدف رفع جودة وكفاءة الخدمات التي تقدمها الوزارة، وتحقيق رضى المستفيدين وتحسين حياتهم (مخلوف، 2020).

ومن الأهداف الفرعية لوزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين ما يلي (غانم، 2020):

1.المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية المختلفة، وتوفير الرعاية والحماية الخاصة بالتجمعات البشرية المختلفة من خلال مراكز ووحدات الرعاية الحكومية والأهلية، ورفع مستوى الكفاءة المهنية لمؤسسات الوزارة ومراكزها الاجتماعية وللعاملين فيها.

2.تنظيم عمل المؤسسات والجمعيات المختصة بالعمل الاجتماعي والسعي الدائم على دعمها لتبقى قادرة على تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني خاصة في الظروف الصعبة، وتفعيل التجمعات الفقيرة وتعزيز الاعتماد على الذات وإدخال القدرات المؤهلة في عملية المشاركة الفعلية في الدورة الإنتاجية للمجتمع، وحماية المجتمع الفلسطيني من المشكلات الاجتماعية والظواهر السلبية المختلفة التي تنعكس سلباً على الأسرة وعلى جميع أفرادها.

3.توفير الرعاية الخاصة بالأسرة وتنمية قدراتها وتحديد الاستراتيجيات الخاصة بقضاياها، وضمان حقوق المرأة الفلسطينية وحماية ورعاية وتأهيل الأحداث وذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين ورعاية الأيتام والمسنين وتأهيل وتدريب المتسربين من المدارس وحماية ضحايا العنف من النساء، وتأمين مراكز خاصة بهم، وتوفير الإرشاد الاجتماعي والنفسي للأسرة من خلال برامج تمكنها من تجاوز المصاعب والمشاكل التي تتعرض لها.

إضافة لما سبق فإن وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية تحقق عدة اهداف أخرى وهي: تطوير أنظمة مساعدات اجتماعية وتمكينية للفقراء والمهمشين، وتطوير الخدمات الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة، وتطوير نظام اجتماعي وطني.

3.6.1.2 الخدمات التي توفرها وزارة التنمية الاجتماعية:

إن من أهم الخدمات التي تعكفُ وزارة التنمية الاجتماعية على تقديمها هي: توثيق الجمعيات الخيرية، والاطلاع على الأعمال الخاصة بها، واعتماد دور الحضانة ومراكز التربية الخاصة، والعمل على إنشاء المساكن وتقديمها للمحتاجين لها، فضلاً عن صيانة التالف منها، وتقديم مبالغ مالية على هيئة قروض بغرض إقامة مشاريع تدعم الإنتاج المحلي، وإتاحة عناية خاصة للأفرادِ من ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل؛ النساء اللواتي تعرض للتعنيف من أسرهن، بالإضافة إلى الأحداث الخارجين عن القانون، والمسنين الفقراء، والأشخاص من ذوي الإعاقة (عودة وأبو بكر، 2020).

ومن أهم الخدمات الأخرى التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين (ياسين، 2022):

1. النهضة بالمجتمع المحلي، والانتفاع الأمثل والأكبر للموارد المجتمعية.
2. إعداد برامج عمل تطوعية اجتماعية، والسعي لإشراك مختلف فئات المجتمع؛ لتوفير الخدمات المجتمعية التي يحتاجها المواطنون.
3. العمل على تحسين العلاقات الأسرية، ووقايتها من مظاهر الانهيار؛ نظراً لكونها اللبنة الأساسية للمجتمع، وكلما كانت صحية أكثر، كلما أنتجت مجتمعاً محلياً صحياً (تفال، 2021).
4. الحد من أشكال الفساد والجنايات، والتخلص من الآثار التي نتجت عنها.
5. تفعيل دور المحتاجين في المجتمع، وذلك عن طريق توفير الضروريات مما يحتاجونه.
6. تقديم الموارد اللازمة لنجاح المشاريع التي تدعم المجتمع المحلي وتسعى للنهوض به (عبد الرحيم، 2020).

وترى الباحثة أن الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية إضافة لما سبق ما يلي: إنماء جودة حياة المواطنين، وتحسين العمل الاجتماعي الذي يسعى لتطوير المجتمع، وتشريع سياسات اجتماعية شاملة، والعمل على الاستغلال المثالي للعلم والمعرفة في تقديم الخدمات متميزة، وتقوية العلاقات المعتمدة على العمل؛ لغايات تطوير المؤسسات سواء كانت دولية أم محلية.

4.6.1.2 تعريف دور الرعاية الاجتماعية:

تعرّف دور الرعاية للنساء المعرضات للعنف وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، بأنها أماكن توفر ملاذاً آمناً وخدمات متكاملة تشمل الحماية والدعم النفسي والاجتماعي، بهدف مساعدة النساء المتأثرات بالعنف على استعادة استقرارهن النفسي والاجتماعي وتعزيز شعورهن بالأمان (القحطاني والزهراني، 2023).

ويعرّف صندوق الأمم المتحدة للسكان (Forum of NGOs, 2020): بأنها المؤسسات الهادفة إلى تقديم الدعم المتكامل الذي يتضمن الإسكان المؤقت الآمن، والاستشارات النفسية، والخدمات الصحية والقانونية؛ لمساعدة النساء المعرضات للعنف على التغلب على التحديات، ومنحهن مساحة لبناء حياة جديدة. ويعرّف (Jamal, 2021) دور الرعاية بأنها مرافق تتبنى نهجاً شاملاً لحماية حقوق النساء وتقديم الدعم القانوني والاجتماعي لهن، مما يساعد في إعادة تأهيلهن وتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً ليصبحن قادرات على مواجهة المستقبل بعيداً عن دائرة العنف.

ووفقاً للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق المرأة، توفر هذه الدور بيئة داعمة وخدمات إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، كما تعمل على توعية النساء حول حقوقهن القانونية ودعمهن للتغلب على العوائق المجتمعية المرتبطة بالعنف الموجه ضدهن (Tatyana, et al, 2022)، وتعتبر دور الرعاية للنساء المعرضات للعنف جزءاً من بنية الحماية الاجتماعية للدولة، حيث تتبنى برامج إعادة تأهيل متكاملة

وخدمات دعم اجتماعي وقانوني للنساء وأطفالهن، لتوفير بيئة تساعدهن على التعافي وتمكنهن من بناء حياة مستقرة وكرامة شخصية (Wenzel, et al, 2023).

ويعرف (Walker, et al, 2020) دور الرعاية للنساء المعرضات للعنف على أنها مؤسسات تقدم خدمات وقائية وعلاجية متكاملة، تشمل خدمات الإيواء الطارئ والدعم النفسي والإرشاد الاجتماعي والقانوني، لتمكين الناجيات من تجاوز الصدمات الناتجة عن العنف، مع التركيز على تحقيق الاستقلالية وتطوير المهارات الحياتية والمهنية.

ووفق المجلس الأوروبي في إطار اتفاقية إسطنبول، تعرف دور الرعاية للنساء المعرضات للعنف بأنها مؤسسات ملزمة بتقديم خدمات آمنة ومجانية تضمن للنساء خصوصية وحماية عالية المستوى، وتهدف إلى تقديم الدعم الشامل بما في ذلك المساعدة القضائية والتوجيه الاجتماعي وتقديم فرص التدريب على المهارات اللازمة لإعادة الاندماج في المجتمع (Kokabisaghi, et al, 2021).

ومما سبق تُعرّف دور الرعاية على أنها مراكز لحماية وتعافي النساء اللواتي واجهن العنف، توفر إلى جانب الحماية الإيواء الآمن، الدعم النفسي، والرعاية الصحية الطارئة، كما تهدف إلى مساعدة النساء في التحول من وضعية الضحية إلى وضعية الاستقلالية والتمكين، من خلال التأهيل المهني والتعليم المستمر.

5.6.1.2 أهمية دور الرعاية الاجتماعية للنساء المعرضات للعنف:

تكمن أهمية دور الرعاية للنساء المعرضات للعنف في مجموعة من الأبعاد النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والقانونية التي تساعد النساء على التعافي واستعادة قدرتهن على العيش بأمان واستقلالية (غريب، 2023)، وتتضمن الأهمية ما يلي:

1. تعتبر دور الرعاية ملاذاً آمناً للنساء اللواتي يتعرضن للعنف، حيث توفر بيئة محمية بعيدة عن الخطر والتهديدات، مما يساعد في تخفيف شعورهن بالخوف والقلق، ويسهم في تعزيز شعورهن بالأمان والاستقرار (أبو علية، 2022).

2. تقدم هذه الدور استشارات نفسية فردية وجماعية لمساعدة النساء على التعامل مع الصدمات النفسية التي نتجت عن تعرضهن للعنف، وهذا الدعم يساهم في تعزيز صحتهن النفسية وزيادة ثقتهن بأنفسهن وتمكينهن من تجاوز آثار العنف (الأسمري، 2024).

3. توعي دور الرعاية النساء بحقوقهن القانونية، وتوفر لهن الدعم القانوني اللازم للحصول على الحماية وتقديم الشكاوى ضد مرتكبي العنف، وهذا الإرشاد القانوني يعدّ حاسماً في تمكين النساء من الدفاع عن حقوقهن وتحصيل حقوقهن القانونية (Clark, & Bennett, 2023).

4. تساعد دور الرعاية النساء على استعادة حياتهن الطبيعية وتهيئتهن للعودة إلى المجتمع بشكل سليم، معززات بالمهارات والمعرفة اللازمة، وتسهم هذه البرامج في تعزيز الشعور بالكرامة والانتماء المجتمعي.

5. في حال كانت النساء الناجيات من العنف لديهن أطفال، توفر هذه الدور بيئة آمنة وداعمة للأطفال أيضاً، وتقدم لهم الرعاية اللازمة لحمايتهم من آثار العنف، وتساعدهم على النمو في بيئة صحية وسليمة (Schmidt, & Fischer, 2024).

6. من خلال تمكين النساء وتوفير الدعم المتكامل لهن، تساهم دور الرعاية في كسر دورة العنف المستمرة، حيث تساعد النساء على الخروج من دائرة العنف ومنع تكرارها، مما يؤثر إيجابياً في المجتمع ككل ويقلل من معدلات العنف ضد النساء (عثمان، 2021).

مما سبق يتبين أن دور الرعاية تسهم في نشر الوعي المجتمعي حول قضايا العنف ضد النساء وحقوقهن، مما يساعد في تغيير النظرة المجتمعية السلبية، وتفعيل دور المجتمع في الوقاية من العنف

وتعزيز ثقافة الاحترام والمساواة، وتسهم في تمكين النساء المتأثرات بالعنف وتزويدهن بالأدوات اللازمة لإعادة بناء حياتهن؛ مما يسهم في خلق مجتمع أكثر أماناً واستقراراً وعدالة.

6.6.1.2 مبادئ دور الرعاية الاجتماعية:

ترتكز دور الرعاية للنساء المعرضات للعنف على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى حماية حقوق النساء ودعمهن في بيئة آمنة ومحفزة على الشفاء والتمكين، وتشمل هذه المبادئ:

أولاً: يُعتبر الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالنساء من المبادئ الأساسية في دور الرعاية، وذلك لضمان عدم تعرضهن لأي تهديدات أو مخاطر قد تترتب على تسرب المعلومات، ولتعزيز الثقة بين المستفيدات وفريق العمل (أحمد وحسين، 2023).

ثانياً: تلتزم دور الرعاية بتوفير بيئة آمنة خالية من أي تهديد أو ضغط نفسي وجسدي، لتكون مكاناً يُمكن للنساء الشعور فيه بالأمان، بعيداً عن مصادر العنف أو التهديد (النجار، 2020).

ثالثاً: تقوم هذه الدور على احترام حقوق النساء المعرضات للعنف، ومعاملتهن بكرامة ومساواة دون أي تمييز على أساس الدين، أو العرق، أو الخلفية الاجتماعية، أو غيرها، بهدف تعزيز الثقة بالنفس والتمكين الاجتماعي (العتيبي، 2022).

رابعاً: تقديم دعم متكامل يشمل الجوانب النفسية، والاجتماعية، والقانونية، والاقتصادية، ويهدف إلى مساعدة النساء في التغلب على آثار العنف وإعادة بناء حياتهن بشكل صحي ومستقل (بواقني، 2022).

خامساً: يركز مبدأ التمكين على تمكين النساء من تحقيق استقلالية مالية ونفسية واجتماعية من خلال تقديم برامج تدريبية وتطويرية تساعدهن على اكتساب المهارات اللازمة لمواجهة التحديات وبناء حياة جديدة (Forum of NGOs, 2020).

سادساً: تلتزم دور الرعاية بتقديم خدماتها عبر كوادر مدربة ومؤهلة مهنياً للتعامل مع الناجيات من العنف، وذلك لضمان جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز الثقة بين المستفيدات وفريق العمل (Harris, & Nguyen, 2023).

سابعاً: تعتبر المساءلة عن أي إجراء يتم اتخاذه والشفافية في التعامل مع المستفيدات من أساسيات دور الرعاية، لضمان نزاهة العمل، والحفاظ على حقوق النساء وأطفالهن، وتعزيز جودة الأداء (سلطان، 2021).

ثامناً: التعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي لتحقيق أفضل دعم للنساء المعرضات للعنف، وتقديم موارد وخدمات إضافية تشمل الإسكان، والعلاج الطبي، والدعم القضائي، والإرشاد المهني (غانم، 2020).

إضافة لما سبق تهدف دور الرعاية إلى توعية النساء بحقوقهن القانونية والاجتماعية وتثقيفهن حول حقوق الإنسان، مما يسهم في تغيير السلوكيات المجتمعية، ويعزز من قدرة النساء على مواجهة التحديات والعيش بكرامة، وتسهم هذه المبادئ مجتمعة في خلق بيئة داعمة ومشجعة للنساء المعرضات للعنف، تساعدهن على الشفاء واستعادة ثقتهن بأنفسهن وحقوقهن، وتمكنهن من بناء حياة جديدة في مجتمع يحترم حقوقهن وكرامتهن.

7.6.1.2 خدمات دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية

يمكن تعريف دور الرعاية الاجتماعية باعتبارها مؤسسات تهدف إلى توفير الحماية والدعم للأفراد المحتاجين، مثل الأيتام، وكبار السن، وذوي الإعاقة، والنساء المعرضات للعنف، وذلك من خلال تقديم الرعاية النفسية، والاجتماعية، والتعليمية، والصحية، وتسعى هذه الدور إلى تحسين جودة حياة المستفيدين،

وتعزيز اندماجهم في المجتمع، وتوفير بيئة آمنة ومناسبة لاحتياجاتهم، بالإضافة إلى تمكينهم من الاعتماد على أنفسهم وتحقيق استقلاليتهم بقدر الإمكان (مخلوف، 2020).

أما فيما يخص دور الرعاية للنساء المعرضات للعنف فهي مؤسسات توفر الحماية والدعم للنساء اللواتي تعرضن للعنف بجميع أشكاله، سواء كان جسدياً، ونفسياً، واجتماعياً، أو اقتصادياً، وتهدف هذه الدور إلى توفير بيئة آمنة للنساء المتضررات وتقديم الرعاية الشاملة التي تشمل الدعم النفسي، والاستشارات الاجتماعية، والتأهيل المهني والقانوني لمساعدتهن على تجاوز الأثر النفسي والاجتماعي للعنف، وتمكينهن من بناء حياة مستقلة وآمنة، كما تعمل على زيادة وعيهن بحقوقهن وتقديم الدعم اللازم لإعادة اندماجهن في المجتمع بشكل سليم (عواجنة، 2022).

أما دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية فهي مؤسسات متخصصة تعمل تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين، وتقدم خدمات الرعاية والحماية للفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، وتهدف هذه الدور إلى توفير بيئة آمنة وداعمة للأفراد الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة، وتقديم مجموعة من الخدمات التي تساهم في تحسين جودة حياتهم (وزارة التنمية الاجتماعية، 2024).

وتبرز أهمية دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في حماية الفئات الضعيفة، فهي توفر ملاذاً آمناً للأفراد الذين لا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم أو الذين يواجهون تهديدات خطيرة في بيئتهم، ومن خلال التأهيل والتدريب (الحسيني، 2024)، وتساعد دور الرعاية الأفراد على الاندماج في المجتمع بشكل أفضل وتحقيق استقلاليتهم، كما يتم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي الذي يسهم في تحسين جودة حياة المستفيدين، مما يساعدهم على التعافي وبناء حياة جديدة (سلامة، 2022).

وتشمل دور الرعاية في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية (طه وجابر، 2023):

1. دور النساء المعنفات، وتقدم هذه الدور مأوى وخدمات شاملة للنساء اللاتي تعرضن للعنف، وتشمل هذه الخدمات الرعاية النفسية والاجتماعية، والدعم القانوني، وبرامج التأهيل المهني.

2. دور الأيتام، وتوفر الرعاية للأطفال الذين فقدوا أسرهم أو تم التخلي عنهم، وتشمل الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية.

3. دور رعاية كبار السن، وتهدف إلى توفير بيئة مريحة وداعمة لكبار السن الذين لا يوجد لديهم من يرعاهم، وتشمل خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية.

4. دور رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقدم خدمات متكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك التأهيل المهني، الرعاية الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي.

ومما سبق تعمل هذه الدور على تعزيز اندماج المستفيدين في المجتمع وتحسين فرصهم في الحصول على حياة أفضل ومستقبل أكثر استقراراً، حيث تسعى وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية من خلال هذه الخدمات إلى تحقيق بيئة آمنة وداعمة للنساء المعرضات للعنف، وتمكينهن من استعادة حقوقهن وكرامتهن، وتعزيز قدرتهن على العيش المستقل في مجتمع يحترم حقوقهن ويوفر لهن الحماية اللازمة.

8.6.1.2 دور الرعاية النسائية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية:

هي مؤسسات متخصصة تقدم خدمات شاملة لدعم وحماية النساء اللواتي يعانين من ظروف صعبة، مثل التعرض للعنف أو الإساءة، وتعمل على مساعدتهن في تجاوز هذه الأزمات، وإعادة بناء حياتهن (النجار، 2020)، وتهدف دور الرعاية النسائية إلى (أحمد وحسين، 2023):

1. توفير بيئة آمنة، من خلال تقديم مأوى آمن للنساء المعنفات أو المعرضات للخطر، بعيداً عن مصادر التهديد أو العنف.

2. الدعم النفسي والاجتماعي، من خلال تقديم استشارات نفسية واجتماعية تساعد النساء على التعامل مع الصدمات والضغوط النفسية.

3. التأهيل المهني والتعليمي، من خلال تنظيم برامج تدريبية ومهنية تهدف إلى تمكين النساء من اكتساب مهارات جديدة تؤهلهن لدخول سوق العمل وتحقيق الاستقلال المالي.

4. الدعم القانوني، من خلال توفير استشارات قانونية للنساء حول حقوقهن، ومساعدتهن في الإجراءات القانونية اللازمة للدفاع عن هذه الحقوق.

5. إعادة الاندماج في المجتمع، من خلال تقديم الدعم اللازم لمساعدة النساء على العودة إلى حياتهن الطبيعية والاندماج في المجتمع بشكل فعال.

أما أهمية دور الرعاية النسائية (وزارة التنمية الاجتماعية، 2024):

1. حماية النساء من العنف، فهذه الدور توفر ملاذاً آمناً للنساء اللواتي يتعرضن للعنف الجسدي أو النفسي، مما يساعد في حمايتهن من الأذى المتكرر.

2. تمكين النساء اقتصادياً، من خلال التدريب المهني والدعم التعليمي الذي يمكنهن من تحقيق استقلالهن المالي، ويقلل من اعتمادهن على الآخرين.

3. تعزيز الصحة النفسية، من خلال دعم النساء نفسياً واجتماعياً يساعد في تحسين صحتهن النفسية ويعزز قدرتهن على التغلب على التحديات.

4. الدفاع عن حقوق النساء، من خلال تقديم الدعم القانوني، تساعد دور الرعاية النساء في الدفاع عن حقوقهن وضمان حصولهن على الحماية القانونية.

5. المساهمة في المجتمع، وتساعد هذه الدور النساء في تحقيق إمكانياتهن الكاملة، مما يسهم في بناء مجتمع أقوى وأكثر عدالة.

ومما سبق يمكن القول أن دور الرعاية النسائية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية تلعب دوراً حاسماً في حماية حقوق النساء، وتعزيز قدراتهن، وتمكينهن من العيش بكرامة واستقلالية، وتمكين النساء المتأثرات بالعنف، وتزويدهن بالأدوات اللازمة لإعادة بناء حياتهن، مما يسهم في خلق مجتمع أكثر أماناً واستقراراً وعدالة.

7.1.2 دور المؤسسات الاجتماعية في مواجهة العنف ضد النساء:

تسهم المؤسسات الاجتماعية في مواجهة العنف ضد النساء من خلال تقديم الدعم والرعاية للنساء المتضررات وتوعية المجتمع بحقوق المرأة ومخاطر العنف (Wenzel, et al, 2023)، ومن أهم الأدوار التي تؤديها المؤسسات الاجتماعية:

1. توفر المؤسسات الاجتماعية خدمات استشارية ودعم نفسي للنساء اللاتي تعرضن للعنف على التعافي من الآثار النفسية والاجتماعية، واستعادة ثقتهن بأنفسهن، والتغلب على المشكلات النفسية المرتبطة بالعنف (بشير، 2024).

2. تقدم بعض المؤسسات الاجتماعية مراكز إيواء مؤقتة وآمنة للنساء الهاربات من العنف المنزلي، مما يوفر لهن مكاناً آمناً بعيداً عن مصادر التهديد في هذه المراكز، ويتم تزويد النساء بالاحتياجات الأساسية، مع خدمات طبية وقانونية واجتماعية لضمان سلامتهن (المصباحي، 2022).

3. تسعى المؤسسات الاجتماعية إلى بناء شراكات مع المؤسسات القانونية، مثل الشرطة والمحاكم، لضمان سرعة معالجة قضايا العنف، كما تتعاون مع المؤسسات الصحية لتوفير الرعاية الطبية للنساء المتضررات، فالتعاون بين هذه الجهات يعزز فعالية التدخلات ويساهم في توفير الدعم المتكامل للنساء (أبو علية، 2022).

4. تقدم المؤسسات الاجتماعية استشارات قانونية للنساء المتضررات من العنف، وتساعدهن في تقديم شكاوى قانونية ضد المعتدين، كما تقدم التوعية بحقوقهن القانونية وتوفر التمثيل القانوني في بعض الحالات، مما يساعد النساء على مواجهة الإجراءات القانونية بفاعلية (أبو قرع، 2022).

5. تقدم المؤسسات الاجتماعية دعماً للأسرة ككل، من خلال برامج توجيه وإرشاد لأفراد العائلة، وتهدف هذه البرامج إلى تعزيز الحوار وتقليل التوترات داخل الأسرة، مما يساهم في بناء علاقات أسرية صحية تقي المرأة من التعرض للعنف (Forum of NGOs, 2020).

6. تعمل المؤسسات الاجتماعية على التدخل في الحالات الطارئة من خلال توفير خط ساخن لتلقي البلاغات وتقديم المساعدة العاجلة، مما يتيح الوصول إلى النساء اللواتي يحتجن للدعم الفوري وحمايتهن من تصعيد الموقف (Lombard, McMillan, 2022).

تشارك بعض المؤسسات الاجتماعية في صياغة وتطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بحقوق المرأة وحمايتها من العنف، ويتم هذا الدور من خلال تقديم مقترحات تشريعية، والدعوة لإصدار قوانين تحمي المرأة وتجرّم العنف، مع العمل على متابعة تنفيذ هذه القوانين لضمان توفير الحماية اللازمة (Apriani, 2020).

وإضافة لما سبق تقدم المؤسسات الاجتماعية برامج تدريبية تهدف إلى تأهيل النساء اقتصادياً وتزويدهن بمهارات مهنية تضمن لهن فرص عمل مستقلة، مما يساهم في تعزيز استقلاليتهن وتقليل اعتمادهن المالي على الآخرين، وبالتالي الحد من تعرضهن للعنف، وهذه الأدوار تجعل للمؤسسات الاجتماعية الدور الفعال في مكافحة العنف ضد النساء، حيث تساهم بشكل فعال في الوقاية والتدخل والتوعية، مما يعزز حقوق المرأة ويسهم في بناء مجتمع خالٍ من العنف.

8.1.2 تقييم إيجابي للخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية:

تُعد دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية منصة مهمة لدعم النساء المعنفات، وتقديم الخدمات اللازمة لهن، بناءً على تقييم شامل للخدمات والبرامج المقدمة، وفيما يلي هذا التقييم (عبد الرحيم، 2020): حيث تتمتع دور الرعاية ببيئة آمنة تُشعر النساء بالراحة والحماية بعيداً عن مصادر العنف، ويسعى الطاقم العامل في الدار إلى توفير مساحة خالية من التهديدات، مما يساعد في تعزيز شعور الأمان النفسي، ويتم تعزيز الروابط الاجتماعية بين المقيمات، مما يساهم في خلق مجتمع متماسك يدعم بعضه البعض في تجاوز التحديات (النجار، 2020).

كما يتم توفير الرعاية الصحية النفسية والجسدية، مع توفير استشارات نفسية تساعد النساء في التعافي من آثار العنف، وتقدم برامج تدريبية متنوعة تهدف إلى تطوير المهارات الشخصية والمهنية، مما يعزز من فرص العمل والاعتماد على الذات (ياسين، 2022)، وتُقدم أيضاً خدمات توعية شاملة حول حقوق النساء والقوانين المتعلقة بالعنف، مما يُمكنهن من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مستقبلهن، وتوفر الدعم القانوني اللازم لمساعدة النساء في قضاياهن القانونية، مما يسهم في تمكينهن من اتخاذ خطوات فعالة ضد العنف (طه وجابر، 2023).

وتساهم البرامج المقدمة في تأهيل النساء وتمكينهن اقتصادياً، مما يساعدهن في العودة إلى المجتمع كمستقلات قادرات على تأمين مستقبلهن، ومن خلال أنشطة متنوعة، تعمل دور الرعاية على بناء الثقة بالنفس لدى النساء، لمواجهة التحديات في المستقبل (عواجنة، 2022): كما تعمل دور الرعاية على تعزيز روابط النساء بالمجتمع من خلال برامج وأنشطة تشجع على الاندماج وتقبل المجتمع لهن، وتشمل

الخدمات دعم الأسر في فهم كيفية تقديم الدعم للنساء المعنفات، مما يسهم في تحسين العلاقات الأسرية ويعزز من فرص إعادة الاندماج (مخلوف، 2020).

وتسعى دور الرعاية إلى الاستجابة لملاحظات النساء وتطوير البرامج بناءً على احتياجاتهن الفعلية، مما يعكس التزاماً حقيقياً بتحسين جودة الخدمات، وتتيح إدارة دور الرعاية للمقيمات التعبير عن آرائهن حول البرامج والخدمات، مما يعزز من فاعلية البرامج المقدمة (حجة، 2022).

ومما سبق تشكل دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية منصة فعالة لدعم النساء المعنفات، حيث تقدم مجموعة شاملة من الخدمات التي تسهم في تحسين حياتهن وتمكينهن من التغلب على التحديات، من خلال توفير بيئة آمنة، ودعم نفسي، وبرامج تأهيلية، وخدمات قانونية، وتعزز دور الرعاية من حقوق النساء وتحقيق استقلالهن، واستمرار هذه الجهود سيساعد في بناء مجتمع يتمتع بالأمن والشمولية للنساء الناجيات من العنف.

2.2 الدراسات السابقة

سيتم في هذا الجانب عرض الدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة وترتيبها من الأحدث إلى الاقدم، وبناء عليه قسمت إلى دراسات مرتبطة بالخدمات المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية، ودراسات مرتبطة بالعنف الأسري والنساء المعنفات، وتقييم الخدمات والرعاية المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية.

1.2.2 الدراسات المتعلقة بالعنف الأسري والنساء المعنفات

هدفت دراسة (Exposito, 2019) إلى التعرف على الإدراك المجتمعي للعنف الأسري الممارس ضد المرأة والأبناء، ودور مؤسسات التنمية الاجتماعية في معالجتها وتوفير الخدمات للحد من هذه

الظاهرة، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الباحثتان استبانة وزعت على (298) مبحوثا من الرجال مرتكبي العنف، والنساء والأطفال الذين تعرضوا للعنف الأسري في المجتمع البريطاني، وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) للوصول إلى غايات هذه الدراسة وأهدافها، وقد خلصت الدراسة إلى وجود اختلاف واضح في رؤية كل منهم وتصوره للعنف الأسري ضد المرأة والأطفال وأسبابه ودوافعه، كما بينت أن المؤسسات الاجتماعية تساهم في توفير جميع الخدمات الإيوائية للمعرضين للعنف من الأطفال والنساء، إضافة إلى خدمات الارشاد الاجتماعي، وأهمية التواصل الفعال مع كافة المؤسسات المجتمعية التي تدعم حماية الأطفال من العنف الأسري، وقد بينت الدراسة عدم وجود فروق تبعاً لمتغير طبيعة العمل، والعمر، والمؤهل العلمي في دور هذه المؤسسات في تقديم الخدمات الإيوائية وخدمات الحماية ضد العنف الأسري الممارس ضد الأطفال والنساء.

وهدفت دراسة (خليفة، 2018) إلى التعرف على ظاهرة العنف الأسري ضد النساء وأثرها على المجتمع واستراتيجيات الحد من هذه الظاهرة من خلال دور وزارة التنمية الاجتماعية التي تساهم في توفير الخدمات اللازمة لحماية الأطفال من العنف الجسدي واللفظي والجنسي الممارس ضدهم، وتوضيح أهمية الخدمات التي توفرها وزارة التنمية الاجتماعية للحد من ظاهرة العنف الأسري الممارس ضد الأطفال والنساء وأهمها شبكات الحماية الاجتماعية وتوفير خدمات الارشاد النفسي والاجتماعي للأطفال وأسرهم، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال أداة الاستبانة، تكونت عينة الدراسة من (50) من المرشدين في المدارس السعودية، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية وبرنامج (SPSS) لقياس الفروق بين المتغيرات. ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة إلى أن دور وزارة التنمية الاجتماعية في الحد من ظاهرة العنف الأسري ضد الأطفال والنساء، من خلال توفير الشبكات الاجتماعية التي توفر الحماية القانونية للأطفال من العنف الجسدي واللفظي والجنسي، إضافة إلى توفير

خدمات اجتماعية للأطفال المعرضين للعنف الأسري لإعادة دمجهم في المجتمع، وبينت الدراسة أنه لا توجد فروق تبعاً لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية.

هدفت دراسة (Yigzaw, 2018) إلى قياس إدراك ومواقف المجتمع للعنف الموجه ضد المرأة والطفل، ودور مؤسسات التنمية الاجتماعية في توفير الخدمات لمواجهة العنف الأسري ضد الأطفال والمرأة، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام أسلوب المجموعات المركزة والمقابلات المعمقة مع النساء المعنفات ومقدمي الخدمات الصحية والخبراء النفسيين والاجتماعيين، وضحايا العنف الأسري من الأطفال، وبلغ حجم عينة الدراسة (50) مبحوثاً من مرأة وطفل، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للوصول إلى غايات الدراسة وأهدافها، وخلصت الدراسة إلى أن هناك قصورا في فهم العنف الأسري، وخاصة الموجه ضد النساء والأطفال من قبل الأسرة؛ وبينت أن دور المؤسسات الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري ضد الأطفال يتمثل في الخدمات الصحية والخدمات الإرشادية وخدمات الحماية الاجتماعية.

وهدفت دراسة (Waldrop & Resick, 2017) إلى التعرف إلى أساليب التعنيف للأطفال المعنفين والنساء المعنفات؛ والتعرف على دور مؤسسات الحماية الاجتماعية في توفير كافة الخدمات التي تساهم في السيطرة على حالات العنف الأسري الممارس ضد الأطفال والتخلص منه، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة، إذ طبقت هذه الدراسة على الأطفال والنساء البالغات اللواتي يتعرضن للعنف والإساءة ومدى تحملهن لهذا العنف من قبل الأسرة، وبلغ حجم عينة الدراسة (100) مبحوثة وطفل، وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) للوصول إلى غايات وأهداف هذه الدراسة؛ ومن أهم نتائج الدراسة أن الأطفال المعنفين المعرضين للعنف الأسري والإساءة يتلقون

الخدمات المتنوعة من المؤسسات الاجتماعية تتمثل في الحماية من العنف ومن التحرش وغيرها، إضافة إلى توفير خدمات الإرشاد الأسري .

2.2.2 الدراسات المتعلقة بتقييم الخدمات والرعاية المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية

هدفت دراسة (عواجنة، 2022) إلى التعرف إلى دور الخدمات الاجتماعية المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية للحد من الفقر المتعدد الأبعاد (للأسر في محافظة أريحا والأغوار الوسطى والجنوبية الفلسطينية)، ولتحقيق اهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من الأسر التي تسكن في محافظة أريحا والأغوار الوسطى والجنوبية الفلسطينية والتي يتم تقديم خدمات لها من وزارة التنمية الاجتماعية، حيث بلغ حجم مجتمع الدراسة (1853) أسرة، تم اختيار عينة بلغت (318) من الأسر تم اختيارها بالطريقة القصدية، ومن أهم نتائج الدراسة أنَّ درجة الفقر متعدد الأبعاد على بعد الصحة والتعليم والمستوى المعيشي كان مرتفعاً، ويتضِّح من نتائج الدراسة بأن مستوى الخدمات المقدمة من وزارة التنمية كان منخفضاً، كما أن هناك علاقة دالة إحصائياً بين الدرجة الكلية للمحور الأول: واقع الفقر متعدد الابعاد (بعد الصحة، التعليم، ومستوى المعيشة)، وخلصت الدراسة لمجموعة من التوصيات كان أهمها مد مظلة التأمين الصحي لكافة الأسر، وتوفير التعليم الجامعي للإناث بسبب الانخفاض الكبير لمستواهنّ التعليمي، وتوفير كافة خدمات البنية التحتية، وتطوير الخدمات المقدمة لسكان المنطقة من خلال زيادة الانفاق الحكومي ورفع قيمة المساعدات لتلك الأسر.

هدفت دراسة (النمري، 2022) إلى التعرف على أهمية تحديد أدوار المؤسسات المعنية وخاصة وزارة التنمية الاجتماعية في مصر بالتعامل مع حالات العنف الأسري وحماية النساء والطفل من الإساءة، والتي تعد من أهم القضايا التي تعزز منظومة الحماية وتحقيق الرفاه والاستقرار للأسرة، ولتحقيق هدف

الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال أداة الاستبانة، وبلغ حجم عينة الدراسة (80) من النساء والأطفال المعنفين في القاهرة، واستخدم برنامج (SPSS) الإحصائي لتحليل معلومات الدراسة؛ وتبين أن هناك العديد من المؤسسات وأهمها مؤسسات التنمية الاجتماعية التي تعمل على حماية النساء والأطفال المعرضين للعنف وخاصة ذوي الأعمال الصغير تحت 10 سنوات، كما أن هذه المؤسسات تتعامل مع حالات حماية النساء والأطفال من حالات العنف الأسري وخاصة قضايا الاعتداءات الجنسية، كما بينت الدراسة أن 75% من الأطفال في مصر قد تعرضوا للعنف الجسدي من قبل الأسرة وقد قامت المؤسسات الاجتماعية بتوفير برامج خاصة كمتابعة النساء المعرضات للعنف من خلال الجلسات الإرشادية والمتابعة بشكل مستمر للأطفال المعرضين للعنف مع أسرهم ومحيطهم الاجتماعي.

بينما بينت دراسة (صابر، 2022) دور الممارس العام في وقاية النساء والأطفال من الإساءات، وأيضاً تحديد صور الوقاية في لجنه حماية المرأة، وتحديد ما حققته لجنه حماية المرأة في الوقاية من الإساءات، وتعد الدراسة من نمط الدراسات التقويمية، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي، ومن خلال أداة الاستبانة، تكونت عينة الدراسة من (60) من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين داخل لجان حماية المرأة وفي وحدات الحماية وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية وبرنامج (SPSS) لقياس الفروق بين المتغيرات وكانت نتائج هذه الدراسة؛ وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن الأخصائي الاجتماعي يقوم بأدوار متعددة لحماية النساء منها المساعدة في تمكين اللجنة من إجراء البحوث والدراسات في مجال وقاية الضحية، ودراسة العوامل المجتمعية المسببة للإساءة للوقوف على أكثر العوامل انتشارًا للحد منها، ومساندة المرأة في التعبير عن رأيها بحرية، وتوعية النساء بكافة أشكال الإساءة، وتوعية الأسر بالاكتشاف المبكر للإساءة التي قد تتعرض له المرأة.

هدفت دراسة (الشهراني، 2021) إلى التعرف على دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة المشكلات الأسرية المعاصرة وأهمها ظاهرة العنف الأسري ودور مؤسسة التنمية الاجتماعية في الحد منها، باعتبارها إحدى الإفرازات السلبية التي لا تؤثر على الأسرة فحسب بل وعلى المجتمع، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال أداة الاستبانة، تكونت عينة الدراسة من (100) من المرشدين في المدارس السعودية في الرياض، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية وبرنامج (SPSS) لقياس الفروق بين المتغيرات وكانت نتائج هذه الدراسة؛ ومن أهم نتائج الدراسة يوجد دور مرتفع للخدمة الاجتماعية في مواجهة ظاهرة العنف الأسري ضد النساء من خلال توفير العديد من الخدمات وأهمها الإرشاد الأسري للنساء، وتقديم خدمات المتابعة مع المؤسسات التي تساهم في توفير الحماية كبيوت الإيواء التي توفر الحماية من العنف الممارس ضد النساء والأطفال من خلال أسرهم، كما تتوفر العديد من الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات التنمية الاجتماعية لتوفير الوعي الأسري وتجنب العنف الممارس ضد النساء، كما أن هناك دور كبير لمؤسسة التنمية الاجتماعية في معالجة المشكلات التي تنتج عن العنف الأسري ضد النساء حيث أوجدت فروقًا تبعاً لذلك بالنسبة لمتغير الجنس ولمصلحة المرشدات الاجتماعيات، كما إنه لا يوجد فروق تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة لديهم، وعدم وجود فروق تبعاً لمتغير عدد الدورات التدريبية.

هدفت دراسة (جهشان، 2021) إلى تسليط الضوء على دور وسائل الإعلام التي تتناول جميع أشكال العنف التي تتعرض له النساء لأجل حمايتهن من المخاطر من الناحية الأخلاقية والقانونية ودور الإعلام في الكشف عن حالات العنف الأسري ضد النساء اللاتي يتعرضن للخطر أكثر من غيرهم، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال أداة الاستبانة، تكونت عينة الدراسة من (100) من المرشدين في مؤسسات المجتمع المدني الأردنية، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية

وبرنامج (SPSS) لقياس الفروق بين المتغيرات، ومن أهم نتائج الدراسة أنه يوجد دور للإعلام المهم في الكشف عن حالات العنف التي يتعرض لها النساء اللواتي يتعرضن للخطر أكثر من قبل أسرهم، إضافة إلى توفير الحماية للنساء في المؤسسات الاجتماعية الإيوائية وخاصة النساء اللواتي يتعرضن للإيذاء الجسدي والنفسي وأحياناً الجنسي من قبل الأسرة، تتوفر الشراكة الفعالة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية والإعلام للتشجيع لخلق بيئة إدارية وتشريعية تدعم دور قضايا حماية النساء من العنف، كما لا توجد فروق في دور وسائل الإعلام في حماية الأطفال المعرضين للخطر من الناحية الأخلاقية والقانونية ودور الإعلام في الكشف عن حالات العنف ضد النساء تبعاً لمتغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي.

وهدفت دراسة (المطيري، 2020) إلى التعرف على الحاجات المعرفية للأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع العنف ضد النساء في إطار الممارسة العامة، حيث تعد مشكلة العنف من إحدى التحديات التي تحتاج للمواجهة لما لها من أثر بالغ على الطفل والأسرة وبالتالي على المجتمع ككل، والخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية تتصدى لتلك المشكلة وتحتل مركزاً متميزاً بالنسبة لغيرها من المهن ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي للأخصائيين الاجتماعيين بوحدة الحماية الاجتماعية بمنطقة الرياض، والبالغ عددهم (33) مفردة، ولقد أستخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات، من خلال استخدام (حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومعالجتها إحصائياً، وكانت نتائج هذه الدراسة هي أن نسبة الاحتياجات المعرفية للأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع حالات العنف ضد النساء بلغت 87% وأن أبرز الحاجات المعرفية للأخصائيين الاجتماعيين المرتبطة بعمليات الممارسة المهنية تمثلت في حاجة الأخصائيين الاجتماعيين المرتبطة ببداية التعامل مع حالات العنف ضد النساء وذلك بنسبة 90% ونسبة الاحتياجات المعرفية للأخصائيين الاجتماعيين لأسس الممارسة المهنية في إطار الممارسة

العامة عند التعامل مع حالات العنف ضد النساء بلغ 89% وأبرز هذه الحاجات تمثلت في حاجة الأخصائيين الاجتماعيين لمهارات الممارسة العامة عند التعامل مع حالات العنف ضد النساء بنسبة 91%، واتفقت عينة الدراسة على أن تكثيف الدورات التدريبية لتطوير المعارف المرتبطة بمشكلة العنف اتجاه المرأة هي من المقترحات اللازمة لتطوير الممارسة المهنية مع حالات العنف ضد النساء.

هدفت دراسة (غانم، 2020) إلى التعرف على دور وزارة الشؤون الاجتماعية في حماية النساء والأطفال من العنف، وتوفير الحماية الاجتماعية وتوفير كافة الخدمات التي تقدم الحماية للنساء والأطفال من الاعتداءات الجسدية والجنسية الممارسة ضدهم، وتوفير شبكات الحماية الاجتماعية لمواجهة هذا العنف الممارس ضدهم، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال أداة الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من (100) من النساء و(100) من أولياء أمور الأطفال في قطاع غزة فلسطين، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية وبرنامج (SPSS) لقياس الفروق بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن وزارة الشؤون الاجتماعية تعمل على توفير جميع الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعرضين للعنف من خلال توفير سبل الوقاية من العنف التي يقوم نظام الحماية من الإيذاء بالتوعية بأساليب التعامل الاجتماعي للحد من العنف ضد النساء والأطفال، ورفع كفاءة المؤسسات والمراكز، والمساهمة في رفع مستوى وعي الوالدين بأدوارهم ومسؤولياتهم تجاه أطفالهم وحمايتهم من كافة أشكال العنف الأسري وخاصة العنف اللفظي والجسدي، وتوفير البيئة المناسبة، وقد تبين أنه لا يوجد فروق بين أولياء الأمور في دور وزارة الشؤون الاجتماعية في حماية النساء والأطفال من العنف الأسري تعزى لمتغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومكان العمل، كما توجد فروق تبعا لمتغير عدد سنوات والخبرة ولصالح (10 سنوات فأكثر).

هدفت دراسة (UNICEF, 2022) إلى تحليل سياسات وزارة التنمية الاجتماعية في الصين ودورها في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض. اعتمدت الدراسة على تحليل مجموعة من البرامج والسياسات الحالية التي تقدمها الوزارة لدعم الأسر. ولتحقيق هدف الدراسة، استخدم المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على بيانات جمعتها اليونيسف من تقارير رسمية ومصادر حكومية. أظهرت النتائج أن البرامج الحالية، رغم أهميتها، تحتاج إلى تعزيزات وتعديلات لزيادة فعالية الدعم المقدم وتحقيق تأثير أكبر في تحسين مستوى المعيشة لهذه الأسر. كما أوصت الدراسة بتطوير برامج تستهدف تمكين الأفراد اقتصادياً وتعليمياً كجزء من استراتيجيات طويلة الأمد للحد من الفقر.

هدفت دراسة (Crosby, 2021) إلى استكشاف كيفية تأثير الدعم المقدم من وزارات التنمية الاجتماعية في الولايات المتحدة على تنمية القدرات النفسية والاجتماعية للأطفال في المجتمعات الدينية. اعتمدت الدراسة على منهجية بحثية نوعية تضمنت مقابلات مع الأطفال وأولياء الأمور، بالإضافة إلى تحليل البيانات المستمدة من البرامج الاجتماعية التي تقدمها هذه الوزارات. وجدت الدراسة أن الدعم الاجتماعي المقدم للأطفال من خلال هذه البرامج يعزز من الروابط الاجتماعية بينهم وبين أفراد المجتمع، ويؤدي إلى تحسين سلوكهم الاجتماعي والنفسي. كما أشارت الدراسة إلى أن هذه البرامج تسهم في تعزيز الشعور بالانتماء والدعم العاطفي لدى الأطفال، مما يعزز من تطورهم الإيجابي.

هدفت دراسة (UNICEF, 2020) إلى التعرف على سياسات وزارة التنمية الاجتماعية في أوغندا ودورها في حماية حقوق الأطفال. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، حيث تم جمع البيانات من مصادر متعددة تشمل التقارير الحكومية والمقابلات مع مسؤولي الوزارة والمستفيدين من الخدمات. أظهرت النتائج أن الوزارة تقدم مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك برامج التعليم والحماية الصحية والدعم

النفسي للأطفال، ومع ذلك أشارت الدراسة إلى ضرورة تحسين التنسيق بين هذه البرامج لضمان تحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية، خاصة في المناطق الريفية.

3.2.2 الدراسات المتعلقة بالنساء المعنفات وتقييم الخدمات والرعاية المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية

هدفت دراسة (الحسيني، 2024) إلى مقارنة دور الرعاية الاجتماعية في تقديم الدعم للنساء المعنفات في عدة دول عربية، وسعت الدراسة لفهم كيف يمكن أن تختلف الأساليب والخدمات المقدمة في مختلف الدول العربية، واعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية تعتمد على المقارنة الكيفية، مما يسمح بتقييم الفروق والتشابهات في برامج الرعاية الاجتماعية عبر الدول، واعتمد على استبيان موحد لتجميع البيانات من المشاركات، إضافة إلى مقابلات مع الخبراء في مجال الرعاية الاجتماعية للحصول على رؤى إضافية حول الخدمات المقدمة، وكان مجتمع الدراسة النساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية في ثلاث دول عربية: الأردن، وتونس، والمغرب، وتم اختيار 300 امرأة بشكل عشوائي من دور الرعاية في الدول الثلاث، مما يتيح تحليل شامل للتجارب، وأظهرت الدراسة تبايناً في مستوى الخدمات المقدمة للنساء المعنفات في الدول الثلاث، حيث كانت الخدمات في تونس الأكثر شمولاً وفاعلية مقارنة بالأردن والمغرب، ولم توجد الدراسة فروقاً تبعاً لمتغير الفئة العمرية، ومكان السكن، والمستوى الوظيفي.

كما هدفت (Schmidt, & Fischer, 2024) إلى تقييم فعالية ملاجئ العنف المنزلي في تقديم الدعم للنساء اللواتي تعرضن للعنف، مع التركيز على أنواع الدعم المتاحة وفعاليتها، واستخدمت الدراسة منهجًا مختلطًا وهو المنهج الكمي النوعي، من خلال أداة استبيانات حيث جمع البيانات الكمية من النساء المقيمات في الملاجئ، والمقابلات مع المديرات والمستفيدات للحصول على رؤى نوعية حول الخدمات المقدمة، وتضمن مجتمع الدراسة النساء المقيمات في ملاجئ العنف المنزلي في ألمانيا، وتم اختيار

200 امرأة من 5 ملاجئ مختلفة، مما يعكس تنوع التجارب والاحتياجات، وأظهرت الدراسة أن الملاجئ قدمت دعماً نفسياً فعالاً للنساء للحاجة الملحة لتحسين الخدمات الاقتصادية والمهنية، مثل التدريب المهني والدعم المالي، ولم توجد الدراسة فروقاً تبعاً لمتغيرات مكان السكن، والمستوى التعليمي.

وهدفت دراسة (أحمد وحسين، 2023) إلى تقييم فعالية دور الرعاية الاجتماعية في تقديم الدعم والمساعدة للنساء المعنفات في المجتمع الفلسطيني، وتسلط الدراسة الضوء على كيفية تأثير هذه الدور في تحسين الوضع النفسي والاجتماعي والمهني للنساء المتعرضات للعنف، واعتمدت الدراسة على منهجية وصفية تحليلية، واستخدمت الدراسة استبيان مقنن يتكون من (30) فقرة تغطي مجالات الدعم النفسي، الاجتماعي، والقانوني، وتكون مجتمع الدراسة من النساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية الاجتماعية في فلسطين، وتم اختيار (120) امرأة معنفات مقيمات في ثلاثة دور رعاية مختلفة، وأظهرت الدراسة أن 75% من النساء شعرن بتحسن في حالتهم النفسية بعد إقامتهم في دور الرعاية، ويظهر تأثير إيجابي للدور في تقديم الدعم النفسي، مما يدل على أهمية توفير بيئة آمنة ومساندة للنساء المعنفات، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ومكان السكن وطبيعة العمل، الحاجة إلى تحسين البرامج التدريبية التي تهدف إلى توفير فرص العمل، مما يشير إلى أن النساء يواجهن تحديات في الاندماج المهني بعد فترة الإقامة.

كما هدفت دراسة (Clark, & Bennett, 2023) إلى دراسة كيفية تعزيز دور الرعاية لتمكين النساء المعنفات، مع التركيز على كيفية دعمهن لتحقيق الاستقلالية والثقة بالنفس، استخدمت الدراسة منهجية نوعية تعتمد على المقابلات العميقة لفهم التجارب الشخصية للنساء داخل دور الرعاية، وتم استخدام مقابلات شبه منظمة لاستكشاف التجارب الشخصية والدعم المقدم من قبل دور الرعاية، وأجريت الدراسة على مجتمع النساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية في نيوزيلندا، وتمت مقابلة 30 امرأة بشكل فردي

لتجميع بيانات غنية حول تجاربهن، وأظهرت الدراسة أن النساء اللواتي شاركن في برامج التمكين داخل دور الرعاية شعرن بتحسن من خلال زيادة في تقدير الذات والقدرة على مواجهة التحديات، وتحسن في المهارات الوظيفية وزيادة فرص الحصول على وظائف، ولم توجد الدراسة فروقاً تبعاً لمتغيرات مكان السكن، والمستوى التعليمي، والوظيفة، والدخل الشهري.

وأيضاً هدفت دراسة (صلاح، 2023) إلى تقييم فعالية الخدمات المقدمة للنساء المعنفات في دور الرعاية الاجتماعية في مصر، مع التركيز على جوانب الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي، واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، حيث تم استخدام استبيانات مغلقة لجمع البيانات، وصممت الاستبيانات لتقييم تجارب النساء في دور الرعاية والخدمات المتاحة لهن، يركز على ثلاثة جوانب رئيسة وهي الدعم النفسي، والدعم الاجتماعي، والدعم الاقتصادي، وشمل المجتمع المستهدف في هذه الدراسة النساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية الاجتماعية في القاهرة، وتكونت العينة من 150 امرأة معنفة، تم اختيارهن بطريقة عشوائية من مختلف دور الرعاية الاجتماعية في القاهرة، وأظهرت النتائج أن 80% من المشاركات أبلغن عن شعورهن بالدعم النفسي المقدم في دور الرعاية، وأن 60% من المشاركات أشاروا إلى نقص في البرامج التدريبية المخصصة لتطوير المهارات اللازمة لدخول سوق العمل، كما لم تظهر الدراسة فروقاً تبعاً لمتغير طبيعة العمل، والدخل الأسري الشهري، ومكان السكن، والمؤهل العلمي.

وقد هدفت دراسة (Harris, & Nguyen, 2023) لبيان تأثير الخدمات المقدمة في ملاجئ النساء على التعافي النفسي للنساء اللواتي تعرضن للعنف، واستخدمت الدراسة منهجية طولية تتبع الحالة النفسية للنساء قبل وبعد الإقامة في الملجأ، مما يسمح بتقييم تأثير البرامج والخدمات على المدى الطويل، واستخدمت استبيانات لتقييم الصحة النفسية ودرجات القلق والاكتئاب، مما يوفر بيانات كمية حول تجارب

النساء، وشمل مجتمع الدراسة النساء المعنفات المقيمات في ملاجئ في أستراليا، وتم تتبع 100 امرأة على مدار 12 شهراً لتقييم تغيرات حالتهن النفسية، وأظهرت الدراسة أن 78% من المشاركات أبلغن عن تحسن في درجات الصحة النفسية بعد 6 أشهر من الإقامة في الملجأ، وأن معظم النساء أبلغن عن شعور بالاستقرار العاطفي نتيجة للدعم المقدم.

وهدفت دراسة (سلامة، 2022) إلى دراسة تأثير برامج الإيواء المقدمة للنساء الناجيات من العنف على نوعية حياتهن، وسعت لفهم كيف يمكن لهذه البرامج أن تؤثر على الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء، واستخدمت الدراسة منهجية مختلطة تشمل المنهج الكمي والمنهج النوعي، وتم استخدام استبيان مقنن لجمع البيانات الكمية، وأجريت مقابلات مع عينة مختارة من النساء للحصول على رؤى أعمق حول تأثير البرامج، وأظهرت الدراسة تحسنًا كبيرًا في عدة جوانب لدى النساء بعد استفادتهن من برامج الإيواء، ومنها زيادة في قدرة النساء على الاعتماد على أنفسهن، وتحسن ملحوظ في تقدير الذات، وتحسين في المهارات اللازمة لدخول سوق العمل، مما يساهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي، وعدم وجود فروق تبعاً لمتغيرات مكان السكن، والدخل الأسري الشهري، والفئة العمرية، استناداً إلى النتائج، توصي الدراسة بما يلي لضمان سلامة النساء ودعمهن في التغلب على آثار العنف، ولتعزيز الفهم والاحترام لحقوق النساء ودعمهن في الحصول على الخدمات اللازمة.

من خلال استعراض الدراسات العربية والأجنبية المقترحة كدراسات سابقة للدراسة، فإنه يمكن استخلاص التعقيب على هذه الدراسات كالآتي:

أولاً: الدراسات التي تناولت الخدمات المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية

1. من حيث الأهداف: هدفت أغلب الدراسات إلى التعرف على الخدمات المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية للنساء المعنفات، مثل دراسة (النمري، 2022) ودراسة (صابر، 2022) ودراسة (الشهراني، 2021) ودراسة (جهشان، 2021): كما تناولت الحاجات المعرفية للأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع العنف ضد النساء كما ورد في دراسة (المطيري، 2020): أما الدراسة الحالية فتبحث في الخدمات والبرامج المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية للنساء المعنفات من وجهة نظر النساء المعنفات في الضفة الغربية، وهذا ما لم تتطرق إليه أي من الدراسات السابقة.

2. من حيث العينة: تنوعت العينات المستخدمة في الدراسات السابقة من حيث الفئة المستهدفة وطبيعتها وحجمها، وقد تضمنت العينات في الدراسات السابقة فئات مثل: الاخصائيون الاجتماعيون، والمرشدون في المدارس، والمرشدون في مؤسسات المجتمع المدني، ولم تتناول أي من الدراسات السابقة العينة التي اختيرت لهذه الدراسة.

3. من حيث الأداة: تشابهت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة من حيث تبني المقاييس كأدوات للدراسة، واختلفت من حيث بعض متغيرات الدراسة والأسلوب الذي سيتبع لاستخلاص النتائج.

4. من حيث النتائج: شملت معظم الدراسات السابقة على نتائج أظهرت أن الخدمات والبرامج المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية والتي تناولتها تلك الدراسات، وأن مستواها متوسط في معظم الدراسات.

وقد بينت الدراسات السابقة والمتعلقة بالخدمات والبرامج المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية بأن الاخصائيين الاجتماعيين بمختلف أجناسهم وأعمارهم يتميزون بخدمات وبرامج مميزة تجاه المعنفين

والمحيطين بهم، ساعدت الدراسات السابقة الباحثة في استكمال الإطار النظري وبناء المفاهيم الأساسية للخدمات والبرامج المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية كأحد متغيرات الدراسة.

ثانياً: الدراسات التي تناولت العنف ضد النساء:

1. من حيث الأهداف: هدفت أغلب الدراسات التعرف إلى ظاهرة العنف الأسري ضد النساء وأثرها على المجتمع واستراتيجيات الحد من هذه الظاهرة، أما هدف الدراسة الحالية، فلم تتطرق له أي من الدراسات السابقة، وهو الكشف عن العلاقة بين الخدمات والبرامج المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية للنساء المعنفات من وجهة نظر النساء المعنفات في الضفة الغربية.

2. من حيث العينة: مجمل عينات الدراسات السابقة كانت مختلفة عن عينة الدراسة الحالية، حيث شملت معظم الدراسات السابقة على عينات من: (أطفال، مرشدين): باستثناء دراسة (Waldrop & Resick, 2017) التي تشابهت مع عينة الدراسة الحالية.

3. من حيث الأداة: كانت معظم أدوات الدراسات السابقة مماثلة لأداة الدراسة الحالية، واختلفت في بعض المتغيرات.

4. من حيث النتائج: أظهرت نتائج الدراسات السابقة بأن مستوى الخدمات والبرامج المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية للنساء المعنفات من وجهة نظر النساء المعنفات في الضفة الغربية يتأثر سلباً وإيجاباً بالمتغيرات البيئية الأخرى.

ويلاحظ أن الدراسات التي تناولت العنف ضد النساء كان لها أثر كبير في الدراسة الحالية لما كان فيها من معلومات وافرة عن العنف ضد النساء، والتي استفادت منها الباحثة في بناء الإطار النظري

المتعلق بالعنف ضد النساء كأحد متغيرات الدراسة، وربطه بمتغيرات أخرى لم تتطرق لها الدراسات السابقة.

إن الدراسات السابقة التي تناولتها الباحثة استخلص منها الكثير من الفوائد، أهمها: بناء الإطار النظري للدراسة الحالية، وتحديد صياغة المشكلة وتحديد أهدافها وأهميتها، بما يتناسب مع التطور في الدراسات اللاحقة.

وما يميز دراسة الباحثة عن الدراسات السابقة هو تناولها لموضوع تقييم فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات من وزارة التنمية الاجتماعية، من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن في الضفة الغربية .كما أنها تجمع بين عدة متغيرات لم يتم دراستها مجتمعة في الأبحاث السابقة حسب علم الباحثة، مما يجعلها إضافة جديدة تسلط الضوء على هذا الجانب غير المدروس بشكل كافٍ في المجتمع الفلسطيني.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 مقدمة

2.3 منهجية الدراسة

3.3 مجتمع الدراسة وعينتها

4.3 أدوات الدراسة وخصائصها

5.3 صدق الأدوات وثباتها

6.3 الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة

7.3 تصحيح أداة الدراسة

8.3 تصميم الدراسة ومتغيراتها

9.3 إجراءات تنفيذ الدراسة

10.3 المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 مقدمة:

يتناول هذا الفصل الطرق والإجراءات التي اتبعت، والتي تضمنت تحديد منهجية الدراسة المتبعة، ومجتمع الدراسة والعينة، وعرض الخطوات والإجراءات العملية التي اتبعت في بناء أدوات الدراسة وخصائصها، ثم شرح مخطط تصميم الدراسة ومتغيراتها، والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

2.3 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، استخدم المنهج الوصفي التحليلي إذ يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات حول المتغيرات التي يتناولها، ومن ثم تحديد إذا كانت هناك علاقة بينهما، وتقصي طبيعة تلك العلاقة ووصف العلاقة بين المتغيرات وصفاً كمياً باستخدام مقاييس كمية (الخرابشة، 2007): فهذا المنهج يعتمد على نموذج وصفي للعلاقات بين المتغيرات موضوع الدراسة الذي يتناول مدى فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين من وجهة نظرهن؛ إذ يعتبر المنهج الوصفي التحليلي من أفضل الأساليب الإحصائية التي يمكن استخدامها في تحليل معاملات الارتباط بين المتغيرات (Awang, 2012)، وهو الأنسب لهذه الدراسة ويحقق أهدافها بالشكل الذي يضمن الدقة والموضوعية.

3.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين للعام (2024)، والبالغ عددهن (344) امرأة معنفة حيث تم تقديم الدعم والمساعدة لهن خلال خمس سنوات (2020 – 2024م)، ونظراً لقلة عدد النساء المقيمات في مؤسسات الرعاية، كان من الضروري توسيع نطاق العينة الزمنية لتشمل خمس سنوات لضمان اكتمال عدد العينة المطلوبة، وقد شمل هذا التوسع النساء اللواتي تلقين خدمات من قسم المرأة في الشؤون الاجتماعية، سواء كنّ مقيمات في دور الرعاية أو استفدن من خدمات الدعم المقدمة؛ وتوزع مجتمع الدراسة وفق المحافظات كما يلي:

جدول (1.3):

توزيع مجتمع الدراسة وفق محافظات شمال الضفة الغربية

الرقم	المحافظة	عدد النساء المعنفات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية
1	طوباس	39
2	سلفيت	47
3	جنين	67
4	قلقيلية	52
5	نابلس	74
6	طولكرم	65
المجموع		**344**

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، 2024.

أما عينة الدراسة، فقد اختيرت كالآتي:

أولاً– العينة الاستطلاعية: اختيرت عينة استطلاعية مكونة من (30) من النساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين، وذلك بغرض التأكد من صلاحية أدوات الدراسة واستخدامها لحساب الصدق والثبات.

ثانياً– عينة الدراسة الأصلية: تكونت عينة الدراسة من عدد من النساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين، وتم توزيع الاستبانة إلكترونياً على دور الرعاية للنساء المنعفات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية (طوباس، وسلفيت، وجنين، وقلقيلية، ونابلس، وطولكرم) في فلسطين للعام (2024)، حيث تم استخدام طريقة العينة القصدية غير الاحتمالية، والتي تعتمد على اختيار الأفراد وفق معايير محددة مسبقاً لضمان ملاءمتهم لأهداف البحث، ونظراً لأن مجتمع الدراسة يتكون من 344 امرأة معنفة، فقد تم اختيار عينة مكونة من 200 مشاركة باستخدام المعادلة الإحصائية المناسبة لتحديد حجم العينة في الدراسات الوصفية النوعية، حيث يتم تطبيق القاعدة التالية:

$$\frac{N}{N(e^2)+1} = n$$

ولكن لضمان تمثيل كافٍ للعينة، ولتعويض أي استجابات غير مكتملة، تم رفع العدد إلى (200) مشاركة، وهو حجم عينة مناسب؛ وقد شكلت العينة (58%) من مجتمع الدراسة، والجدول يوضح توزيع عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية:

جدول (2.3):

توزيع عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الأولية

المتغير	المستوى	العدد	النسبة%
العمر	أقل من 25 سنة	8	4.0
	من (25- أقل من 35) سنة	73	36.5
	من (35- أقل من 45) سنة	64	32.0
	45 سنة فأكثر	55	27.5
	المجموع	**200**	**100.0**
الحالة الاجتماعية	متزوجة	47	23.5
	منفصلة	83	41.5
	مطلقة	48	24.0
	أرملة	22	11.0
	المجموع	**200**	**100.0**
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	105	52.5
	دبلوم	18	9.0
	بكالوريوس	53	26.5
	ماجستير فأعلى	24	12.0
	المجموع	**200**	**100.0**
مكان السكن	بلدة	16	8.0
	قرية	91	45.5
	مخيم	52	26.0
	مدينة	41	20.5
	المجموع	**200**	**100.0**
الدخل الأسري الشهري	أقل من 3000 شيقل	108	54.0
	من 3000- أقل من 5000 شيقل	54	27.0
	من 5000- أقل من 7000 شيقل	28	14.0
	7000 شيقل فأكثر	10	5.0
	المجموع	**200**	**100.0**
مدة الإقامة في الدار	أقل من 6 أشهر	85	42.5
	من 6 أشهر إلى سنة	70	35.0
	أكثر من سنة	45	22.5
	المجموع	**200**	**100.0**

عدد مرات التعرض للعنف	مرة واحدة	40	20.0
	من مرتين إلى ثلاث مرات	92	46.0
	أكثر من ثلاث مرات	68	34.0
	المجموع	**200**	**100.0**
المجموع		**200**	**100.0**

4.3 أدوات الدراسة وخصائصها

تتنوع مصادر جمع البيانات الخاصة بالدراسة وتتكون مصادر جمع البيانات من:

1. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأت الباحثة إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

2. **المصادر الثانوية:** تتجه الباحثة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والدراسات والدوريات التي تناولت موضوع الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت الباحثة على أداة الاستبانة لجمع البيانات، وقد تم تطوير استبانة خاصة من أجل التعرف إلى تقييم فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات في دور الرعاية بالمحافظات الشمالية بفلسطين: دراسة ميدانية، وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من جزئين: الأول تضمن بيانات أولية عن المبحوثين تمثلت في (العمر، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، والدخل الأسري الشهري، ومدة الإقامة في الدار، وعدد مرات التعرض للعنف): أما الثاني فقد تكون من الفقرات التي تقيس مجالات الدراسة، وتتضمن عدة مجالات، كما يلي:

أولاً: مجال مظاهر العنف الأسري لدى النساء: من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، تكون هذا المجال من (5) محاور وهي (العنف الجسدي، والعنف النفسي، والعنف الاجتماعي، والعنف

الاقتصادي، والعنف اللفظي) وتكون كل محور من (7) فقرات بحيث كانت عدد فقرات المجال مجتمعة (35) فقرة كما هو مبين في الملحق (أ).

ثانياً: مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات: لتحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، وتكون هذا المجال من أربعة محاور وهي المحور الأول: خدمة الإرشاد والتوعية وعدد الفقرات التابعة له (16) فقرة، والمحور الثاني: خدمات الحماية، وعدد الفقرات التابعة له (14) فقرة، والمحور الثالث: خدمات اجتماعية وقانونية، وعدد الفقرات التابعة له (17) فقرة، والمحور الرابع: خدمات التمكين الاقتصادي، وعدد الفقرات التابعة له (11) فقرة، بحيث كانت عدد فقرات المجال مجتمعة (58) فقرة كما هو مبين في الملحق (أ).

ثالثاً: مجال مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات: لتحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، وتكون هذا المجال من خمسة محاور وهي المحور الأول: الدعم النفسي والاجتماعي، وعدد الفقرات التابعة له (7) فقرات، المحور الثاني: الدعم القانوني وحماية الحقوق، وعدد الفقرات التابعة له (7) فقرات، المحور الثالث: تحسين بيئة الإقامة والرعاية الصحية، وعدد الفقرات التابعة له (9) فقرات، المحور الرابع: الجانب الاقتصادي، وعدد الفقرات التابعة له (6) فقرات، المحور الخامس: التواصل وإعادة الاندماج الاجتماعي، وعدد الفقرات التابعة له (10) فقرات، بحيث كانت عدد فقرات المجال مجتمعة (39) فقرة كما هو مبين في الملحق (أ).

5.3 صدق الأدوات وثباتها

الصدق الظاهري (Face validity) لمقاييس الدراسة

للتحقق من الصدق الظاهري أو ما يعرف بصدق المحكمين لمقاييس الدراسة، عرُضت هذه المقاييس في صورتها الأولية على مجموعة من المتخصصين ممن يحملون مستوى الدكتوراه في الخدمة الاجتماعية، وعلم الاجتماع، والإرشاد النفسي والتربوي، والفلسفة في التربية، وقد بلغ عددهم (11) من المحكمين، كما هو موضح في ملحق (ت): إذ أعتمد معيار الاتفاق (80%) كحد أدنى لقبول الفقرة. وبناءً على ملاحظات وآراء المحكمين، أجريت التعديلات المقترحة، فعُدلت صياغة بعض الفقرات، وأضيفت فقرات أخرى، وصولاً إلى الصورة المعدة للتطبيق على العينة الاستطلاعية، وفحص الخصائص السيكومترية لكل منها.

6.3 الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة

من أجل فحص الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة طبقت على عينة استطلاعية مكونة من (30) من النساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين، ومن خارج عينة الدراسة المستهدفة، وكانت النتائج كالآتي:

أ) صدق البناء لأداة الدراسة (Construct Validity):

استخدم صدق البناء، إذ حُسب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرات مع المستوى الكلية للمجالات، وقيم معاملات ارتباط الفقرات بالمجال الذي تنتمي إليه والمستوى الكلية لتقييم فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات في دور الرعاية بالمحافظات الشمالية بفلسطين: دراسة ميدانية، كما هو مبين في الجداول (3.3):

جدول (3.3):

يوضح قيم التحليل العاملي لفقرات مجالات الدراسة للمقياس(ن=30)

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
مجال مظاهر العنف الأسري لدى النساء		مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات		مجال مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	
محور العنف الجسدي		محور خدمة الإرشاد والتوعية		محور الدعم النفسي والاجتماعي	
1	0.763	1	0.860	1	0.866
2	0.752	2	0.852	2	0.872
3	0.769	3	0.846	3	0.822
4	0.852	4	0.772	4	0.786
5	0.896	5	0.793	5	0.719
6	0.821	6	0.805	6	0.832
7	0.841	7	0.861	7	0.771
محور العنف النفسي		8	0.817	محور الدعم القانوني وحماية الحقوق	
8	0.830	9	0.769	8	0.830
9	0.844	10	0.871	9	0.867
10	0.756	11	0.837	10	0.841
11	0.723	12	0.832	11	0.803
12	0.870	13	0.799	12	0.794
13	0.770	14	0.724	13	0.787
14	0.733	15	0.838	14	0.763
		16	0.896		
محور العنف الاجتماعي		محور خدمات الحماية		محور تحسين بيئة الإقامة والرعاية الصحية	
15	0.801	17	0.800	15	0.810
16	0.769	18	0.817	16	0.830
17	0.811	19	0.768	17	0.854
18	0.832	20	0.738	18	0.796
19	0.763	21	0.795	19	0.752
20	0.791	22	0.864	20	0.743
21	0.867	23	0.825	21	0.725
		24	0.844	22	0.824
		25	0.832	23	0.835
محور العنف الاقتصادي		26	0.816	محور الجانب الاقتصادي	
22	0.779	27	0.806	24	0.760

0.782	**25**	0.793	**28**	0.763	**23**
0.734	**26**	0.759	**29**	0.748	**24**
0.833	**27**	0.767	**30**	0.739	**25**
0.842	**28**			0.854	**26**
0.867	**29**			0.868	**27**
				0.892	**28**
محور التواصل وإعادة الاندماج الاجتماعي		**محور خدمات اجتماعية وقانونية**		**محور العنف اللفظي**	
0.888	**30**	0.897	**31**	0.798	**29**
0.830	**31**	0.864	**32**	0.838	**30**
0.841	**32**	0.836	**33**	0.849	**31**
0.825	**33**	0.711	**34**	0.822	**32**
0.836	**34**	0.779	**35**	0.800	**33**
0.847	**35**	0.836	**36**	0.873	**34**
0.800	**36**	0.821	**37**	0.863	**35**
0.838	**37**	0.884	**38**	**محور خدمات التمكين الاقتصادي**	
0.898	**38**	0.836	**39**	0.764	**48**
0.832	**39**	0.896	**40**	0.871	**49**
		0.774	**41**	0.863	**50**
		0.729	**42**	0.854	**51**
		0.701	**43**	0.867	**52**
		0.734	**44**	0.824	**53**
		0.834	**45**	0.800	**54**
		0.868	**46**	0.841	**55**
		0.843	**47**	0.823	**56**
				0.790	**57**
				0.706	**58**
0.814	**الدرجة الكلية**	**0.815**	**الدرجة الكلية**	**0.810**	**الدرجة الكلية**

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.05) **دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.01)**

تشير نتائج الجداول (3.3) أن قيم معاملات ارتباط فقرات أبعاد ومتغيرات ومحاور الدراسة كان مرتفعاً وقادراً على قياس تقييم فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات في دور الرعاية بالمحافظات الشمالية بفلسطين: دراسة ميدانية، وقد بينت النتائج إلى أن قيم معاملات الارتباط للفقرات التي تمثل

مجالات تقييم الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات كانت بين (0.701–0.898)، وهذا يدل على أن جميع معاملات الارتباط لكافة المجالات تعتبر ذات درجات مقبولة، إذ بين جرستمان (Gerstman,2008) و جارسيا (Garcia ,2012) أن قيمة معامل الارتباط الضعيفة هي التي تقل عن (0.60)، وأن القيم القوية هي التي تزيد عن (0.70)، وبناء على ما سبق لم تحذف أي من فقرات الاستبانة، وهذا يدل على توفر صدق بنائي لهذه الفقرات، وقد بلغ عدد الفقرات النهائية (60) فقرة للتطبيق النهائي للدراسة.

ب) الثبات لأداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، استخدمت معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية على بيانات التطبيق الأول للعينة الاستطلاعية بعد حساب الصدق، ولأغراض التحقق من ثبات الإعادة (Test Retest)، للأداة، فقد أُعيد تطبيقها على العينة الاستطلاعية بفاصل زمني قدره أسبوعان بين مرتي التطبيق، إذ أن الفاصل الزمني بين التطبيقين يجب أن لا يقل عن أسبوعين، وهذا ما أكده (أبو هشام، 2006)، ومن ثم حسب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين مرتي التطبيق، والجدول (4.3) يوضح معاملات ثبات الاتساق الداخلي، وثبات الإعادة للأداة:

جدول (4.3):

يوضح معاملات الثبات بطريقتي كرونباخ ألفا وإعادة الاختبار

الأداة	البعد	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	إعادة الاختبار
تقييم الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	مظاهر العنف الأسري لدى النساء	**35**	**0.89**	0.92**
	الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	**58**	**0.91**	0.93**
	مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة	39	0.87	0.89**
	المستوى الكلية	**132**	**0.89**	0.91**

يتضح من الجدول (4.3) أن قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا لمجال مظاهر العنف الأسري لدى النساء بلغت (0.89). وجاءت قيمة ثبات الإعادة (0.92): بينما كانت قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا لمجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات (0.91) وجاءت قيمة ثبات الإعادة (0.93). أما قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا لمجال مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة (0.87)، وجاءت قيمة ثبات الإعادة (0.89)، وتعتبر هذه القيم مرتفعة وتجعل من الاستبانة قابلة للتطبيق على العينة الأصلية.

جدول (5.3):

يوضح معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية

الأداة	البعد	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	إعادة الاختبار
تقييم الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	مظاهر العنف الأسري لدى النساء	**35**	**0.88**	0.91**
	الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	**58**	**0.89**	0.91**
	مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة	39	0.88	0.89**
	المستوى الكلية	**132**	**0.88**	0.90**

يتضح من الجدول (5.3) أن حسب معادلة التجزئة النصفية (Split-Half) لمجال مظاهر العنف الأسري لدى النساء بلغت (0.88). وجاءت قيمة ثبات الإعادة (0.91): بينما كانت قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا لمجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات (0.89) وجاءت قيمة ثبات الإعادة (0.91). أما قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا لمجال مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة (0.88)، وجاءت قيمة ثبات الإعادة (0.89)، وهذا يدل على أن الاداة تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق النهائي للدراسة، وهي نسب أعلى من الحد الأدنى المقبول وهو (60%)،

وبالتالي هي نسبة كافية من الناحية الإحصائية للاستمرار في إجراءات الدراسة، وبذلك يكون قد تم التأكد من ثبات الأداة، مما يجعل الباحثة على ثقة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج.

7.3 تصحيح أداة الدراسة

أولاً- مجال مظاهر العنف الأسري لدى النساء: تكون في صورته النهائية من (35) فقرة موزعة على 5 محاور، كما هو موضح في ملحق (ب)، وقد مثلت جميع الفقرات الاتجاه الإيجابي لمظاهر العنف الأسري لدى النساء.

ثانياً- مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات: تكون في صورته النهائية من (58) فقرة موزعة على أربع محاور كما هو موضح في ملحق (ب)، وقد مثلت جميع الفقرات الاتجاه الإيجابي للخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات.

ثالثاً- مجال مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة: تكون في صورته النهائية من (39): فقرة كما هو موضح في ملحق (ب)، وقد مثلت جميع الفقرات الاتجاه الإيجابي لمقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة.

وقد طلب من المستجيب تقدير إجاباته عن طريق تدرج ليكرت (Likert) خماسي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يلي: تنطبق تماماً (5) درجات، تنطبق كثيراً (4) درجات، تنطبق لحد ما (3) درجات، تنطبق قليلاً (2) درجتان، لا تنطبق (1): مستوى واحد.

ولغايات تفسير المتوسطات الحسابية، ولتحديد مستوى استخدام كل من مجالات الدراسة الثلاث لدى عينة الدراسة حولت العلامة وفق المستوى الذي يتراوح من (1-5) درجات، وتصنيف المستوى إلى ثلاثة مستويات: مرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى _ الحد الأدنى (لتدرج)}}{\text{عدد المستويات المفترضة}} \qquad 1.33 = \frac{1-5}{3}$$

وبناءً على ذلك، فإنّ مستويات الإجابة على الأداة تكون على النحو الآتي:

جدول (6.3):

يوضح درجات احتساب مستوى كل مجال من مجالات الدراسة

مستوى منخفض	**2.33 فأقل**
مستوى متوسط	**3.67 – 2.34**
مستوى مرتفع	**5 –3.68**

8.3 تصميم الدراسة ومتغيراتها

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

المتغير المستقل: تشمل **المتغيرات التصنيفية (الديمغرافية):**

1. العمر وله أربع مستويات: 1. أقل من 25 سنة 2. من (25– أقل من 35) سنة 3. من (35– أقل من 45) سنة 4. (45 سنة فأكثر)

2. الحالة الاجتماعية ولها أربع مستويات: 1. متزوجة 2. منفصلة 3. مطلقة 4. أرملة

3. المؤهل العلمي ولها أربع مستويات: 1. ثانوية عامة فأقل 2. دبلوم 3. بكالوريوس 4. ماجستير فأعلى

4. مكان السكن ولها أربع مستويات: 1. بلدة 2. قرية 3. مخيم 4. مدينة

5.الدخل الأسري الشهري ولها أربع مستويات: 1. أقل من 3000 شيقل 2. من 3000– أقل من 5000 شيقل 3. من 5000– أقل من 7000 شيقل 4. 7000 شيقل فأكثر

المتغير التابع: الفقرات التي تقيس تقييم فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات في دور الرعاية بالمحافظات الشمالية بفلسطين: دراسة ميدانية.

9.3 إجراءات تنفيذ الدراسة

بعد إعداد أداة الدراسة في صورتها النهائية، قامت الباحثة بإيصال كتاب عمادة الدراسات العليا في جامعة القدس المفتوحة، إلى دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية ولكافة مواقعها، إضافة الى الحصول على موافقة الجهات المعنية لإجراء الدراسة الميدانية، ونفذت الدراسة وفق الإجراءات الآتية:

1. جمع البيانات الثانوية من العديد من المصادر الثانوية كالكتب، والمقالات، والتقارير، والرسائل الجامعية، وغيرها، وذلك من أجل وضع الإطار النظري للدراسة، والاستعانة بها في بناء أدواتها وتوظيفها في الوصول إلى نتائج الدراسة لاحقاً.
2. تحديد مجتمع الدراسة.
3. تحديد عينة الدراسة.
4. تطوير أدوات الدراسة من خلال مراجعة الأدب التربوي في هذا المجال.
5. تحكيم أدوات الدراسة المراد تطبيقها على عينة الدراسة.
6. تطبيق أدوات الدراسة على عينة استطلاعية ومن خارج عينة الدراسة الأساسية، إذ شملت (30) من النساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية، وذلك بهدف التأكد من دلالات صدق وثبات أدوات الدراسة.

7. تطبيق أدوات الدراسة على العينة الأصلية، والطلب منهم الإجابة على فقراتها بكل صدق وموضوعية، وذلك بعد إعلامهم بأن إجابتهم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

8. إدخال البيانات إلى ذاكرة الحاسوب، حيث استخدم برامج الرزمة الإحصائي (SPSS, 27) لتحليل البيانات، وإجراء التحليل الإحصائي المناسب.

9. مناقشة النتائج التي أسفر عنها التحليل في ضوء الأدب النظري والدراسات السابقة، والخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات البحثية.

10.3 المعالجات الإحصائية

من أجل معالجة البيانات وبعد جمعها، استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, 27)، وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
2. معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية لفحص الثبات.
3. اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test): لفحص مجالات الدراسة.
4. اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA): لفحص الفرضيات المتعلقة بالعمر، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، والدخل الأسري الشهري.
5. المقارنات البعدية باستخدام اختبار أقل فرق دال (LSD).
6. اختبار بيرسون (Pearson Correlation) لفحص صدق أدوات الدارسة.
7. اختبار معامل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression) باستخدام أسلوب الإدخال (Stepwise).

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

1.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة

2.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

1.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

2.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

3.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

4.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

5.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

6.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة

7.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة في ضوء أسئلتها وفرضياتها التي تم طرحها، وقد نظمت وفقاً لمنهجية محددة في العرض، حيث عرضت في ضوء أسئلتها وفرضياتها، ويتمثل ذلك في عرض نص السؤال أو الفرضية، يلي ذلك مباشرة الإشارة إلى نوع المعالجات الإحصائية المستخدمة، ثم جدولة البيانات، ووضعها تحت عناوين مناسبة، يلي ذلك تعليقات على أبرز النتائج المستخلصة، وهكذا تعرض النتائج المرتبطة بكل سؤال وفرضية على حدة.

1.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة

ما مدى فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين؟

لتحليل هذا السؤال الرئيس، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقاييس مدى فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين، ومن أجل تفسير النتائج ولتحديد ذلك حولت العلامة وفق المستوى الذي يتراوح من (1–5) درجات وتصنيف المستوى إلى خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة؛ إذ حسبت طول المدى وهو (5–1=4): ثم قسمت على (5) فترات (0.8=5/4)، وعليه فإن طول الفترة هو (0.8)، والجدول (1.4) يوضح ذلك وفق المجالات:

أولاً: مجال مظاهر العنف الأسري لدى النساء:

جدول (1.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل محور من محاور مظاهر العنف الأسري لدى النساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين وعلى المقياس ككل مرتبة حسب الأهمية

الرتبة	رقم البعد	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	3	**العنف الاجتماعي**	4.52	0.46	86.8	**مرتفع**
2	5	**العنف اللفظي**	4.34	0.55	86.0	**مرتفع**
3	1	**العنف الجسدي**	4.47	0.47	84.7	**مرتفع**
4	4	**العنف الاقتصادي**	4.20	1.00	83.9	**مرتفع**
5	2	**العنف النفسي**	4.15	0.43	83.2	**مرتفع**
		الدرجة الكلية	**4.33**	**0.58**	**84.9**	**مرتفع**

يتضح من الجدول (1.4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على مجال مظاهر العنف الأسري لدى النساء ككل بلغ (4.33) وبنسبة مئوية (84.9%) وبتقدير مرتفع، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محاور مجال مظاهر العنف الأسري لدى النساء فقد تراوحت ما بين (4.52-4.15) وجاء محور "العنف الاجتماعي" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.52) وبنسبة مئوية (86.8%) وبتقدير مرتفع، بينما جاء محور "العنف النفسي" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.15) وبنسبة مئوية (83.2%) وبتقدير مرتفع.

وقد حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل محور من محاور مجال مظاهر العنف الأسري لدى النساء كل محور على حدة، وعلى النحو الآتي:

1) محور العنف الجسدي

جدول (2.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور العنف الجسدي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	7	يضربني على وجهي بشكل مستمر.	4.71	0.64	86.4	**مرتفع**
2	4	يضرب زوجي أطفالي أمامي.	4.63	0.61	86.2	**مرتفع**
3	1	يحبسني زوجي ويمنعني من الخروج من البيت.	4.58	0.52	85.6	**مرتفع**
4	5	يضربني زوجي ويسبب لي الجروح والكسور نتيجة ذلك.	4.40	0.51	84.7	**مرتفع**
5	2	يقوم زوجي بضربي بأي شيء موضوع أمامه.	4.37	0.43	84.0	**مرتفع**
6	6	يحاول أن يحرقني بأي وسيلة متوفرة أمامه.	4.35	0.32	83.1	**مرتفع**
7	3	يحاول زوجي أن يكتم أنفاسي ويخنقني.	4.31	0.27	82.9	**مرتفع**
		الدرجة الكلية لمستوى محور العنف الجسدي	4.47	0.47	84.7	**مرتفع**

يتضح من الجدول (2.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محور العنف الجسدي تراوحت ما بين (4.71–4.31)، وجاءت فقرة " يضربني على وجهي بشكل مستمر" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.71) وبنسبة مئوية (86.4%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " يحاول زوجي أن يكتم أنفاسي ويخنقني" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.31) وبنسبة مئوية (82.9%) وبتقدير مرتفع. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف الجسدي (4.47) وبنسبة مئوية (84.7%) وبتقدير مرتفع.

وترى الباحثة أن النساء المعنفات يعانين من أشكال متعددة للعنف الأسري، تشمل العنف الجسدي المتمثل في الضرب المستمر الذي يسبب لهن الجروح والكسور، بالإضافة إلى تعرُّض الأطفال للضرب أمام أمهاتهم مما يزيد من مشاعر الألم والعجز لديهن، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (عواجنة، 2022) التي أكدت أهمية الدعم النفسي والاجتماعي في تمكين النساء من مواجهة آثار العنف الأسري.

2) محور العنف النفسي

جدول (3.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور العنف النفسي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	9	يتهكم زوجي من تصرفاتي ويقلل من أهميتها.	4.32	0.51	85.7	**مرتفع**
2	8	يناديني زوجي بألفاظ نابية تجرح مشاعري.	4.30	0.49	85.1	**مرتفع**
3	11	يتعمد زوجي تجاهلي أثناء حديثي معه.	4.28	0.47	84.3	**مرتفع**
4	10	يصرخ زوجي بصوت عالي بوجهي.	4.16	0.44	83.3	**مرتفع**
5	13	يقلل زوجي من شأني وشأن أهلي ويشتمهم أمامي.	4.10	0.42	82.0	**مرتفع**
6	14	يتركني زوجي ويخرج من المكان الذي أتواجد به باستمرار.	4.02	0.38	81.8	**مرتفع**
7	12	يتجاهل زوجي مشاعري وأحاسيسي.	3.92	0.36	80.4	**مرتفع**
		الدرجة الكلية لمستوى محور العنف النفسي	4.15	0.43	83.2	**مرتفع**

يتضح من الجدول (3.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محور العنف النفسي تراوحت ما بين (4.32-3.92)، وجاءت فقرة " يتهكم زوجي من تصرفاتي ويقلل من أهميتها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.32) وبنسبة مئوية (85.7%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " يتجاهل زوجي مشاعري وأحاسيسي" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.92) وبنسبة مئوية (80.4%) وبتقدير مرتفع. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف الجسدي (4.15) وبنسبة مئوية (83.2%) وبتقدير مرتفع.

وترى الباحثة أن النساء يواجهن عنفاً لفظياً ونفسياً يظهر في الألفاظ النابية التي تجرح مشاعرهن، والاستهزاء بهن من خلال مقارنتهن بنساء أخريات أو التقليل من شأنهن وشأن عائلاتهن أمام الآخرين وكباحثة لاحظت خلال الزيارات الميدانية والتفاعل مع الحالات المدروسة، أن النساء المعنفات لا يعانين فقط من العنف المباشر، بل أيضاً من تبعاته النفسية والاجتماعية الممتدة، واتفقت

هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (النمري، 2022) التي أشارت إلى دور البرامج الإرشادية في تعزيز الشعور بالأمان والاستقلالية لدى النساء المعنفات.

3) محور العنف الاجتماعي

جدول (4.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور العنف الاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	19	يمنعني زوجي من الخروج للعمل وتكوين شخصيتي.	4.81	0.55	88.4	**مرتفع**
2	17	يقلل زوجي من مكانتي الشخصية ويسفه رأيي أمام الآخرين.	4.74	0.52	88.2	**مرتفع**
3	15	يقوم زوجي بمراقبة تصرفاتي بشكل مستمر.	4.61	0.51	87.6	**مرتفع**
4	18	يمنعني زوجي من المشاركة في المناسبات الاجتماعية.	4.55	0.48	87.4	**مرتفع**
5	21	يمنعني زوجي من حضور المناسبات العائلية، وزيارة الأهل والأقارب	4.44	0.43	86.2	**مرتفع**
6	20	يعمل زوجي على تقليد والديه في الممارسات الأسرية.	4.30	0.40	85.9	**مرتفع**
7	16	يعمل زوجي جاهداً على تقييد حريتي الشخصية.	4.21	0.38	84.3	**مرتفع**
		الدرجة الكلية لمستوى محور العنف الاجتماعي	4.52	0.46	86.8	**مرتفع**

يتضح من الجدول (4.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محور العنف الاجتماعي تراوحت ما بين (4.81– 4.21)، وجاءت فقرة " يمنعني زوجي من الخروج للعمل وتكوين شخصيتي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.81) وبنسبة مئوية (88.4%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة "يعمل زوجي جاهداً على تقييد حريتي الشخصية" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.21) وبنسبة مئوية (84.3%) وبتقدير مرتفع. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف الاجتماعي (4.52) وبنسبة مئوية (84.3%) وبتقدير مرتفع.

وترى الباحثة أن النساء يتعرضن لعنف اجتماعي عبر انسحاب الأزواج من الأماكن التي تتواجد فيها الزوجات أو يمنعونهن من المشاركة في المناسبات العائلية وزيارة الأقارب، إضافة إلى المراقبة المستمرة لتصرفاتهن، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (صابر، 2022) التي أشارت إلى دور البرامج الإرشادية في تعزيز الثقة والدعم للنساء المعنفات

4) محور العنف الاقتصادي

جدول (5.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور العنف الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	23	لا يخصص لي زوجي مصروف شخصي.	4.43	1.04	86.4	**مرتفع**
2	27	نتعرض للتوبيخ المستمر عند مطالبة زوجي بالإنفاق.	4.30	1.01	85.4	**مرتفع**
3	22	يحرم زوجي أفراد الأسرة من الموارد المالية الضرورية.	4.24	1.04	84.8	**مرتفع**
4	24	يحجب الدعم المالي عن أفراد أسرتي كنوع من العقاب.	4.20	1.03	84.1	**مرتفع**
5	26	يتحكم زوجي في القرارات المالية بدون مشاركة الأسرة.	4.17	1.04	83.2	**مرتفع**
6	25	لا أستطيع تلبية متطلبات الأسرة بسبب حرص زوجي الشديد.	4.10	0.86	82.6	**مرتفع**
7	28	يستخدم زوجي المال كوسيلة للضغط لتحقيق أهدافه.	4.02	1.01	81.0	**مرتفع**
		الدرجة الكلية لمستوى محور العنف الاقتصادي	4.20	1.00	83.9	**مرتفع**

يتضح من الجدول (5.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محور العنف الاقتصادي تراوحت ما بين (4.43– 4.02)، وجاءت فقرة "لا يخصص لي زوجي مصروف شخصي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.43) وبنسبة مئوية (86.4%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " يستخدم زوجي المال كوسيلة للضغط لتحقيق أهدافه" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.02) وبنسبة مئوية (81.0%) وبتقدير مرتفع. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف الاقتصادي (4.20) وبنسبة مئوية (83.9%) وبتقدير مرتفع.

وترى الباحثة أن النساء يواجهن العنف الاقتصادي من خلال حرمان الأسرة من الموارد المالية الضرورية واستخدام المال كوسيلة للضغط لتحقيق أهداف الأزواج. كما يتعرضن للتأنيب المستمر الذي يُضعف ثقتهن بأنفسهن ويزيد من شعورهن بالضغوط النفسية، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (الشهراني، 2021) التي أكدت أهمية الدعم المادي والاقتصادي للنساء المعنفات.

5) محور العنف اللفظي

جدول (6.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور العنف اللفظي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	30	يستخدم زوجي ألفاظ غير مقبولة في النداء على أفراد أسرتنا.	4.58	0.67	87.6	**مرتفع**
2	29	يقوم زوجي بالسب والشتم في جميع أحواله.	4.53	0.65	87.2	**مرتفع**
3	31	يقوم باللعن والإهانة لجميع أفراد الأسرة.	4.43	0.62	86.4	**مرتفع**
4	33	يقوم زوجي بتأنيبي بشكل مستمر.	4.37	0.57	86.1	**مرتفع**
5	32	يقوم بمقارنتي بنساء أخريات من قبيل الاستهزاء.	4.26	0.53	85.4	**مرتفع**
6	35	ينعتني زوجي بألفاظ غير مقبولة في مجتمعنا.	4.14	0.44	85.0	**مرتفع**
7	34	يلومني زوجي بشكل مستمر على كافة أفعالي.	4.08	0.42	84.3	**مرتفع**
		الدرجة الكلية لمستوى محور العنف اللفظي	4.34	0.55	86.0	**مرتفع**

يتضح من الجدول (6.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محور العنف اللفظي تراوحت ما بين (4.58- 4.08)، وجاءت فقرة " يستخدم زوجي ألفاظ غير مقبولة في النداء على أفراد أسرتنا" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.58) وبنسبة مئوية (87.6%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " يلومني زوجي بشكل مستمر على كافة أفعالي" في المرتبة الأخيرة،

بمتوسط حسابي بلغ (4.08) وبنسبة مئوية (84.3%) وبتقدير مرتفع. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف اللفظي (4.34) وبنسبة مئوية (86.0%) وبتقدير مرتفع.

وترى الباحثة أن النساء تتراجع ثقتهن بأنفسهن بسبب العنف اللفظي والاستهزاء المستمر، مما يؤدي إلى تدهور صحتهن النفسية ويعزز من مشاعر العزلة والضعف. كما أن هذه التجارب السلبية تُسهم في إضعاف قدرتهن على اتخاذ قرارات حياتية مستقلة، وتقلل من قدرتهن على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، يحتاج هؤلاء النساء إلى الدعم النفسي والاجتماعي المتخصص لتمكينهن من استعادة ثقتهن بأنفسهن والتمتع بحياة خالية من العنف، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (الشهراني، 2021) التي أكدت أهمية الدعم النفسي والمعنوي واللفظي للنساء المعنفات.

ثانياً: مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات:

جدول (7.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل محور من محاور مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين وعلى المقياس ككل مرتبة حسب الأهمية

الرتبة	رقم البعُد	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	3	**خدمات اجتماعية وقانونية**	4.72	0.74	87.2	**مرتفع**
2	2	**خدمات الحماية**	4.67	0.75	85.3	**مرتفع**
3	4	**خدمات التمكين الاقتصادي**	3.98	0.99	85.2	**مرتفع**
4	1	**خدمات الارشاد والتوعية**	4.57	0.53	84.2	**مرتفع**
		الدرجة الكلية	**4.48**	**0.75**	**85.4**	**مرتفع**

يتضح من الجدول (7.4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات ككل بلغ (4.48) وبنسبة مئوية (85.4%) وبتقدير مرتفع، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محاور مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء

المعنفات فقد تراوحت ما بين (4.72–4.57) وجاء محور " خدمات اجتماعية وقانونية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.72) وبنسبة مئوية (87.2%) وبتقدير مرتفع، بينما جاء محور " **خدمات الارشاد والتوعية**" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.57) وبنسبة مئوية (84.2%) وبتقدير مرتفع.

وقد حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل محور من محاور مجال **مرتفع** كل محور على حدة، وعلى النحو الآتي:

1. محور خدمة الإرشاد والتوعية

جدول (8.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور خدمة الإرشاد والتوعية للنساء المعنفات مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	1	تتوفر الجلسات النفسية داخل دور الرعاية والتي تسهم في حل المشكلات النفسية.	4.87	0.74	87.6	**مرتفع**
2	2	تتوفر الاستشارات النفسية داخل دور الرعاية والتي تسهم في تجاوز المشاكل النفسية.	4.82	0.72	87.2	**مرتفع**
3	3	يحسن الدعم النفسي المقدم من الحالة النفسية للنزيلة.	4.77	0.70	86.4	**مرتفع**
4	6	يتم التعامل مع المشكلات النفسية التي تعاني منها النزيلة بسرية تامة.	4.73	0.68	86.1	**مرتفع**
5	8	يتم إجراء زيارات متعددة للنزيلة من قبل المشرفين للمساهمة في توفير حلول للمشكلات الشخصية التي تواجهها.	4.70	0.63	85.8	**مرتفع**
6	7	تتعاون دور الرعاية مع المؤسسات الداعمة لتوفير الاحتياجات النفسية للنزيلة.	4.68	0.61	85.3	**مرتفع**
7	5	يتم عقد أنشطة التفريغ النفسي للنزيلات لخفض مستوى التوتر النفسي لديها.	4.66	0.58	84.9	**مرتفع**
8	10	تعمل دور الرعاية على خفض الإحساس بالعزلة لدى النزيلة من خلال البرامج النفسية الجماعية الفعالة.	4.59	0.54	84.5	**مرتفع**

9	12	يقوم الأخصائي الاجتماعي في دور الرعاية بالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية لنشر الوعي بأهمية الحد من العنف الممارس ضد النساء في كل مكان.	4.55	0.52	84.0	**مرتفع**
10	11	تشارك دور الرعاية في حملات الوقاية والتوعية المجتمعية بقضية العنف ضد النساء.	4.52	0.50	83.7	**مرتفع**
11	9	يتم توفير البرامج النفسية الفعالة التي تعالج القلق لدى النزيلة من المستقبل.	4.50	0.47	83.1	**مرتفع**
12	14	تزود دور الرعاية المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي ترعى النساء المعنفات بنشرات توعية خاصة بكيفية استعادة التوازن النفسي لديهن.	4.48	0.45	82.7	**مرتفع**
13	13	تقدم دور الرعاية برامج التوعية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي عبر مجموعات متنوعة لنبذ العنف الممارس ضد النساء.	4.41	0.42	82.3	**مرتفع**
14	15	توفر دور الرعاية خدمات إرشادية عبر موقعها الإلكتروني مدعوماً بالشاشات الحوارية التي تقدم حلولاً للعنف الذي تتعرض له النساء المعنفات.	4.36	0.39	81.6	**مرتفع**
15	16	يقدم الأخصائي الاجتماعي في دور الرعاية الإرشاد النفسي للنساء المعنفات للمساهمة في إزالة مشاعر الغضب لديهن تجاه أسرهن.	4.32	0.34	81.2	**مرتفع**
16	4	تقدم الأخصائيات الاجتماعيات الدعم النفسي في التعامل مع المشكلات الاجتماعية	4.28	0.30	80.8	**مرتفع**
الدرجة الكلية لمستوى محور خدمة الإرشاد والتوعية			4.57	0.53	84.2	**مرتفع**

يتضح من الجدول (8.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محور خدمة الإرشاد والتوعية تراوحت ما بين (4.87-4.28)، وجاءت فقرة " تتوفر الجلسات النفسية داخل دور الرعاية والتي تسهم في حل المشكلات النفسية " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.87) وبنسبة مئوية (87.6%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " تقدم الأخصائيات الاجتماعيات الدعم النفسي في التعامل مع المشكلات الاجتماعية " في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.28)

وبنسبة مئوية (80.8%) وبتقدير مرتفع. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف الجسدي (4.57) وبنسبة مئوية (84.2%) وبتقدير مرتفع.

ويفسر ذلك بأن دور الرعاية توفر مجموعة شاملة من الخدمات والبرامج التي تسهم بشكل فعال في تحسين حالة النساء المعنفات ومساعدتهن على تجاوز الأزمات النفسية والاجتماعية. تشمل هذه الخدمات جلسات واستشارات نفسية تسهم في معالجة المشكلات النفسية بسرية تامة، مما يعزز شعور النزيلة بالأمان والثقة.، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (الشهراني، 2021) التي بينت دور البرامج الإرشادية في تعزيز الشعور بالأمان والاستقلالية لدى النساء المعنفات.

2. محور خدمات الحماية

جدول (9.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور خدمات الحماية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	22	تعمل دور الرعاية على توفير الخدمات الإيوائية للنساء المعنفات المعرضات للعنف الشديد الذي يعرض حياتهم للخطر.	4.89	0.86	87.6	**مرتفع**
2	21	تعمل شبكة الحماية الاجتماعية على توفير الحماية للنساء المعنفات من الإيذاء والمعاملة القاسية من قبل الأسرة.	4.86	0.84	87.5	**مرتفع**
3	17	تتعاون دور الرعاية مع شبكة الحماية الاجتماعية لتوفير الحماية للنساء المعنفات.	4.83	0.83	87.2	**مرتفع**
4	18	توفر دور الرعاية الخدمات المتنوعة بالتشارك مع المؤسسات الحكومية الأخرى والتي تساهم في حماية النساء المعرضات للعنف.	4.80	0.82	86.7	**مرتفع**
5	20	تعمل دور الرعاية على توفير البرامج التي توفر الحماية الكاملة للنساء المعنفات.	4.76	0.81	86.4	**مرتفع**
6	19	تساهم دور الرعاية في توفير الحماية من الاعتداء الجسدي الممارس ضد النساء المعنفات.	4.73	0.80	86.3	**مرتفع**

7	23	تنسق دور الرعاية مع جهات الاختصاص لتوفير بيئة آمنة للنساء المعنفات.	4.70	0.78	85.3	**مرتفع**
8	24	تساهم دور الرعاية في توفير جميع التسهيلات المادية اللازمة لتوفير الحماية للنساء المعنفات.	4.68	0.76	85.1	**مرتفع**
9	26	تعمل دور الرعاية على توفير الحماية الكاملة للنساء المعنفات من خلال توفير برامج علاجية ضمن المؤسسات المختصة بذلك.	4.64	0.73	84.7	**مرتفع**
10	28	تساهم دور الرعاية في توفير برامج حماية كفيلة بتوفير كافة متطلبات العيش بحياة آمنة للنساء المعنفات بالتعاون مع مؤسسات الحماية الفعالة.	4.60	0.71	84.5	**مرتفع**
11	27	تشترك دور الرعاية مع مؤسسات الحماية في توفير كافة متطلبات علاج النساء المعنفات.	4.57	0.70	84.0	**مرتفع**
12	25	تقدم دور الرعاية خدمات الحماية من العنف للنساء المعنفات اللواتي يسكن المناطق المهمشة البعيدة.	4.52	0.68	83.8	**مرتفع**
13	29	تتعاون دور الرعاية بتوفير الحماية للنساء المعنفات في بيوتهن من خلال متابعتهم بشكل مستمر.	4.46	0.63	83.4	**مرتفع**
14	30	تعمل دور الرعاية على توفير الحماية للنساء المعنفات التي تضمن لهن متابعة حياتهن واستمرار علاقتهم الاجتماعية مع محيطهم دون تأثر.	4.44	0.61	82.8	**مرتفع**
		الدرجة الكلية لمستوى محور خدمات الحماية	4.67	0.75	85.3	**مرتفع**

يتضح من الجدول (9.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محور خدمات الحماية تراوحت ما بين (4.89-4.44)، وجاءت فقرة " تعمل دور الرعاية على توفير الخدمات الإيوائية للنساء المعنفات المعرضات للعنف الشديد الذي يعرض حياتهن للخطر " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.89) وبنسبة مئوية (87.6%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " تعمل دور الرعاية على توفير الحماية للنساء المعنفات التي تضمن لهن متابعة حياتهن واستمرار علاقتهن الاجتماعية مع محيطهن دون تأثر" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.44) وبنسبة مئوية (82.8%) وبتقدير مرتفع. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف الجسدي (4.67) وبنسبة مئوية (85.3%) وبتقدير مرتفع.

ويفسر ذلك بأن دور الرعاية توفر الحماية بشكل عام من خلال تقديم خدمات إيوائية فعالة للنساء المعنفات، خاصة لأولئك اللاتي يعانين من العنف الشديد الذي يعرض حياتهن للخطر. هذا الأمر يعكس الجهود المبذولة من قبل دور الرعاية لتوفير بيئة آمنة، حيث يتم التعاون مع شبكة الحماية الاجتماعية والمؤسسات الحكومية الأخرى لتأمين الحماية وتوفير الدعم اللازم للنساء في مختلف الظروف، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (عواجنة، 2022) التي بينت دور البرامج الإرشادية في توفير الحماية لدى النساء المعنفات.

3. محور خدمات اجتماعية وقانونية

جدول(10.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور خدمات اجتماعية وقانونية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	32	تتعاون دور الرعاية مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى لدمج النساء المعنفات في المجتمع.	4.98	0.88	89.7	**مرتفع**
2	33	تعقد دور الرعاية الجلسات الفردية والجمعية لحل كافة المشكلات التي تواجه النساء المعنفات للتعايش مع واقع الحياة الاجتماعية.	4.97	0.86	89.2	**مرتفع**
3	31	توفر دور الرعاية خدمات التأهيل للنساء المعنفات لمساعدتهن في ممارسة حياتهم الاجتماعية دون توتر وقلق.	4.93	0.85	89.0	**مرتفع**
4	35	توفر دور الرعاية أطباء متخصصين لعلاج النساء المعنفات الجسدي والنفسي.	4.87	0.83	88.7	**مرتفع**
5	34	توفر دور الرعاية خطوط هاتفية ساخنة لمتابعة النساء المعنفات والاطمئنان عليهن.	4.85	0.82	88.5	**مرتفع**
6	36	تتواصل دور الرعاية مع الأسرة لتنفيذ خطط التدخل لحماية النساء المعنفات على أساس قاعدة المشاركة مع الأسرة.	4.82	0.80	88.1	**مرتفع**
7	37	تعمل دور الرعاية على تزويد المؤسسات الاجتماعية بالمعلومات اللازمة حول العنف الذي	4.78	0.79	88.0	**مرتفع**

		تعرضت له النساء المعنفات لإلحاقهن ببرامج تأهيل شاملة.				
8	38	تساهم دور الرعاية في توفير البرامج المختصة بتطوير مهارات النساء المعنفات بعد التعافي من آثار العنف الذي تعرضن له.	4.76	0.76	87.7	**مرتفع**
9	40	توفر دور الرعاية برامج للتأهيل النفسي للنساء المعنفات من خلال متخصصين لحل مشكلاتهم النفسية.	4.71	0.74	87.4	**مرتفع**
10	39	توفر دور الرعاية خطوطاً مجانية للتبليغ عن العنف الممارس ضد النساء المعنفات في حال وجد.	4.67	0.73	87.1	**مرتفع**
11	42	توفر دور الرعاية فرص اللقاء مع ذويهم من خلال برامج الزيارات الأسرية.	4.64	0.71	86.8	**مرتفع**
12	41	تعمل دور الرعاية على توفير برامج للتأهيل الاجتماعي للنساء المعنفات من خلال برامج مخصصة لمشاركتهم في أنشطة اجتماعية تزيد من تكوين العلاقات الاجتماعية المساندة.	4.61	0.70	86.4	**مرتفع**
13	43	تعمل دور الرعاية على حماية النساء من عدم تعرض المعنفين لهن في تلك الدور.	4.60	0.69	86.0	**مرتفع**
14	44	تعمل دور الرعاية على توفير برامج للتأهيل الطبي للنساء المعنفات من خلال إرسالهن لمؤسسات تأهيل طبي لاستعادة وضعهن الصحي السليم.	4.58	0.67	85.8	**مرتفع**
15	45	تعمل دور الرعاية على توفير برامج التأهيل الخاص بالدمج والتعافي الاجتماعي من العنف الممارس ضد النساء المعنفات.	4.55	0.66	85.6	**مرتفع**
16	46	تقوم دور الرعاية بمتابعة القضايا القانونية للنساء المعنفات.	4.52	0.61	84.9	**مرتفع**
17	47	تتابع دور الرعاية النساء المعنفات في متابعة الإجراءات القضائية.	4.46	0.60	84.6	**مرتفع**
الدرجة الكلية لمستوى محور خدمات اجتماعية وقانونية			4.72	0.74	87.2	**مرتفع**

يتضح من الجدول (10.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محور خدمات اجتماعية وقانونية تراوحت ما بين (4.98– 4.46)، وجاءت فقرة " تتعاون دور الرعاية مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى لدمج النساء المعنفات في المجتمع" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي

قدره (4.98) وبنسبة مئوية (89.7%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " تتابع دور الرعاية النساء المعنفات في متابعة الإجراءات القضائية " في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.46) وبنسبة مئوية (84.6%) وبتقدير مرتفع. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف الاجتماعي (4.72) وبنسبة مئوية (87.2%) وبتقدير مرتفع.

ويفسر ذلك بأن دور الرعاية توفر الحماية الاجتماعية والقانونية بشكل فعال للنساء المعنفات من خلال التعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، حيث تساهم هذه الدور بشكل كبير في دمج النساء المعنفات في المجتمع وتمكينهن من التكيف مع الواقع الاجتماعي، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (عواجنة، 2022) التي بينت دور البرامج الإرشادية في دمج النساء المعنفات في المجتمع وتمكينهن.

4.محور خدمات التمكين الاقتصادي

جدول (11.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور خدمات التمكين الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	49	تقدم دور الرعاية البرامج التدريبية المتاحة التي تساعد النساء المعنفات في الحصول على فرص عمل مستدامة بعد مغادرة دار الرعاية.	4.57	0.81	89.3	**مرتفع**
2	50	تقدم دور الرعاية الدعم المادي في إنشاء مشروع صغير خاص بالنساء المعنفات.	4.46	0.73	88.7	**مرتفع**
3	48	تقدم دور الرعاية البرامج لتعليمهن المهارات اللازمة للدخول إلى سوق العمل مثل الدورات المهنية والحرفية.	4.35	0.97	87.9	**مرتفع**
4	52	تتعاون دور الرعاية مع المؤسسات المجتمعية في توفير الدعم المالي الدوري للنساء المعنفات لتلبية احتياجاتهن الأساسية.	4.27	1.06	86.3	**مرتفع**

5	51	توفر دور الرعاية فرص العمل كالتدريب المهني أو العقود المؤقتة.	4.19	1.07	85.4	**مرتفع**
6	53	تقدم دور الرعاية برامج توجيهية تساعد النساء المعنفات في وضع خطة مالية شخصية للتمكن من إدارة دخلهن بعد الخروج من دور الرعاية.	4.08	1.06	84.7	**مرتفع**
7	54	تتعاون دور الرعاية في تقديم الدعم لمتابعة دراسات النساء المعنفات العليا.	4.02	1.07	84.0	**مرتفع**
8	56	توجه دور الرعاية النساء المعنفات لاختيار نوعية المشاريع والورش الاقتصادية لتعزيز استقلاليتهنِ المالية.	3.98	1.02	83.5	**مرتفع**
9	57	توفر دور الرعاية بمشاركة المؤسسات الاجتماعية برامج تمكين اقتصادي كافية تُساعد النساء المعنفات على تحقيق الاستقلال المالي بعد مغادرة دور الرعاية.	3.48	1.08	83.1	**مرتفع**
10	58	توفر دور الرعاية للنساء المعنفات فرص المشاركة في المشاريع الصغير داخل هذه الدور.	3.22	1.03	82.4	**مرتفع**
11	55	تسهم دور الرعاية بالتعاون مع المؤسسات التعليمية في تسهيل الالتحاق بمؤسسات تعليمية تؤهل النساء المعنفات في الحصول على شهادات معتمدة تعزز فرص العمل.	3.18	1.04	82.0	**مرتفع**
		الدرجة الكلية لمستوى محور خدمات التمكين الاقتصادي	3.98	0.99	85.2	**مرتفع**

يتضح من الجدول (11.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محور خدمات التمكين الاقتصادي تراوحت ما بين (4.57– 3.18)، وجاءت فقرة " تقدم دور الرعاية البرامج التدريبية المتاحة التي تساعد النساء المعنفات في الحصول على فرص عمل مستدامة بعد مغادرة دار الرعاية " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.57) وبنسبة مئوية (89.3%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة "تسهم دور الرعاية بالتعاون مع المؤسسات التعليمية في تسهيل الالتحاق بمؤسسات تعليمية تؤهل النساء المعنفات للحصول على شهادات معتمدة تعزز فرص العمل" في

المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.18) وبنسبة مئوية (82.0%) وبتقدير مرتفع. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف الاجتماعي (3.98) وبنسبة مئوية (85.2%) وبتقدير مرتفع.

ويفسر ذلك بأن دور الرعاية توفر فرصًا تدريبية متاحة للنساء المعنفات، تساعدهن في الحصول على فرص عمل مستدامة بعد مغادرتهن لدار الرعاية. تقدم هذه الدور برامج تعليمية ومهنية تهدف إلى تعزيز مهارات النساء وتمكينهن اقتصاديًا، مما يعزز قدرتهن على الاندماج في سوق العمل، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (النمري، 2022) التي بينت دور البرامج الإرشادية في توفير فرصًا تدريبية متاحة للنساء المعنفات.

ثالثاً: مجال مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات:

جدول (12.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل محور من محاور مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين وعلى المقياس ككل مرتبة حسب الأهمية

الرتبة	رقم البعُد	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	3	تحسين بيئة الإقامة والرعاية الصحية	4.82	0.49	85.8	**مرتفع**
2	2	الدعم القانوني وحماية الحقوق	4.19	0.99	85.7	**مرتفع**
3	5	التواصل وإعادة الاندماج الاجتماعي	4.49	1.97	84.9	**مرتفع**
4	1	الدعم النفسي والاجتماعي	4.19	1.01	83.5	**مرتفع**
5	4	الجانب الاقتصادي	4.64	0.76	82.5	**مرتفع**
		الدرجة الكلية	**4.46**	**1.04**	**84.4**	**مرتفع**

يتضح من الجدول (12.4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على مجال مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات ككل بلغ (4.64) وبنسبة مئوية (84.4%) وبتقدير مرتفع، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محاور مجال مظاهر العنف الأسري لدى النساء فقد تراوحت ما بين (4.82-4.64) وجاء محور " تحسين بيئة الإقامة والرعاية الصحية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.82) وبنسبة مئوية (85.8%)

وبتقدير مرتفع، بينما جاء محور " الجانب الاقتصادي" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.64) وبنسبة مئوية (82.5%) وبتقدير مرتفع.

وقد حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل محور من محاور مجال مظاهر العنف الأسري لدى النساء كل محور على حدة، وعلى النحو الآتي:

1. محور الدعم النفسي والاجتماعي

جدول (13.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور الدعم النفسي والاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	2	تنظيم مجموعات دعم جماعية لتعزيز التواصل وتبادل التجارب بين النساء.	4.25	0.98	85.0	**مرتفع**
2	3	تقديم جلسات إرشاد نفسي تساعد النساء على التعامل مع الآثار طويلة المدى للعنف.	4.23	1.00	84.6	**مرتفع**
3	1	توفير جلسات دعم نفسي فردية منتظمة مع أخصائيين نفسيين لمعالجة الصدمات النفسية.	4.19	0.96	83.8	**مرتفع**
4	4	تقديم جلسات استشارية لرفع الثقة بالنفس وتحفيز الرغبة في الحياة المستقلة.	4.18	1.06	83.6	**مرتفع**
5	6	تخصيص أوقات استماع فردية لمعالجة القضايا الشخصية بسرية وخصوصية.	4.17	0.97	83.4	**مرتفع**
6	5	تقديم برامج توعية بآليات التحكم في الغضب وتجاوز الصدمات النفسية.	4.17	1.06	83.4	**مرتفع**
7	7	توفير برامج لتطوير المهارات الاجتماعية مثل التواصل الفعّال والتفاوض.	4.16	1.08	83.2	**مرتفع**
		الدرجة الكلية لمستوى محور الدعم النفسي والاجتماعي	4.19	1.01	83.5	**مرتفع**

يتضح من الجدول (13.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محور الدعم النفسي والاجتماعي تراوحت ما بين (4.25-4.16)، وجاءت فقرة " تنظيم مجموعات دعم

جماعية لتعزيز التواصل وتبادل التجارب بين النساء" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.25) وبنسبة مئوية (85%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " توفير برامج لتطوير المهارات الاجتماعية مثل التواصل الفعّال والتفاوض" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.16) وبنسبة مئوية (83.2%) وبتقدير مرتفع. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف الجسدي (4.19) وبنسبة مئوية (83.5%) وبتقدير مرتفع.

ويفسر ذلك بأن دور الرعاية يولي اهتمامًا كبيرًا لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المعنفات من خلال تنظيم مجموعات دعم جماعية لتعزيز التواصل وتبادل التجارب بين النساء، وهو ما يعزز من شعورهن بالانتماء والدعم، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (جهشان، 2021) التي بينت دور الرعاية في توفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المعنفات.

2. محور الدعم القانوني وحماية الحقوق

جدول (14.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور الدعم القانوني وحماية الحقوق مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	10	مساعدة النساء في الحصول على الوثائق القانونية (مثل الهويات وشهادات الميلاد).	4.46	0.73	88.7	**مرتفع**
2	8	توفير استشارات قانونية مجانية توضح للنساء حقوقهن القانونية.	4.35	0.97	87.9	**مرتفع**
3	9	تسهيل إجراءات الترافع القانوني للنساء اللواتي يعانين من قضايا قانونية.	4.27	1.06	86.3	**مرتفع**
4	12	دعم النساء في تحقيق استقلالية قانونية وإرشادهن إلى حقوقهن المالية.	4.19	1.07	85.4	**مرتفع**
5	11	إنشاء وحدة خاصة للتعامل مع قضايا العنف الأسري وتقديم الاستشارات القانونية اللازمة.	4.08	1.06	84.7	**مرتفع**
6	13	توفير دعم قانوني لحماية ممتلكات وأموال النساء اللواتي تركن بيوتهن.	4.02	1.07	84.0	**مرتفع**

7	14	توثيق حالات العنف بشكل سري وآمن لدعم النساء في حال العودة للمجتمع.	3.98	1.02	83.5	**مرتفع**
الدرجة الكلية لمستوى محور الدعم القانوني وحماية الحقوق			4.19	0.99	85.7	**مرتفع**

يتضح من الجدول (14.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محور الدعم القانوني وحماية الحقوق تراوحت ما بين (3.98–4.46)، وجاءت فقرة " مساعدة النساء في الحصول على الوثائق القانونية (مثل الهويات وشهادات الميلاد)" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.46) وبنسبة مئوية (88.7%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " توثيق حالات العنف بشكل سري وآمن لدعم النساء في حال العودة للمجتمع" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.98) وبنسبة مئوية (83.5%) وبتقدير مرتفع. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف الجسدي (4.19) وبنسبة مئوية (85.7%) وبتقدير مرتفع.

ويفسر ذلك بأن دور الرعاية تقدم دعمًا قانونيًا فعالًا للنساء المعنفات من خلال مساعدتهن في الحصول على الوثائق القانونية الأساسية مثل الهويات وشهادات الميلاد، مما يعزز من استقلاليتهن القانونية. كما توفر دور الرعاية استشارات قانونية مجانية لتوضيح حقوق النساء القانونية وتسهيل الإجراءات القانونية لهن في حال كان لديهن قضايا قانونية، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (جهشان، 2021) التي بينت دور الرعاية في توفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المعنفات.

3.محور تحسين بيئة الإقامة والرعاية الصحية

جدول (15.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور تحسين بيئة الإقامة والرعاية الصحية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	17	تأمين توفير الخدمات الصحية الأساسية والدورية.	4.96	0.58	89.8	**مرتفع**
2	20	تقديم برامج غذائية صحية ومتوازنة للحفاظ على صحة المقيمات.	4.93	0.56	89.1	**مرتفع**
3	15	توفير بيئة آمنة ومريحة تضمن الخصوصية للمقيمات.	4.89	0.55	88.6	**مرتفع**
4	16	تحسين البنية التحتية والإقامة لتوفير مرافق صحية ونظافة عالية الجودة.	4.86	0.54	87.7	**مرتفع**
5	18	تأمين التدفئة والتهوية الجيدة في جميع فصول السنة.	4.85	0.52	86.9	**مرتفع**
6	19	تحسين الإجراءات الأمنية لحماية المقيمات من أي تهديدات محتملة.	4.83	0.51	86.5	**مرتفع**
7	21	تقديم دورات توعية صحية حول رعاية الصحة الجسدية والنفسية.	4.81	0.49	85.4	**مرتفع**
8	22	تقديم الرعاية الطبية المتاحة أثناء فترة الحمل والولادة.	4.80	0.47	84.6	**مرتفع**
9	23	توفير الراحة والدعم اللازمين للأم والمولود بعد الولادة.	4.77	0.45	83.7	**مرتفع**
		الدرجة الكلية لمستوى محور تحسين بيئة الإقامة والرعاية الصحية	4.82	0.49	85.8	**مرتفع**

يتضح من الجدول (15.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محور تحسين بيئة الإقامة والرعاية الصحية تراوحت ما بين (4.96– 4.77)، وجاءت فقرة " تأمين توفير الخدمات الصحية الأساسية والدورية " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.96) وبنسبة مئوية (89.8%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " توفير الراحة والدعم اللازمين للأم والمولود بعد الولادة"

في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.77) وبنسبة مئوية (83.7%) وبتقدير مرتفع. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف الاجتماعي (4.82) وبنسبة مئوية (85.8%) وبتقدير مرتفع.

ويفسر ذلك بأن دور الرعاية تولي اهتمامًا كبيرًا لتحسين بيئة الإقامة والرعاية الصحية للمقيمات من خلال تأمين الخدمات الصحية الأساسية والدورية، مما يساهم في توفير بيئة صحية وآمنة تضمن سلامتهن. تتضمن هذه الخدمات توفير برامج غذائية صحية ومتوازنة، بالإضافة إلى ضمان الخصوصية والراحة للمقيمات، وهو ما يعكس الجهود المبذولة لضمان الراحة الجسدية والنفسية للنساء، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (المطيري، 2020) التي أكدت أن تقديم خدمات شاملة لجميع الفئات العمرية يعزز من شعور العدالة والانتماء لدى المستفيدات.

4. محور الجانب الاقتصادي

جدول (16.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور الجانب الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	26	بناء شراكات مع شركات ومؤسسات محلية لتوظيف النساء المقيمات في المراكز، وتخصيص فرص عمل متاحة أو تدريب مدفوع الأجر لهن.	4.87	0.85	86.5	**مرتفع**
2	24	تنظيم برامج تدريب مهني تهدف إلى تزويد النساء بالمهارات اللازمة للدخول إلى سوق العمل.	4.80	0.83	85.4	**مرتفع**
3	29	توعية المجتمع بأهمية دعم المرأة المعنفة وتوفير بيئة اقتصادية محفزة تساعدها على استعادة حياتها.	4.76	0.80	84.3	**مرتفع**
4	25	توفير برامج تمويل صغيرة أو قروض بدون فوائد لتمكين النساء من إنشاء مشاريع صغيرة، تساعدهن على بناء مصدر دخل مستدام.	4.70	0.79	83.4	**مرتفع**
5	27	تقديم استشارات اقتصادية للنساء المهتمات بإنشاء مشاريعهن الخاصة.	4.68	0.76	82.6	**مرتفع**
6	28	إرشاد النساء على كيفية البحث عن فرص العمل الملائمة لمهاراتهن وخبراتهن وتقديم الدعم لهن.	4.55	0.74	81.7	**مرتفع**
		الدرجة الكلية لمستوى محور الجانب الاقتصادي	4.64	0.76	82.5	**مرتفع**

يتضح من الجدول (16.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محور الجانب الاقتصادي تراوحت ما بين (4.87– 4.55)، وجاءت فقرة " بناء شراكات مع شركات ومؤسسات محلية لتوظيف النساء المقيمات في المراكز، وتخصيص فرص عمل متاحة أو تدريب مدفوع الأجر لهن" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.87) وبنسبة مئوية (86.5%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة "إرشاد النساء على كيفية البحث عن فرص العمل الملائمة لمهاراتهن وخبراتهن وتقديم الدعم لهن " في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.55) وبنسبة مئوية (81.7%) وبتقدير مرتفع. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف الاقتصادي (4.64) وبنسبة مئوية (82.5%) وبتقدير مرتفع.

ويفسر ذلك بأن دور الرعاية تولي أهمية كبيرة للجانب الاقتصادي للنساء المعنفات من خلال توفير فرص عمل مستدامة وبرامج تدريبية تساهم في تأهيلهن للاندماج في سوق العمل. ويظهر أن الشراكات مع الشركات المحلية التي توفر فرص توظيف أو تدريب مدفوع الأجر تعتبر من بين الأساليب الأكثر فاعلية في تمكين النساء اقتصادياً، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (الحسيني، 2024) التي أكدت أن دور الرعاية توفر فرص عمل مستدامة وبرامج تدريبية تساهم في تأهيلهن للاندماج.

5. محور التواصل وإعادة الاندماج الاجتماعي

جدول (17.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات محور التواصل وإعادة الاندماج الاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	32	تسهيل مشاركة النساء في الأنشطة الخارجية بمرافقة الدعم من فريق العمل.	4.85	0.67	89.5	**مرتفع**

2	30	تسهيل برامج الإرشاد الاجتماعي للمساعدة في إعادة بناء علاقات إيجابية.	4.77	0.64	88.4	**مرتفع**
3	31	تنظيم أنشطة ثقافية واجتماعية لإعادة دمج النساء في المجتمع.	4.63	0.63	87.3	**مرتفع**
4	37	تعزيز التواصل مع مؤسسات المجتمع المحلي لفتح آفاق فرص جديدة.	4.52	0.62	86.1	**مرتفع**
5	39	إنشاء فريق متابعة ورعاية لاحقة للنساء المعنفات بعد خروجهن من دور الرعاية.	4.47	0.60	85.3	**مرتفع**
6	33	توفير دعم نفسي واجتماعي للنساء اللواتي يخططن للعودة إلى أسرهن.	4.40	0.58	84.6	**مرتفع**
7	34	تقديم برامج توعوية حول كيفية التعامل مع المجتمع بعد الخروج من دور الرعاية.	4.37	0.54	83.7	**مرتفع**
8	35	تنظيم جلسات إرشادية للعائلات حول كيفية دعم النساء العائدات.	4.36	5.20	82.9	**مرتفع**
9	36	توفير شبكة دعم من مؤسسات المجتمع المدني لمتابعة النساء بعد الخروج.	4.34	5.17	81.7	**مرتفع**
10	38	تقديم استشارات حول كيفية التواصل الإيجابي والفعال مع الآخرين.	4.28	5.10	80.4	**مرتفع**
		الدرجة الكلية لمستوى التواصل وإعادة الاندماج الاجتماعي	4.49	1.97	84.9	**مرتفع**

يتضح من الجدول (17.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محور العنف اللفظي تراوحت ما بين (4.85– 4.28)، وجاءت فقرة " تسهيل مشاركة النساء في الأنشطة الخارجية بمرافقة الدعم من فريق العمل" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.85) وبنسبة مئوية (89.5%) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " تقديم استشارات حول كيفية التواصل الإيجابي والفعال مع الآخرين" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.28) وبنسبة مئوية (80.4%) وبتقدير مرتفع. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف اللفظي (4.49) وبنسبة مئوية (84.9%) وبتقدير مرتفع.

ويفسر ذلك بأن دور الرعاية تعزز من إعادة الاندماج الاجتماعي للنساء المعنفات من خلال تسهيل مشاركتهن في الأنشطة الخارجية التي يتم تنظيمها بمرافقة الدعم من فريق العمل، وهو ما يساعدهن على استعادة التواصل مع المجتمع بشكل آمن، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (خليفة، 2018) التي أكدت أن دور الرعاية تعزز من إعادة الاندماج الاجتماعي للنساء المعنفات.

ومما سبق تبين الترتيب وفق المجالات:

جدول (18.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل مجال من مجالات تقييم فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات في دور الرعاية بالمحافظات الشمالية بفلسطين: دراسة ميدانية وعلى المقياس ككل مرتبة حسب الأهمية

الرتبة	رقم البعُد	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	2	الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	4.48	0.75	85.4	**مرتفع**
2	1	مظاهر العنف الأسري لدى النساء	4.33	0.58	84.9	**مرتفع**
3	3	مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	4.46	1.04	84.4	**مرتفع**
		الدرجة الكلية	**4.42**	**0.79**	**84.9**	**مرتفع**

يتضح من الجدول (18.4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على مجالات تقييم فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات في دور الرعاية بالمحافظات الشمالية بفلسطين: دراسة ميدانية ككل بلغ (4.42) وبنسبة مئوية (84.9%) وبتقدير مرتفع، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن هذه المجالات فقد تراوحت ما بين (4.48-4.46) وجاء مجال " الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.48) وبنسبة مئوية (85.4%) وبتقدير مرتفع، بينما جاء محور "مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.46) وبنسبة مئوية (84.4%) وبتقدير مرتفع.

2.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

1.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير العمر.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير العمر.

ومن أجل فحص الفرضية الأولى، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير العمر، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً إلى متغير العمر، والجدولان (19.4) و(20.4) يبينان ذلك:

جدول (19.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير العمر.

المجالات	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مظاهر العنف الأسري لدى النساء	أقل من 25 سنة	8	4.33	0.59
	من (25- أقل من 35) سنة	73	4.45	0.53
	من (35- أقل من 45) سنة	64	4.18	0.66
	45 سنة فأكثر	55	4.47	0.60
الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	أقل من 25 سنة	8	4.52	0.60
	من (25- أقل من 35) سنة	73	4.27	0.53
	من (35- أقل من 45) سنة	64	4.58	0.59
	45 سنة فأكثر	55	4.32	0.61

مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	أقل من 25 سنة	8	4.44	0.60
	من (25- أقل من 35) سنة	73	4.28	0.54
	من (35- أقل من 45) سنة	64	4.39	0.66
	45 سنة فأكثر	55	4.57	0.62
الدرجة الكلية	أقل من 25 سنة	8	4.43	0.59
	من (25- أقل من 35) سنة	73	4.33	0.53
	من (35- أقل من 45) سنة	64	4.38	0.63
	45 سنة فأكثر	55	4.45	0.61

يتضح من خلال الجدول (19.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (20.4) يوضح ذلك:

جدول (20.4):

نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير العمر.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مظاهر العنف الأسري لدى النساء	بين المجموعات	.968	4	.233	.658	.591
	داخل المجموعات	55.298	195	.374		
	المجموع	56.320	199			
الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	بين المجموعات	4.820	4	1.205	3.363	.023*
	داخل المجموعات	66.044	195	.358		
	المجموع	67.855	199			
مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	بين المجموعات	4.687	4	.254	.525	.632
	داخل المجموعات	54.328	195	.325		
	المجموع	55.678	199			
	بين المجموعات	1.357	4	.358	.752	.477

الدرجة الكلية	داخل المجموعات	54.487	195	.287
	المجموع	55.814	199	

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.05 ≥ p *)**

يتبين من الجدول (20.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير العمر كانت(0.591، 0.632، 0.477) على كافة المجالات باستثناء مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات؛ وكانت قيمتها أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي عدم وجود فروق في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير العمر ومجالاته باستثناء مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات التي كانت مستوى الدلالة عنها (0.023) وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$).

وللكشف عن موقع الفروق بين المتوسطات الحسابية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير العمر ومجالاته باستثناء مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، أجري اختبار أقل فرق دال (LSD) والجدول (21.4) يوضح ذلك:

جدول (21.4):

نتائج اختبار(LSD) للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد الدراسة على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تعزى لمتغير العمر

المجال	المستوى	مستوى الدلالة	أقل من 25 سنة	من (25- أقل من 35) سنة	من (35- أقل من 45) سنة	45 سنة فأكثر
مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	أقل من 25 سنة	.01			.01*	
	من (25- أقل من 35) سنة	.03			.03*	
	من (35- أقل من 45) سنة	.04				.02*
	45 سنة فأكثر	.02				

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.05 ≥ p *)**

يتبين من الجدول (21.4) الآتي:

وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha<0.05$): على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تعزى لمتغير العمر من (35- أقل من 45) سنة) من جهة وكل من (أقل من 25 سنة) ومن (25- أقل من 35) سنة) من جهة أخرى، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة لها (0.01، 0.03، 0.02) على الترتيب وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha<0.05$)، وجاءت الفروق لصالح كل من (أقل من 25 سنة) ومن (25- أقل من 35 سنة).

ومما سبق تم قبول الفرضية على مجالات مظاهر العنف الأسري لدى النساء، ومقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات بينما رفضت على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، ويفسر ذلك بأن الجهود المبذولة في تقديم هذه الخدمات تضمن العدالة والتكافؤ بين الفئات العمرية المختلفة، مما يعكس التزام وزارة التنمية الاجتماعية في تقديم خدمات شاملة ومتكاملة تلبي احتياجات جميع المستفيدات، وهو ما اتفق مع نتائج دراسة (المطيري، 2020) التي بينت عدم وجود فروق تبعاً لمتغير العمر، بالإضافة إلى ضرورة تنويع أساليب تقديم الخدمات لتلبية توقعات واحتياجات مختلف الأعمار، والتركيز على تصميم خدمات تناسب مختلف الفئات العمرية.

2.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

ومن أجل فحص الفرضية الثانية، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً إلى متغير الحالة الاجتماعية، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً إلى متغير الحالة الاجتماعية، والجدولان (22.4) و(23.4) يبينان ذلك:

جدول (22.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

المتغيرات	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مظاهر العنف الأسري لدى النساء	متزوجة	47	4.88	0.61
	منفصلة	83	4.67	0.58
	مطلقة	48	4.54	0.59
	أرملة	22	4.34	0.65
الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	متزوجة	47	4.21	0.66
	منفصلة	83	4.24	0.57
	مطلقة	48	4.38	0.62
	أرملة	22	4.26	0.61
مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	متزوجة	47	4.33	0.67
	منفصلة	83	4.33	0.63
	مطلقة	48	4.29	0.58
	أرملة	22	4.47	0.59
الدرجة الكلية	متزوجة	47	4.47	0.64
	منفصلة	83	4.38	0.59
	مطلقة	48	4.33	0.60
	أرملة	22	4.35	0.62

يتضح من خلال الجدول (22.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (23.4) يوضح ذلك:

جدول (23.4):

نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مظاهر العنف الأسري لدى النساء	بين المجموعات	.177	4	.078	.277	.724
	داخل المجموعات	62.358	195	.311		
	المجموع	63.148	199			
الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	بين المجموعات	.263	4	.436	3.685	.018*
	داخل المجموعات	90.254	195	.627		
	المجموع	91.248	199			
مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	بين المجموعات	.447	4	.310	.552	.466
	داخل المجموعات	62.698	195	.312		
	المجموع	63.278	199			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.124	4	.068	.225	.402
	داخل المجموعات	54.363	195	.247		
	المجموع	54.425	199			

يتبين من الجدول (23.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية كانت (0.724، 0.466، 0.402) بكافة مجالاته باستثناء مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات؛ كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي عدم وجود فروق في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية ومجالاتها باستثناء مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء

المعنفات التي بلغت قيمة مستوى الدلالة عندها (0.018) وهي أقل من مستوى الدلالة المحددة ($\alpha \leq 0.05$).

وللكشف عن موقع الفروق بين المتوسطات الحسابية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية ومجالاته باستثناء مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، أجري اختبار أقل فرق دال (LSD) والجدول (24.4) يوضح ذلك:

جدول (24.4):

نتائج اختبار(LSD) للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد الدراسة على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

المتغير	المستوى	مستوى الدلالة	متزوجة	منفصلة	مطلقة	أرملة
الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	متزوجة	.02			.01*	
	منفصلة	.02			.02*	
	مطلقة	.03				.03*
	أرملة	.04				

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.05 ≥ p *)**

يتبين من الجدول (11.4) الآتي:

وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$): في مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية بين (مطلقة) من جهة وكل من (متزوجة) و(منفصلة) من جهة أخرى وكانت قيمة مستوى الدلالة لها (0.04، 0.01، 0.02) على الترتيب وقيمتها أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha < 0.05$)، وجاءت الفروق لصالح كل من (متزوجة) و(منفصلة).

ومما سبق تم قبول الفرضية على مجالات مظاهر العنف الأسري لدى النساء، ومقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات بينما رفضت على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، وتفسر الباحثة ذلك بأن مظاهر العنف الأسري لدى النساء لا تختلف بشكل

كبير بناءً على الحالة الاجتماعية، حيث إن العنف الأسري يمثل ظاهرة شاملة تؤثر على النساء بمختلف أوضاعهن الاجتماعية (متزوجات، منفصلات، أو غير ذلك): مما يجعل تأثيراته متشابهة إلى حد كبير بغض النظر عن الحالة الاجتماعية واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (صابر، 2022) والتي بينت عدم وجود فروق تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث أن مظاهر العنف الأسري لا تختلف بشكل كبير بين النساء بمختلف حالاتهن الاجتماعية.

3.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ومن أجل فحص الفرضية الثالثة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً إلى متغير المؤهل العلمي، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً إلى متغير المؤهل العلمي، والجدولان (25.4) و(26.4) يبينان ذلك:

جدول (25.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

المتغيرات	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مظاهر العنف الأسري لدى النساء	ثانوية عامة فأقل	105	4.44	0.55
	دبلوم	18	4.53	0.64
	بكالوريوس	53	4.25	0.61
	ماجستير فأعلى	24	4.74	0.54
	ثانوية عامة فأقل	105	4.26	0.61
	دبلوم	18	4.39	0.65

الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	بكالوريوس	53	4.57	0.67
	ماجستير فأعلى	24	4.63	0.67
مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	ثانوية عامة فأقل	105	4.85	0.71
	دبلوم	18	4.65	0.62
	بكالوريوس	53	4.38	0.66
	ماجستير فأعلى	24	4.78	0.62
الدرجة الكلية	ثانوية عامة فأقل	105	4.86	0.62
	دبلوم	18	4.63	0.64
	بكالوريوس	53	4.74	0.65
	ماجستير فأعلى	24	4.63	0.61

يتضح من خلال الجدول (25.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (26.4) يوضح ذلك:

جدول (26.4):

نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مظاهر العنف الأسري لدى النساء	بين المجموعات	.245	4	.137	.289	.604
	داخل المجموعات	55.362	195	.322		
	المجموع	56.215	199			
الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	بين المجموعات	.358	4	.223	.389	.263
	داخل المجموعات	54.965	195	.442		
	المجموع	55.578	199			
مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	بين المجموعات	.346	4	.269	.475	.179
	داخل المجموعات	55.124	195	.347		
	المجموع	56.784	199			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.334	4	.426	.368	.438
	داخل المجموعات	54.367	195	.303		
	المجموع	55.642	199			

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($p \leq .05$ *)**

يتبين من الجدول (26.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي ومجالاته كانت (0.604، 0.263، 0.179، 0.438) على كافة المجالات؛ وكانت هذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي عدم وجود فروق في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ومما سبق تم قبول الفرضية على جميع أشكال مظاهر العنف الأسري لدى النساء، ومقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، ومجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، وتفسر الباحثة ذلك بأن مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية يتم تقييمه بشكل متقارب بغض النظر عن المؤهل العلمي، وهذا يعني أن تجربة النساء في دور الرعاية وتأثير الخدمات المقدمة عليهن لا تتأثر بمستوى تعليمهن، مما يشير إلى أن احتياجات النساء المعنفات والآثار النفسية والاجتماعية للعنف الذي تعرضن له تتشابه إلى حد كبير بغض النظر عن خلفياتهن التعليمية، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الحسيني، 2024) إلى أن أثر العنف على النساء يظهر بشكل متقارب بغض النظر عن المؤهل العلمي، مما يجعل تقييمهن للخدمات المقدمة متجانساً؛ ومن جهة أخرى عارضت هذه النتيجة ما ورد في دراسة (النمري، 2022) التي أشارت إلى أن الخلفية التعليمية تؤثر على طريقة استفادة النساء من الخدمات المقدمة في دور الرعاية.

4.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مكان السكن.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مكان السكن.

ومن أجل فحص الفرضية الرابعة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً إلى متغير مكان السكن، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً إلى متغير مكان السكن، والجدولان (27.4) و(28.4) يبينان ذلك:

جدول (27.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مكان السكن.

	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مظاهر العنف الأسري لدى النساء	بلدة	16	4.22	0.63
	قرية	91	4.36	0.59
	مخيم	52	4.98	0.67
	مدينة	41	4.11	0.71
الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	بلدة	16	4.48	0.73
	قرية	91	4.63	0.64
	مخيم	52	4.57	0.58
	مدينة	41	4.96	0.66
مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	بلدة	16	4.44	0.63
	قرية	91	4.56	0.49
	مخيم	52	4.69	0.70
	مدينة	41	4.53	0.63

الدرجة الكلية	بلدة	16	4.42	0.66
	قرية	91	4.32	0.57
	مخيم	52	4.45	0.65
	مدينة	41	4.29	0.67

يتضح من خلال الجدول (27.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (28.4) يوضح ذلك:

جدول (28.4):

نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مكان السكن.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مظاهر العنف الأسري لدى النساء	بين المجموعات	.658	4	.254	.365	.223
	داخل المجموعات	60.356	195	.322		
	المجموع	61.258	199			
الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	بين المجموعات	.421	4	.156	.425	.336
	داخل المجموعات	58.365	195	.326		
	المجموع	59.458	199			
مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	بين المجموعات	.347	4	.324	.411	.430
	داخل المجموعات	55.636	195	.369		
	المجموع	56.257	199			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.556	4	.354	.358	.329
	داخل المجموعات	57.685	195	.244		
	المجموع	58.312	199			

يتبين من الجدول (28.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مكان السكن ومجالاته؛ كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي عدم وجود فروق في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات

المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مكان السكن.

ومما سبق تم قبول الفرضية على كافة مجالاتها وهي مظاهر العنف الأسري لدى النساء، ومقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، ومجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، وتفسر الباحثة ذلك بأن مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية لا يتأثر بمكان السكن، مما يعني أن دور الرعاية تعمل على تقديم خدماتها بشكل متساوٍ لجميع النساء بغض النظر عن موقع سكنهن السابق أو المنطقة الجغرافية التي ينتمين إليها، وهذا التساوي في تقديم الخدمات يعكس عدالة التوزيع وشمولية النهج الذي تتبعه وزارة التنمية الاجتماعية في توفير الرعاية والدعم للنساء المعنفات، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (UNICEF, 2022)التي أكدت على أهمية التوزيع العادل والشامل للخدمات الاجتماعية بغض النظر عن المكان الجغرافي، حيث أشارت الدراسة إلى أن الخدمات التي تُقدَّم في المؤسسات الاجتماعية الفعّالة تعتمد على تلبية احتياجات المستفيدين بشكل متساوٍ، دون النظر إلى اختلافات البيئة الجغرافية.

5.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الدخل الأسري الشهري.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الدخل الأسري الشهري.

ومن أجل فحص الفرضية الخامسة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً إلى متغير الدخل الأسري الشهري، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً إلى متغير الدخل الأسري الشهري والجدولان (29.4) و(30.4) يبينان ذلك:

جدول (29.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الدخل الأسري الشهري.

المتغيرات	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مظاهر العنف الأسري لدى النساء	أقل من 3000 شيقل	108	4.98	0.65
	من 3000- أقل من 5000 شيقل	54	4.63	0.74
	من 5000- أقل من 7000 شيقل	28	4.78	0.60
	7000 شيقل فأكثر	10	4.54	0.58
الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	أقل من 3000 شيقل	108	4.87	0.77
	من 3000- أقل من 5000 شيقل	54	4.63	0.68
	من 5000- أقل من 7000 شيقل	28	4.89	0.74
	7000 شيقل فأكثر	10	4.85	0.69
مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	أقل من 3000 شيقل	108	4.77	0.58
	من 3000- أقل من 5000 شيقل	54	4.53	0.78
	من 5000- أقل من 7000 شيقل	28	4.58	0.63
	7000 شيقل فأكثر	10	4.49	0.58
الدرجة الكلية	أقل من 3000 شيقل	108	4.87	0.67
	من 3000- أقل من 5000 شيقل	54	4.59	0.73
	من 5000- أقل من 7000 شيقل	28	4.75	0.66
	7000 شيقل فأكثر	10	4.62	0.62

يتضح من خلال الجدول (29.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (30.4) يوضح ذلك:

جدول (30.4):

نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الدخل الأسري الشهري.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مظاهر العنف الأسري لدى النساء	بين المجموعات	.524	4	.235	2.154	.680
	داخل المجموعات	60.722	195	.347		
	المجموع	61.324	199			
الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	بين المجموعات	1.326	4	.865	3.635	* .022
	داخل المجموعات	80.635	195	.512		
	المجموع	81.254	199			
مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	بين المجموعات	.236	4	.258	587.	.379
	داخل المجموعات	62.254	195	.369		
	المجموع	63.447	199			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.658	4	.363	1.032	.360
	داخل المجموعات	53.611	195	.287		
	المجموع	54.289	199			

يتبين من الجدول (30.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الدخل الأسري الشهري ومجالاتها (0.680، 0.379، 0.360) لكافة المجالات باستثناء مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات؛ أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي عدم وجود فروق في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الدخل الأسري الشهري ومجالاتها باستثناء مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات الذي كانت قيمة مستوى الدلالة عنده (0.022) وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$).

وللكشف عن موقع الفروق بين المتوسطات الحسابية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الدخل الأسري الشهري ومجالاتها باستثناء مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، أجري اختبار أقل فرق دال (LSD) والجدول (31.4) يوضح ذلك:

جدول (31.4):

نتائج اختبار(LSD) للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد الدراسة على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تعزى لمتغير الدخل الأسري الشهري

المتغير	المستوى	مستوى الدلالة	أقل من 3000 شيقل	من 3000- أقل من 5000 شيقل	من 5000- أقل من 7000 شيقل	7000 شيقل فأكثر
الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	أقل من 3000 شيقل	0.06			.04*	
	من 3000- أقل من 5000 شيقل	0.05	.02*			
	من 5000- أقل من 7000 شيقل	0.03	.01*			
	7000 شيقل فأكثر	0.01				

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.05 ≥ p *)**

يتبين من الجدول (31.4) الآتي:

وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$): في مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تعزى لمتغير الدخل الأسري الشهري بين أقل من 3000 شيقل من جهة وكل من (من 3000- أقل من 5000 شيقل) و(من 5000- أقل من 7000 شيقل) من جهة أخرى وكانت قيمة مستوى الدلالة عندها (0.04، 0.02، 0.01) وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$)، وجاءت الفروق لصالح كل من (من 3000- أقل من 5000 شيقل) و(من 5000- أقل من 7000 شيقل).

ومما سبق تم قبول الفرضية على مجالات مظاهر العنف الأسري لدى النساء، ومقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات بينما رفضت على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، ويفسر ذلك بأن مظاهر العنف الأسري لدى النساء تعتبر ظاهرة منتشرة وعابرة لمختلف مستويات الدخل، حيث لا تقتصر على فئة اقتصادية معينة، ما يعكس أن العنف الأسري هو قضية اجتماعية عامة تتجاوز التأثيرات المباشرة للدخل الأسري، وبالمثل فإن مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تمثل احتياجات مشتركة لدى جميع الفئات بغض النظر عن مستوى الدخل، وعارضت هذه النتيجة ما ورد في دراسة (النمري، 2022) التي أشارت إلى أن الفئات ذات الدخل المنخفض هي الأكثر استفادة من الخدمات الاجتماعية نظراً لاعتمادها الكامل على هذه الخدمات.

6.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مدة الإقامة في الدار.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مدة الإقامة في الدار.

ومن أجل فحص الفرضية السادسة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً إلى متغير مدة الإقامة في الدار، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً إلى متغير مدة الإقامة في الدار، والجدولان (32.4) و(33.4) يبينان ذلك:

جدول (32.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مدة الإقامة في الدار.

المتغيرات	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مظاهر العنف الأسري لدى النساء	أقل من 6 أشهر	85	4.74	0.66
	من 6 أشهر إلى سنة	70	4.85	0.64
	أكثر من سنة	45	4.89	0.58
الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	أقل من 6 أشهر	85	4.51	0.73
	من 6 أشهر إلى سنة	70	4.79	0.61
	أكثر من سنة	45	4.93	0.59
مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	أقل من 6 أشهر	85	4.68	0.67
	من 6 أشهر إلى سنة	70	4.76	0.71
	أكثر من سنة	45	4.83	0.63
الدرجة الكلية	أقل من 6 أشهر	85	4.87	0.61
	من 6 أشهر إلى سنة	70	4.59	0.71
	أكثر من سنة	45	4.75	0.67

يتضح من خلال الجدول (32.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (33.4) يوضح ذلك:

جدول (33.4):

نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مدة الإقامة في الدار.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مظاهر العنف الأسري لدى النساء	بين المجموعات	.423	4	.212	1.623	0.720
	داخل المجموعات	61.023	195	.310		
	المجموع	61.446	199			
	بين المجموعات	.437	4	.754	5.668	* .004
	داخل المجموعات	81.746	195	.412		

الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	**المجموع**	82.183	199			
مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	بين المجموعات	.236	4	.347	1.221	0.296
	داخل المجموعات	60.254	195	.258		
	المجموع	60.499	199			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.647	4	.462	2.801	0.570
	داخل المجموعات	52.612	195	.376		
	المجموع	53.259	199			

يتبين من الجدول (33.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مدة الإقامة في الدار ومجالاتها (0.720، 0.570، 0.296) لكافة المجالات باستثناء مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات؛ أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي عدم وجود فروق في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مدة الإقامة في الدار ومجالاتها باستثناء مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات الذي كانت قيمة مستوى الدلالة عنده (0.004) وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$).

وللكشف عن موقع الفروق بين المتوسطات الحسابية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مدة الإقامة في الدار ومجالاتها باستثناء مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، أجري اختبار أقل فرق دال (LSD) والجدول (34.4) يوضح ذلك:

جدول (34.4):

نتائج اختبار(LSD) للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد الدراسة على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تعزى لمتغير مدة الإقامة في الدار

المتغير	المستوى	مستوى الدلالة	أقل من 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	أقل من 6 أشهر	0.05		.04*	
	من 6 أشهر إلى سنة	0.03	.02*		
	أكثر من سنة	0.01	.01*		

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.05 ≥ p *)**

يتبين من الجدول (34.4) الآتي:

وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$): في مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تعزى لمتغير مدة الإقامة في الدار بين أقل من 6 أشهر من جهة وكل من (من 6أشهر إلى سنة) و(أكثر من سنة) من جهة أخرى وكانت قيمة مستوى الدلالة عندها (0.04، 0.02، 0.01) وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$)، وجاءت الفروق لصالح كل من (من 6أشهر إلى سنة) و(أكثر من سنة).

ومما سبق تم قبول الفرضية على مجالات مظاهر العنف الأسري لدى النساء، ومقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات بينما رفضت على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، ويُفسَّر ذلك بأن النساء اللواتي يمكثن فترات أطول في دور الرعاية يكنّ أكثر اندماجاً في البرامج والخدمات المتوفرة، مما يتيح لهن فرصاً أكبر للاستفادة منها سواء من الناحية النفسية أو الاجتماعية أو القانونية. كما أن الإقامة المطوّلة تتيح المجال لبناء علاقة ثقة أكبر مع مقدمي الخدمات، وفهم أعمق لاحتياجات النزيلات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة لهن، وفي حين تتعارض نتائج الفرضية السادسة جزئياً مع ما ورد في دراسة (النمري،

2022) التي بيّنت أن مدة الإقامة لا تُعد عاملاً مؤثراً في تقييم جودة الخدمات، إذ ركزت على أن نوعية البرنامج وليس مدة التعرض له هو ما يصنع الفارق الحقيقي في نظر المستفيدات.

7.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير عدد مرات التعرض للعنف.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير عدد مرات التعرض للعنف.

ومن أجل فحص الفرضية السادسة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً إلى متغير عدد مرات التعرض للعنف، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً إلى متغير مدة الإقامة في الدار، والجدولان (35.4) و(36.4) يبينان ذلك:

جدول (35.4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير عدد مرات التعرض للعنف.

المتغيرات	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مظاهر العنف الأسري لدى النساء	مرة واحدة	40	4.82	0.68
	من مرتين إلى ثلاث مرات	92	4.97	0.66
	أكثر من ثلاث مرات	68	4.95	0.61
الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	مرة واحدة	40	4.62	0.71
	من مرتين إلى ثلاث مرات	92	4.92	0.76
	أكثر من ثلاث مرات	68	4.98	0.72
	مرة واحدة	40	4.56	0.65

مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	من مرتين إلى ثلاث مرات	92	4.63	0.68
	أكثر من ثلاث مرات	68	4.71	0.59
الدرجة الكلية	مرة واحدة	40	4.65	0.67
	من مرتين إلى ثلاث مرات	92	4.84	0.72
	أكثر من ثلاث مرات	68	4.90	0.69

يتضح من خلال الجدول (35.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (36.4) يوضح ذلك:

جدول (36.4):

نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير عدد مرات التعرض للعنف.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مظاهر العنف الأسري لدى النساء	بين المجموعات	.423	4	0.412	2.368	0.620
	داخل المجموعات	61.023	195	0.218		
	المجموع	61.446	199			
الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	بين المجموعات	.437	4	0.688	4.825	* .024
	داخل المجموعات	81.746	195	0.420		
	المجموع	82.183	199			
مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	بين المجموعات	.236	4	0.447	1.623	0.385
	داخل المجموعات	60.254	195	0.358		
	المجموع	60.499	199			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.647	4	0.543	2.100	0.659
	داخل المجموعات	52.612	195	0.367		
	المجموع	53.259	199			

يتبين من الجدول (36.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير عدد مرات التعرض للعنف ومجالاتها (0.620، 0.659، 0.385) لكافة المجالات باستثناء مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات؛ أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي عدم وجود فروق في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير عدد مرات التعرض للعنف ومجالاتها باستثناء مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات الذي كانت قيمة مستوى الدلالة عنده (0.024) وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$).

وللكشف عن موقع الفروق بين المتوسطات الحسابية لمستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير عدد مرات التعرض للعنف ومجالاتها باستثناء مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، أجري اختبار أقل فرق دال (LSD) والجدول (37.4) يوضح ذلك:

جدول (37.4):

نتائج اختبار(LSD) للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد الدراسة على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تعزى لمتغير عدد مرات التعرض للعنف

المتغير	المستوى	مستوى الدلالة	أقل من 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات	مرة واحدة	0.05		.04*	
	من مرتين إلى ثلاث مرات	0.03	.02*		
	أكثر من ثلاث مرات	0.01	.01*		

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.05 ≥ p *)**

يتبين من الجدول (37.4) الآتي:

وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$): في مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تعزى لمتغير عدد مرات التعرض للعنف بين مرة واحدة من جهة وكل من (من مرتين إلى ثلاث مرات) و(أكثر من ثلاث مرات) من جهة أخرى وكانت قيمة مستوى الدلالة عندها (0.04، 0.02، 0.01) وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$)، وجاءت الفروق لصالح كل من (من مرتين إلى ثلاث مرات) و(أكثر من ثلاث مرات).

ومما سبق تم قبول الفرضية على مجالات مظاهر العنف الأسري لدى النساء، ومقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات بينما رفضت على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، ويُفسّر ذلك بأن النساء اللواتي مررن بتجارب متكررة من العنف يكنّ في الغالب أكثر استعداداً لتلقي المساعدة والانخراط في البرامج التي تقدمها دور الرعاية، كما أن تراكم التجارب السلبية يزيد من حاجتهن للدعم النفسي والاجتماعي، مما يجعلهن أكثر استفادة من الخدمات المتاحة، وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة (Waldrop & Resick, 2017) التي أشارت إلى أن تراكم الخبرات الصادمة لدى النساء يجعلهن أكثر استعداداً لتلقي المساعدة والانخراط في البرامج العلاجية والداعمة.

الفصل الخامس

تفسير النتائج ومناقشتها

1.5 مناقشة النتائج

1.1.5 مناقشة نتائج سؤال الدراسة الأساسي

2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

3.5 التوصيات

4.5 المقترحات

الفصل الخامس

تفسير النتائج ومناقشتها

يشتمل الفصلُ الأخير في الدِّراسة الحاليّة على مناقشة النَّتائج التي توصَّلت إليها من خلال عمليَّة التَّحليل الإحصائيّ، ومقارنتها بنتائج الدِّراسات السّابقة مقارنات تماثيلة وتفاضليّة، واشتقاق أهمَّ التّوصيات المقترحة منَ النَّتائج التي خَلُصَت إليها الدِّراسة، وقد نُظِّمَت وفقاً لمنهجيَّة محدَّدة في هذا الفصل، التي يمكن عرضها على الأنحاء الآتية:

1.5 مناقشة النتائج:

1.1.5 مناقشة نتائج سؤال الدراسة الأساسي:

ما مدى فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين؟

كانت نتيجة تحليل هذا السؤال هي: أن درجة فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين على مجال مظاهر العنف الأسري لدى النساء بدرجة مرتفعة وبلغت النسبة المئوية لها (84.9%)، ويفسر ذلك بأن النساء المعنفات يعانين من مظاهر متعددة للعنف الأسري، تشمل العنف الجسدي المتمثل في الضرب المستمر الذي يسبب لهن الجروح والكسور، بالإضافة إلى تعرُّض الأطفال للضرب أمام أمهاتهم مما يزيد من مشاعر الألم والعجز لديهن، كما يواجهن عنفاً لفظياً ونفسياً يظهر في الألفاظ النابية التي تجرح مشاعرهن، والاستهزاء بهن من خلال مقارنتهن بنساء أخريات أو التقليل من شأنهن وشأن عائلاتهن أمام الآخرين وكباحثة لاحظت خلال الزيارات الميدانية والتفاعل مع الحالات المدروسة، أن النساء المعنفات لا يعانين فقط من العنف المباشر، بل أيضاً من تبعاته النفسية

والاجتماعية الممتدة، حيث يفقدن الشعور بالأمان داخل أسرهن، وتتراجع ثقتهن بأنفسهن بسبب العنف اللفظي والاستهزاء المستمر، بالإضافة إلى ذلك فإن العنف الاقتصادي الذي يُمارس على بعض النساء يجعلهن غير قادرات على اتخاذ قرارات مصيرية مثل الانفصال أو البحث عن حياة مستقلة، وهو ما يعزز من أهمية التدخلات الاقتصادية في برامج الدعم، وإلى جانب ذلك يتعرضن للعنف العاطفي والاجتماعي، حيث ينسحب الأزواج من الأماكن التي تتواجد فيها الزوجات أو يمنعونهن من المشاركة في المناسبات العائلية وزيارة الأقارب، إضافة إلى المراقبة المستمرة لتصرفاتهن، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يشمل أيضاً العنف الاقتصادي من خلال حرمان الأسرة من الموارد المالية الضرورية واستخدام المال كوسيلة للضغط لتحقيق أهداف الأزواج. كما يتعرضن للتأنيب المستمر الذي يُضعف ثقتهن بأنفسهن ويزيد من شعورهن بالضغوط النفسية. كل هذه العوامل تجعل من الخدمات والبرامج المقدمة للنساء أداة حيوية لدعمهن نفسياً واجتماعياً واقتصادياً، وتعزيز قدراتهن على مواجهة التحديات الناتجة عن هذه الأشكال المختلفة من العنف الأسري.

كما أن فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين على مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات جاءت بدرجة مرتفعة وبلغت النسبة المئوية لها (85.4%)، ويفسر ذلك بأن دور الرعاية توفر مجموعة شاملة من الخدمات والبرامج التي تسهم بشكل فعال في تحسين حالة النساء المعنفات ومساعدتهن على تجاوز الأزمات النفسية والاجتماعية. تشمل هذه الخدمات جلسات واستشارات نفسية تسهم في معالجة المشكلات النفسية بسرية تامة، مما يعزز شعور النزيلة بالأمان والثقة. كما تُقدم خدمات إرشادية عبر الموقع الإلكتروني مدعومة بشاشات حوارية توفر حلولاً عملية للعنف الذي تتعرض له النساء، ولاحظت الباحثة أن التدريب المهني والدورات الحرفية تُعدّ من أقوى أدوات التمكين المقدمة داخل دور الرعاية، حيث تمكن النساء من اكتساب مهارات تتيح لهن الاستقلال الاقتصادي،

مما يساعد في كسر دائرة العنف والاعتماد المالي على المعنفين، ولكن التحدي الذي كشفه البحث هو أن بعض النساء يواجهن صعوبة في إيجاد فرص عمل بعد انتهاء فترة إقامتهن في دور الرعاية، مما يتطلب دعماً إضافياً من الجهات المعنية لضمان استدامة استفادتهن من هذه البرامج، بالإضافة إلى التعاون مع شبكة الحماية الاجتماعية لتأمين الحماية من الإيذاء والمعاملة القاسية، كما وتتميز دور الرعاية بتوفير برامج متخصصة تشمل التأهيل النفسي والجسدي، مع وجود أطباء متخصصين لعلاج النساء ومساعدتهن على استعادة توازنهن النفسي. كما يتم تقديم الدعم المادي والمعنوي من خلال برامج تدريبية تُعِد النساء للحصول على فرص عمل مستدامة، مثل الدورات المهنية والحرفية، بالإضافة إلى دعمهن في إنشاء مشاريع صغيرة لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

كما أن فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين على مجال مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات جاءت بدرجة مرتفعة وبلغت النسبة المئوية لها (84.4%)، ويفسر ذلك بأن دور الرعاية تبذل جهوداً كبيرة لتحسين وتطوير الخدمات المقدمة للنساء المعنفات من خلال تنفيذ استراتيجيات متكاملة وشاملة تلبي احتياجاتهن النفسية، والقانونية، والاجتماعية، كما يتمثل ذلك في توفير جلسات دعم نفسي فردية منتظمة مع أخصائيين نفسيين لمعالجة الصدمات النفسية، ومن خلال خبرة الباحثة وزيارتها لدور الرعاية وجدت تفاوتاً في مستوى جودة المرافق والخدمات اللوجستية المقدمة، مما يستدعي وضع معايير موحدة لتحسين بيئة الإقامة، مثل تعزيز المساحات الخضراء، وتحسين أنظمة التهوية والتدفئة، وتطوير مساحات آمنة للأطفال المرافقين لأمهاتهم داخل الدور؛ بالإضافة إلى تقديم استشارات تعزز الثقة بالنفس وتحث النساء على بناء حياة مستقلة، كما تُخصص أوقات استماع فردية لمعالجة القضايا الشخصية بسرية وخصوصية، مما يعزز الشعور بالأمان والاحتواء، كما تسهل دور الرعاية الإجراءات القانونية للنساء اللواتي يواجهن قضايا قانونية، مع توفير

إرشادات لتحقيق استقلالية قانونية وتعريفهن بحقوقهن المالية. كما تم إنشاء وحدة خاصة للتعامل مع قضايا العنف الأسري وتقديم الاستشارات القانونية اللازمة. وعلى المستوى البنيوي، يتم العمل على تحسين البنية التحتية والإقامة من خلال توفير مرافق صحية جيدة، وتأمين التدفئة والتهوية الملائمة، وتعزيز الإجراءات الأمنية لحماية النساء من أي تهديدات محتملة.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (عواجنة، 2022) التي أكدت أهمية الدعم النفسي والاجتماعي في تمكين النساء من مواجهة آثار العنف الأسري، ودراسة (النمري، 2022) التي أشارت إلى دور البرامج الإرشادية في تعزيز الشعور بالأمان والاستقلالية لدى النساء المعنفات. كما أظهرت دراسة (صابر، 2022) فعالية الاستشارات النفسية في تحسين الصحة النفسية لدى النساء المعنفات، بينما بينت دراسة (الشهراني، 2021) أهمية الدعم القانوني في تعزيز حقوق النساء وحمايتهن من التمييز، ولم تتعارض مع أي دراسة من الدراسات السابقة.

2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

1.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير العمر.

بينت نتائج الفرضية أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجال الخدمات والبرامج المقدمة لصالح الفئات العمرية (أقل من 25 سنة) و(25– أقل من 35 سنة) مقارنة بالفئة العمرية (35– أقل من 45 سنة)، ويشير ذلك إلى أن الفئات الأصغر عمراً استفادت بشكل أكبر من هذه الخدمات، وهو ما يعكس تفاعلهم الأكثر إيجابية مع البرامج المقدمة أو توافق هذه الخدمات مع احتياجاتهم وتوقعاتهم

بشكل أفضل، ومن جهة أخرى تواجه الفئات الأكبر عمراً تحديات في التكيف مع هذه البرامج، مما يستدعي تحسين البرامج لتناسب احتياجات جميع الفئات.

بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات مظاهر العنف الأسري لدى النساء ومقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج، ويفسر ذلك بأن الجهود المبذولة في تقديم هذه الخدمات تضمن العدالة والتكافؤ بين الفئات العمرية المختلفة، مما يعكس التزام وزارة التنمية الاجتماعية في تقديم خدمات شاملة ومتكاملة تلبي احتياجات جميع المستفيدات.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (جهشان، 2021) التي أكدت أن تقديم خدمات شاملة لجميع الفئات العمرية يعزز من شعور العدالة والانتماء لدى المستفيدات، وهو ما اتفق مع نتائج دراسة (المطيري، 2020) التي بينت عدم وجود فروق تبعاً لمتغير العمر، بالإضافة إلى ضرورة تنويع أساليب تقديم الخدمات لتلبية توقعات واحتياجات مختلف الأعمار، والتركيز على تصميم خدمات تناسب مختلف الفئات العمرية.

2.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والتي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

بينت نتائج الفرضية أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجال الخدمات والبرامج المقدمة لصالح الحالة الاجتماعية (متزوجة) و(منفصلة)، ويشير ذلك إلى أن النساء المتزوجات والمنفصلات الأكثر تضرراً من العنف الأسري مقارنة بالفئات الأخرى، مما يجعلهن أكثر احتياجاً واستفادة من الخدمات والبرامج المقدمة في دور الرعاية، فالنساء المتزوجات غالباً ما يواجهن تحديات متعددة تشمل الضغوط الأسرية والمسؤوليات المزدوجة تجاه الأسرة والمجتمع، مما يزيد من تعقيد احتياجاتهن

النفسية والاجتماعية، أما النساء المنفصلات فإنهن يواجهن تحديات إضافية مثل الانفصال عن الدعم الأسري، وتبعات الانفصال العاطفي والاجتماعي، والمسائل القانونية المرتبطة بالطلاق أو الحضانة. بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات مظاهر العنف الأسري لدى النساء، ومقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات ويفسر ذلك بأن مظاهر العنف الأسري لدى النساء لا تختلف بشكل كبير بناءً على الحالة الاجتماعية، حيث إن العنف الأسري يمثل ظاهرة شاملة تؤثر على النساء بمختلف أوضاعهن الاجتماعية (متزوجات، منفصلات، أو غير ذلك): مما يجعل تأثيراته متشابهة إلى حد كبير بغض النظر عن الحالة الاجتماعية، ويكون السبب في ذلك هو أن العنف يرتبط غالباً بثقافة المجتمع والبيئة الأسرية التي تفرض أنماطاً مشابهة من السلوكيات السلبية تجاه النساء؛ أما بالنسبة لمقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج، فإن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية يشير إلى أن النساء بمختلف أوضاعهن الاجتماعية يشتركن في تقييمهن للحاجة إلى تحسين الخدمات والبرامج، فيكون هذا التقييم نابعاً من تجاربهن المتشابهة داخل دور الرعاية، حيث يعبرن عن احتياجات متقاربة فيما يتعلق بالخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية المقدمة، مما يجعل آراءهن متسقة بغض النظر عن حالتهن الاجتماعية.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (صابر، 2022) ودراسة (Exposito, 2019) ودراسة (الحسيني، 2024) والتي بينت عدم وجود فروق تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث أن مظاهر العنف الأسري لا تختلف بشكل كبير بين النساء بمختلف حالاتهن الاجتماعية، حيث إن العنف غالباً ما يرتبط بعوامل اجتماعية وثقافية عامة تؤثر على النساء بشكل متشابه، ولم تعارض أي دراسة من الدراسات السابقة نتائج الدراسة.

3.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة والتي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في

دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

بينت نتائج الفرضية أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جميع مجالات مظاهر العنف الأسري لدى النساء، ومقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، ومجال الخدمات والبرامج المقدمة، ويشير ذلك إلى أن مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية يتم تقييمه بشكل متقارب بغض النظر عن المؤهل العلمي، وهذا يعني أن تجربة النساء في دور الرعاية وتأثير الخدمات المقدمة عليهن لا تتأثر بمستوى تعليمهن، مما يشير إلى أن احتياجات النساء المعنفات والآثار النفسية والاجتماعية للعنف الذي تعرضن له تتشابه إلى حد كبير بغض النظر عن خلفياتهن التعليمية، كما أن النساء المعنفات بمختلف مؤهلاتهن العلمية يواجهن تحديات مشتركة تتعلق بالعنف والتعامل معه، كما أن احتياجاتهن للخدمات والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني تكون متشابهة، بالإضافة إلى ذلك تكون البرامج والخدمات المقدمة في دور الرعاية مصممة لتلبية احتياجات النساء بشكل شامل دون أن تراعي الفروق في المؤهل العلمي، مما يعزز من شمولية الخدمات واستجابتها للتحديات المشتركة بين النساء.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (خليفة، 2018): التي أوضحت أن النساء المعنفات يواجهن تحديات مشتركة بغض النظر عن مستواهن التعليمي، مما يجعل احتياجاتهن للخدمات النفسية والاجتماعية متشابهة، كما أكدت دراسة (Waldrop & Resick, 2017) أن برامج دور الرعاية مصممة بشكل شامل لتلبية احتياجات جميع النساء، دون التركيز على خلفياتهن التعليمية، وأشارت دراسة (الحسيني، 2024) إلى أن أثر العنف على النساء يظهر بشكل متقارب بغض النظر عن المؤهل العلمي، مما يجعل تقييمهن للخدمات المقدمة متجانساً؛ ومن جهة أخرى عارضت هذه النتيجة ما ورد في دراسة (النمري، 2022) التي أشارت إلى أن الخلفية التعليمية تؤثر على طريقة استفادة

النساء من الخدمات المقدمة في دور الرعاية، حيث أظهرت النساء ذوات المؤهلات التعليمية العالية قدرة أكبر على الاستفادة من البرامج التعليمية والتدريبية مقارنةً بالفئات الأقل تعليماً، ويمكن عزو هذا الاختلاف إلى اختلاف مجتمع وعينة الدراسة، وظروف إجرائها، وطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه أفراد العينة، حيث تؤثر العوامل الثقافية والاجتماعية في طبيعة التفاعل مع الخدمات المقدمة في دور الرعاية.

4.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة والتي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مكان السكن.

بينت نتائج الفرضية أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جميع المجالات مجال مظاهر العنف الأسري لدى النساء، ومجال مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، ومجال الخدمات والبرامج المقدمة، ويشير ذلك إلى أن مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية لا يتأثر بمكان السكن، مما يعني أن دور الرعاية تعمل على تقديم خدماتها بشكل متساوٍ لجميع النساء بغض النظر عن موقع سكنهن السابق أو المنطقة الجغرافية التي ينتمين إليها، وهذا التساوي في تقديم الخدمات يعكس عدالة التوزيع وشمولية النهج الذي تتبعه وزارة التنمية الاجتماعية في توفير الرعاية والدعم للنساء المعنفات، كما أن العنف الأسري والاحتياجات الناتجة عنه لا تتباين بشكل كبير بناءً على مكان السكن، حيث تواجه النساء تحديات متشابهة بغض النظر عن البيئة الجغرافية، كما أن تصميم البرامج والخدمات المقدمة في دور الرعاية يهدف إلى معالجة القضايا الأساسية المشتركة بين النساء، مثل الدعم النفسي والاجتماعي والحماية القانونية، وهو ما يضمن تحقيق فعالية متساوية في تحسين أوضاعهن.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (UNICEF, 2022) التي أكدت على أهمية التوزيع العادل والشامل للخدمات الاجتماعية بغض النظر عن المكان الجغرافي، حيث أشارت الدراسة إلى أن الخدمات التي تُقدَّم في المؤسسات الاجتماعية الفعّالة تعتمد على تلبية احتياجات المستفيدين بشكل متساوٍ، دون النظر إلى اختلافات البيئة الجغرافية، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Crosby, 2021) التي شددت على أهمية تصميم برامج الرعاية لتلبية احتياجات النساء المعنفات بطريقة شاملة تراعي التحديات المشتركة التي يواجهنها، بغض النظر عن مكان سكنهن، وعارضت هذه النتيجة ما ورد في دراسة (النمري، 2022) التي وجدت أن مكان السكن له تأثيره على نوعية الخدمات ومستوى الدعم المقدم، حيث أظهرت الدراسة أن النساء من المناطق الريفية يواجهن تحديات إضافية بسبب ضعف البنية التحتية للخدمات الاجتماعية وصعوبة الوصول إلى دور الرعاية مقارنة بالنساء من المناطق الحضرية. يمكن عزو هذا الاختلاف إلى التباين في طبيعة العينة المدروسة وظروف تقديم الخدمات، حيث تختلف طبيعة التحديات التي تواجه النساء حسب البيئة الجغرافية والسياقات الاجتماعية والاقتصادية لكل منطقة.

5.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة والتي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير الدخل الأسري الشهري.

بينت نتائج الفرضية أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجال الخدمات والبرامج المقدمة لصالح كل من (من 3000 – أقل من 5000 شيقل) و(من 5000 – أقل من 7000 شيقل)، ويشير ذلك إلى أن مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية يتأثر جزئياً بمستوى الدخل الأسري الشهري، حيث يبدو أن النساء اللواتي ينتمين إلى فئات دخل

متوسط (من 3000 إلى أقل من 7000 شيقل) يستفدن بدرجة أكبر من الخدمات والبرامج المقدمة مقارنة بالفئات ذات الدخل المنخفض أو المرتفع، ويكون السبب في ذلك أن هذه الفئات المتوسطة تواجه تحديات مادية تجعلها تعتمد بشكل أكبر على دور الرعاية والخدمات المقدمة فيها لتلبية احتياجاتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية؛ كما تفسر هذه النتائج بأن النساء من الفئات ذات الدخل المتوسط أكثر وعياً بالموارد المتاحة وأكثر قدرة على الوصول إلى هذه الخدمات والاستفادة منها مقارنة بالفئات ذات الدخل المنخفض جداً التي تواجه صعوبات في الوصول إلى المعلومات أو الدعم، أو الفئات ذات الدخل المرتفع التي تلجأ إلى خيارات دعم أخرى خارج إطار دور الرعاية.

بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات مظاهر العنف الأسري لدى النساء، ومقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات ويفسر ذلك بأن مظاهر العنف الأسري لدى النساء تعتبر ظاهرة منتشرة وعابرة لمختلف مستويات الدخل، حيث لا تقتصر على فئة اقتصادية معينة، وهذا يعني أن العنف الأسري هو قضية اجتماعية عامة تتجاوز التأثيرات المباشرة للدخل الأسري، وبالمثل فإن مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات تمثل احتياجات مشتركة لدى جميع الفئات بغض النظر عن مستوى الدخل، كما يكون ذلك بسبب أن النساء من مختلف الفئات الاقتصادية يواجهن تحديات متشابهة في التعامل مع العنف الأسري، سواء من حيث الوصول إلى الدعم النفسي والقانوني أو الحاجة إلى حماية أكبر وخدمات فعالة، بالإضافة إلى ذلك فإن آراء المستفيدات حول مقترحات تحسين الخدمات تتأثر بتجاربهن المشتركة مع نظام دور الرعاية الحالي، مما يؤدي إلى تقارب تقييمهن لهذه الجوانب بغض النظر عن الاختلافات الاقتصادية.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (UNICEF, 2022)التي أشارت إلى أن مستوى استفادة الأفراد من الخدمات الاجتماعية يعتمد بشكل كبير على وعيهم بالموارد المتاحة وقدرتهم على الوصول إليها،

مما يجعل الفئات ذات الدخل المتوسط الأكثر استفادة بسبب امتلاكها لمستوى وعي أعلى مقارنة بالفئات ذات الدخل المنخفض، وعارضت هذه النتيجة ما ورد في دراسة (النمري، 2022) التي أشارت إلى أن الفئات ذات الدخل المنخفض هي الأكثر استفادة من الخدمات الاجتماعية نظراً لاعتمادها الكامل على هذه الخدمات.

6.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة والتي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير مدة الإقامة في الدار.

بالاعتماد على نتائج الفرضية السادسة فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجال الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات، تعزى لمتغير مدة الإقامة في الدار، وجاءت الفروق لصالح الفئة التي أقامت لمدة أطول (سنة فأكثر) مقارنة بالفئات التي كانت إقامتهن أقصر (أقل من 6 أشهر، أو من 6 أشهر إلى أقل من سنة)؛ ويُفسَّر ذلك بأن النساء اللواتي يمكثن فترات أطول في دور الرعاية يكنّ أكثر اندماجاً في البرامج والخدمات المتوفرة، مما يتيح لهن فرصاً أكبر للاستفادة منها سواء من الناحية النفسية أو الاجتماعية أو القانونية. كما أن الإقامة المطوّلة تتيح المجال لبناء علاقة ثقة أكبر مع مقدمي الخدمات، وفهم أعمق لاحتياجات النزيلات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة لهن.

في المقابل لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات مظاهر العنف الأسري ومقترحات تحسين الخدمات تُعزى لمتغير مدة الإقامة، ما يشير إلى أن طبيعة العنف الذي تتعرض له النساء، وتقييمهن لسبل تطوير الخدمات، لا يتأثران بشكل جوهري بطول فترة الإقامة في الدار. ويُعزى ذلك إلى أن مظاهر العنف تتعلق بتجارب سابقة قبل الإقامة في الدار، وهي متشابهة في حدّتها وتأثيرها على

معظم النساء بغض النظر عن مدة وجودهن في المكان. أما بالنسبة لمقترحات التحسين، فيبدو أن الاحتياجات والتوصيات التي تطرحها النساء المعنفات بشأن تطوير الخدمات تنبع من تجارب مشتركة تتعلق بطبيعة عمل دور الرعاية نفسها، ما يجعل التقييم العام موحداً نسبياً بين الفئات المختلفة من حيث مدة الإقامة.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Exposito, 2019) التي أوضحت أن مدة التفاعل مع المؤسسات الخدمية تلعب دوراً حاسماً في مدى استفادة الأفراد من البرامج الموجهة لهم، خاصة في حالات الأزمات الاجتماعية والنفسية. في حين تتعارض نتائج الفرضية السادسة جزئياً مع ما ورد في دراسة (النمري، 2022) التي بيّنت أن مدة الإقامة لا تُعد عاملاً مؤثراً في تقييم جودة الخدمات، إذ ركزت على أن نوعية البرنامج وليس مدة التعرض له هو ما يصنع الفارق الحقيقي في نظر المستفيدات.

7.2.5 النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة والتي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المقيمات في دور الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية في فلسطين تعزى لمتغير عدد مرات التعرض للعنف.

أظهرت نتائج الفرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجال الخدمات والبرامج المقدمة، حيث جاءت الفروق لصالح النساء اللواتي تعرضن للعنف أكثر من مرتين، مقارنةً بمن تعرضن له مرة واحدة أو مرتين فقط، ويُفسّر ذلك بأن النساء اللواتي مررن بتجارب متكررة من العنف يكنّ في الغالب أكثر استعداداً لتلقي المساعدة والانخراط في البرامج التي تقدمها دور الرعاية، كما أن تراكم التجارب السلبية يزيد من حاجتهن للدعم النفسي والاجتماعي، مما يجعلهن أكثر استفادة من الخدمات المتاحة.

كما أن النساء اللواتي تعرضن لأكثر من تجربة عنف، يملكن تصورات أوضح عن نوعية الدعم الفعال الذي يحتجن إليه، مما يمكنهن من التفاعل بشكل أكبر مع مقدمي الخدمات والتعبير عن احتياجاتهن بشكل أدق، وهو ما ينعكس على تقييمهن الإيجابي لمستوى الخدمات. في المقابل، فإن النساء اللواتي تعرضن للعنف مرة واحدة قد لا يكنّ في حالة من الإدراك الكافي لمدى احتياجاتهن النفسية أو القانونية، أو قد يشعرن بالخجل أو عدم الرغبة في الانخراط الكامل في البرامج المقدمة، ما يضعف من استفادتهن الفعلية.

أما فيما يتعلق بعدم وجود فروق دالة في مجالات مظاهر العنف الأسري ومقترحات تحسين الخدمات، فيُفسر ذلك بأن طبيعة العنف الأسري لا تتغير كثيراً من حيث الشكل أو الأثر بين من تعرضن له مرة واحدة أو عدة مرات؛ إذ يمكن لتجربة واحدة أن تترك أثراً عميقاً شبيهاً بمن تكرر تعرضهن. كما أن مقترحات تحسين الخدمات تنبع في الغالب من تجربة التفاعل مع الدار وليس من عدد مرات العنف، وبالتالي فإن تقييم هذه الجوانب يعكس تصوراً مشتركاً نسبياً لجميع النزيلات بغض النظر عن شدة أو تكرار تجارب العنف السابقة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة (Waldrop & Resick, 2017) التي أشارت إلى أن تراكم الخبرات الصادمة لدى النساء يجعلهن أكثر استعداداً لتلقي المساعدة والانخراط في البرامج العلاجية والداعمة، وتخالف نتائج دراسة (صابر، 2022) التي افترضت أن التأثير النفسي للعنف لا يرتبط بعدد المرات بقدر ما يرتبط بطبيعة العلاقة مع الجاني أو بظروف الحادثة نفسها.

3.5 التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة فإن الباحثة توصي بما يلي:

1. ضرورة تعزيز البرامج والخدمات الموجهة لمكافحة مظاهر العنف الأسري وتوسيع نطاق الخدمات الوقائية والعلاجية المقدمة للنساء المعنفات عبر زيادة عدد مراكز الدعم النفسي والاجتماعي، وتدريب الكوادر المتخصصة في مجالات الإرشاد النفسي والاجتماعي. يمكن تحقيق ذلك من خلال توقيع اتفاقيات تعاون بين وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية لتقديم برامج متخصصة في الدعم النفسي والاجتماعي، مع توفير ميزانية مخصصة لتوسيع الخدمات الحالية.

2. تطوير برامج موجهة تلبي احتياجات الفئات العمرية المختلفة، خاصة النساء الأكبر عمراً (35–أقل من 45 سنة) اللاتي يواجهن صعوبات في التكيف مع البرامج الحالية، ويمكن تحقيق ذلك عبر تصميم برامج مرنة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المختلفة لكل فئة عمرية، حيث يمكن إنشاء ورش عمل وبرامج تدريبية مصممة خصيصاً للفئات الأكبر سناً لمساعدتهن على التأقلم مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ويتطلب ذلك إجراء دراسات استقصائية لتحديد الاحتياجات الخاصة بكل فئة، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

3. تقديم خدمات إضافية مصممة خصيصاً للنساء المتزوجات والمنفصلات في المحافظات الشمالية في فلسطين، لأنهن الأكثر تأثراً بالعنف الأسري، وتشمل هذه الخدمات إنشاء وحدات استشارية متخصصة داخل دور الرعاية تقدم استشارات قانونية مستمرة، بالإضافة إلى برامج دعم نفسي مكثفة تستهدف النساء المتزوجات والمنفصلات لمساعدتهن على تجاوز التحديات النفسية والاجتماعية، كما يمكن تنفيذ برامج تدريبية لتعزيز الاستقلالية الاقتصادية، مثل توفير دورات تدريبية في ريادة الأعمال، وتنمية المهارات المالية، وإنشاء صناديق دعم للمشاريع الصغيرة لتمكين النساء اقتصادياً.

4. ضرورة استمرار التركيز على تصميم البرامج والخدمات بشكل شامل يلبي احتياجات جميع النساء بالمحافظات الشمالية في فلسطين بغض النظر عن مستواهن التعليمي، وتنفيذ حملات توعية حول أهمية التعليم والتدريب المهني، مع تطوير برامج تعليمية مبسطة تتناسب مع مستوى التعليم لدى المستفيدات، مثل برامج تعليم مهارات الحياة، ومحو الأمية المالية، والتثقيف القانوني، كما يمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون مع الجامعات، والمدارس المجتمعية، ومراكز التدريب المهني لتوفير فرص تعليمية مرنة تلبي احتياجات النساء ذوات المؤهلات المحدودة.

5. المحافظة على عدالة توزيع الخدمات بين النساء المعنفات بمختلف أماكن سكنهن في المحافظات الشمالية في فلسطين، كما يجب إنشاء آليات واضحة لضمان توزيع عادل للخدمات بين المناطق الريفية والحضرية، من خلال توفير مراكز دعم متنقلة تلبي احتياجات النساء في المناطق النائية، وتطوير منصات إلكترونية تتيح لهن الوصول إلى استشارات نفسية وقانونية عن بُعد، كما يمكن تعزيز التنسيق بين دور الرعاية ومؤسسات المجتمع المحلي لإنشاء شبكات دعم محلية تسهم في تسهيل وصول النساء للخدمات.

6. توجيه اهتمام خاص للفئات ذات الدخل المنخفض، من خلال تصميم برامج دعم مادي إضافية لتلبية احتياجاتهن، وزيادة التوعية حول كيفية الوصول إلى هذه الخدمات.

7. يجب تخصيص موارد مالية إضافية لدعم النساء ذوات الدخل المنخفض عبر تقديم منح مالية أو قروض صغيرة لإنشاء مشاريع مستقلة، بالتوازي مع تعزيز التوعية حول كيفية الوصول إلى هذه الخدمات، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ برامج تدريبية حول ريادة الأعمال، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتمكين النساء اقتصادياً، كما يمكن استحداث مبادرات تكافلية تشجع الفئات ذات الدخل المرتفع على دعم النساء المعنفات من خلال التبرعات والمساهمات الاجتماعية.

4.5 المقترحات:

تقترح الباحثة في الأبحاث المستقبلية ما يلي:

1.إجراء دراسات مقارنة بين مختلف المناطق الجغرافية أو دور الرعاية المختلفة لمعرفة تأثير السياقات البيئية والاجتماعية على فعالية البرامج والخدمات المقدمة للنساء المعنفات من خلال إجراء بحوث ميدانية تعتمد على منهجيات تحليلية ومقارنة، بحيث تشمل عينات من النساء المستفيدات من الخدمات في بيئات حضرية وريفية، أو في دور رعاية مختلفة من حيث الإمكانيات والموارد المتاحة، ويتطلب ذلك جمع بيانات كمية ونوعية من خلال الاستبيانات والمقابلات مع المستفيدات والعاملين في هذه الدور، ثم تحليل النتائج لمعرفة الفروق الجوهرية في فعالية الخدمات تبعاً للعوامل البيئية والاجتماعية.

2.دراسة تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية بشكل أعمق على استفادة النساء المعنفات من البرامج المقدمة، مع التركيز على العوامل المؤثرة في التفاوت بين الفئات المختلفة، وإجراء هذه الدراسة عبر تحليل البيانات الديموغرافية والاجتماعية للمستفيدات، مع استخدام مناهج بحثية تعتمد على التحليل الإحصائي لقياس العلاقة بين العوامل الاقتصادية (مثل مستوى الدخل، وفرص العمل) والاجتماعية (مثل المستوى التعليمي، والدعم الأسري) وبين مدى استفادة النساء من الخدمات، كما يمكن تنفيذ مقابلات مع النساء أنفسهن لفهم العوائق التي تحول دون استفادتهن الكاملة من هذه البرامج، مما يسهم في تحسين تصميم الخدمات مستقبلاً.

3.قياس أثر البرامج والخدمات على المدى البعيد، مثل إعادة دمج النساء في المجتمع وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية، من خلال إنشاء نظام تتبع وتقييم دوري لمخرجات البرامج، بحيث يتم قياس مدى تأثير الخدمات المقدمة على حياة النساء المستفيدات خلال فترات زمنية محددة (مثلاً بعد 6 أشهر، سنة، 3 سنوات)، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء مقابلات دورية مع النساء اللواتي غادرن

دور الرعاية لمعرفة مدى اندماجهن في المجتمع، وتحليل بيانات متعلقة بوضعهن الاقتصادي والاجتماعي، مثل نسبة التوظيف، الدخل، واستقرار الحياة الأسرية، كما يمكن الاستفادة من دراسات الحالات النوعية لتقييم مدى نجاح هذه البرامج في تحقيق أهدافها.

4.دراسة تأثير التدريب المقدم للعاملين في دور الرعاية على جودة الخدمات المقدمة للنساء المعنفات، مع تحديد الاحتياجات التدريبية المستقبلية من خلال تقييم شامل لمهارات العاملين وكفاءتهم في دور الرعاية، عبر استبيانات واختبارات قياس الأداء قبل وبعد تلقي التدريبات المختلفة، كما يمكن تحليل مدى تأثير التدريب على تحسين الخدمات المقدمة للنساء المعنفات من خلال استبيانات تقيس رضا المستفيدات عن أداء العاملين، بالإضافة إلى ذلك يمكن تطوير برامج تدريبية تستند إلى نتائج هذه الدراسات، بحيث يتم التركيز على تزويد العاملين بمهارات متقدمة في الدعم النفسي والاجتماعي، وآليات التعامل مع النساء الناجيات من العنف، بالإضافة إلى التدريب على القوانين والإجراءات ذات الصلة بحماية النساء.

المصادر والمراجع العربية والأجنبية

المصادر والمراجع العربية والأجنبية

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية:

أحمد، سعيد، حسين، محمد .(2023) .تقييم دور الرعاية الاجتماعية في دعم النساء المعنفات، **المجلة الفلسطينية للبحوث الاجتماعية**، 10(2): 123-145.

الأسمري، حسن .(2024). دور القطاع الخاص في تحسين جودة الحياة للفئات الأولى بالرعاية: دراسة مطبقة على عينة من المستفيدين من مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات الرعاية الاجتماعية بمدينة جدة، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، 2(79): 15-46.

بشير، انتصار .(2024). العنف ضد المرأة المتزوجة وتأثيره على الأسرة الليبية: دراسة سوسيو- قانونية لآراء القضاة في مدينة بنغازي، **مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية**، 1(5): 1-22.

بهار، هارون .(2023). دراسة إحصائية لتصنيف حالات العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، **المجلة العراقية للعلوم الإحصائية**، 20(1): 55-68.

بواقني، سجا .(2022). **مدى فاعلية دوائر العلاقات العامة لدى مؤسسات الخدمة الاجتماعية في تحقيق أهدافها: دراسة مقارنة**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

أبو ترابة، سعاد .(2021). العنف ضد المرأة ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منه، **مجلة الجامعي الليبية**، 21(34): 83-100.

تفال، سهى .(2021). رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030: دراسة حالة سياسات وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، 5(18): 111-139.

جعدان، إيمان، والطيف، حنين .(2019). العنف الاسري وعلاقته بالاندفاعية لدى المراهقين، **مجلة مركز البحوث النفسية لجامعة بغداد**، 30(1): 144-179.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .(2020). مؤشرات العنف الرئيسية. رام الله، دولة فلسطين.

جهشان، عمر .(2021). دور المؤسسات الاجتماعية والمدنية في حماية الأطفال من العنف الأسري، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية**، 30(2): 133-168.

حجة، إسراء .(2022). **دور برامج وزارة التنمية الاجتماعية في تأهيل وتدريب ذوي الإعاقة في المراكز التأهيلية في محافظة الخليل**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، فلسطين.

حسين، محمود، والسبيء، ماجد .(2024). اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين من العنف الأسرى في المجتمع دراسة لعينة من الأخصائيين الاجتماعيين، **مجلة جامعة السعيد للعلوم الإنسانية**، 7(3): 106-145.

الحسيني، فارس .(2024). دور الرعاية الاجتماعية في حماية النساء المعنفات: دراسة مقارنة بين دول عربية، **المجلة العربية للدراسات الاجتماعية**، 12(1): 15-30.

خليفة، إبتسام .(2018). مظاهر العنف الأسري ضد الأطفال وأثره على المجتمع واستراتيجيات الحد من هذه الظاهرة، **مجلة كلية التربية لجامعة الزاوية**، 10(28): 2-34.

أبو دواس، سهام .(2020). **الحماية الجنائية للطفل من العنف الأسري: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الإماراتي**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الزهراني، خالد .(2020). العنف الأسري كما يدركه الأبناء وعلاقته بالأمن النفسي والتوافق الاجتماعي لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الباحة، **المجلة العلمية لكلية التربية لجامعة أسيوط**، 35(9): 141-187.

سلامة، ناصر. (2022). تأثير برامج الإيواء على النساء الناجيات من العنف في لبنان. **مجلة الأبحاث الاجتماعية والإنسانية**، 15(3): 45-60.

سلطان، نور .(2021). **التدوير الوظيفي ومدى إسهامه في تحقيق أهداف وغايات وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الخليل، فلسطين.

الشهراني، عائض . (2021). الخدمة الاجتماعية ودورها في مواجهة المشكلات الأسرية المعاصرة: العنف الأسري نموذجاً، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز – الآداب والعلوم الإنسانية**، 17(2): 6-38.

صابر، ريحاب. (2022). الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي كممارس عام بلجنة حماية الطفل، **المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية**، 3(20): جامعة أسيوط، مصر.

صلاح، رشيد .(2023). تقييم فعالية الخدمات المقدمة للنساء المعنفات في دور الرعاية الاجتماعية: دراسة حالة في مصر، **المجلة المصرية للدراسات الاجتماعية**، 10(5): 120-141.

بن صنة، لمياء. (2023). العنف الأسري ضد المرأة ودور الخدمة الاجتماعية في معالجته: دراسة على عينة من النساء المعنفات بمدينة المكلا، **مجلة كلية الآداب بجامعة حضرموت**، 1(2): 307-330.

طه، صالحة، وجابر، مرفت .(2023). التحليل المكاني للخدمات الاجتماعية التابعة لدائرة الجمعيات بوزارة التنمية الاجتماعية بمحافظات غزة، باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (gis) دراسة حالة محافظة غزة، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، 6(2): 803-823.

عبد الرحيم، محمد .(2020). **العنف الموجه ضد النساء والأطفال في المنزل من وجهة نظر الأمهات في القرى الفلسطينية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

عبيد، حنان، والموسوي، محمد، وعبد العزيز، محمد .(2021). التخطيط الاستراتيجي للعنف الأسري وتأثيراته السلبية على التعليم الجامعي والاستراتيجيات العلاجية المقترحة، **مجلة العلوم الإنسانية للمركز الجامعي علي كافي بتندوف**، 5(1): 55-97.

العتيبي، رهف .(2022). دور الرعاية الاجتماعية في تدعيم الأمن الاجتماعي لدى الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية في ضوء سياسة المملكة العربية السعودية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 6(13): 1-19.

عثمان، السيد .(2021). الشراكة المجتمعية كمدخل لتحسين جودة الخدمات الاجتماعي، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية**، 24(5): 473-530.

العرفي، نجمة .(2024). فاعلية برنامج إرشادي عقلاني انفعالي لخفض أعراض الاكتئاب النفسي لدى الزوجات المعنفات جسدياً من قبل أزواجهن بمدينة المرج، **مجلة العلوم التربوية للجامعة الأسمرية الإسلامية**، 5(1): 1103-1127.

علاونة، عبد المجيد .(2020). الظروف الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني وانعكاسها على ازدياد أشكال العنف في فترة العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين – دراسة مطبقة في مدينة رام الله – فلسطين، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 4(3): 71-25.

أبو علبة، محمد .(2022). دور الأخصائي الاجتماعي في تحقيق سياسة الرعاية الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية بمحافظة قلقيلية من منظور طريقة تنظيم المجتمع، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 6(11): 1-21.

علي، صبا، وهادي، ابتسام .(2024). العنف ضد المرأة دراسة ميدانية في مدينة بغداد، **مجلة العلوم النفسية**، 35(2): 497-523.

عواجنة، محمد .(2022). **دور الخدمات الاجتماعية المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية للحد من الفقر المتعدد الأبعاد للأسر في محافظة أريحا والأغوار الوسطى والجنوبية الفلسطينية،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، فلسطين.

عودة، سليم، وأبو بكر، إياد .(2020). مفهوم الذات وعلاقته بالتكيف النفسي لدى الأحداث الجانحين المسجلين في وزارة التنمية الاجتماعية، **مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث،** 8(3): 96-119.

غانم، عمر .(2020). **دور وزارة الشؤون الاجتماعية في حماية الطفولة.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

غريب، نرمين .(2023). الشفقة بالذات وعلاقتها بالحرمان العاطفي دراسة ميدانية على عينة من المراهقين المقيمين في دور الرعاية الاجتماعية في محافظة دمشق، **مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية،** 39(1): 190-211.

أبو قرع، سرين .(2022). دور المنظمات الأهلية النسوية في الحد من العنف ضد النساء في محافظة رام الله والبيرة، **مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع،** 22(79): 100-121.

القحطاني، لمى، والزهراني، خواطر.(2023). خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للمسنين: دراسة وصفية مطبقة على مؤسسات رعاية المسنين بمنطقة مكة المكرمة، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية لجامعة الفيوم،** 32(2): 143-258.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .(2021). **تحليل حالة الاستجابة للعنف ضد المرأة والفتاة في دولة فلسطين،** إطار التعاون بين وزارة شؤون المرأة في دولة فلسطين واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): الأمم المتحدة.

محمد، نور، وعبد الصاحب، حسين .(2022). العنف الأسري، **مجلة كلية التراث الجامعة**، 22(32): 1-11.

محمد، هنية .(2022). دور الرعاية الاجتماعية في تنمية المجتمع، **مجلة الأصالة الليبية**، 24(5): 424-440.

مخلوف، شادية. (2020). **واقع جودة الخدمات الاجتماعية في المؤسسات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية من وجهه نظر المستفيدين**، بحث مقدم في مؤتمر جامعة النجاح بعنوان دور الخدمة الاجتماعية في فلسطين والمنعقد في الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني لعام 2011. جامعة القدس المفتوحة فلسطين.

المصباحي، سالمة .(2022). عنف الزوجة ضد الزوج: أشكاله وأسبابه ودور الخدمة الاجتماعية في التفاعل معها، **مجلة علوم التربية**، 19(10): 316-332.

المطيري، هنوف .(2020). الحاجات المعرفية للأخصائيين للتعامل مع العنف ضد النساء والأطفال في إطار الممارسة العامة: دراسة ميدانية مطبقة على الأخصائيين العاملين بوحدة الحماية الاجتماعية بمنطقة الرياض، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، 1(64): 142-169.

النجار، محمد .(2020). **واقع برامج و مشاريع وزارة التنمية الاجتماعية: التخطيط والفعالية، ومدى توافقها مع أجندة السياسات الوطنية 2017 – 2022: العدالة وسيادة القانون، (**رسالة ماجستير غير منشورة**)**، جامعة القدس، فلسطين.

النمري، نادين .(2022). أهمية تحديد أدوار المؤسسات المعنية بالتعامل مع حالات العنف الأسري وحماية الطفل، **المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية**، 4(3): 115-147.

بني هاني، محمد، وصفدي، ردينة، وطلافحة، شيماء، وبني عيسى، فادية .(2023). واقع العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني، **مجلة العلوم التربوية لجامعة اليرموك**، 31(2)،311-336.

وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية .(2024). **تعريف بالوزارة والخدمات والبرامج التي تقدمها**، رام الله: منشورات وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية.

ياسين، سناء .(2022). **تقييم المشاريع المقدمة لوزارة التنمية الاجتماعية في مجال تمكين المرأة اقتصادياً في مدينة رام الله (2014-2018)**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس أبو ديس، فلسطين.

يوسف، عبير .(2020). مشكلات المرأة المعنفة ودور الممارسات العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف عنها، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، 1(49): 108-136.

يوسف، نهاد مصطفى (2021م): أساليب إدارة الخلافات الأسرية وتسويتها لدى الأسرة الأردنية من وجهة نظر الزوجة دراسة تحليلية على عينة من محافظة عجلون، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية**، 29(1): 1-23.

ثانياً: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

Apriani, C.. (2020, November). ***Representation of Domestic Violence (KDRT) in La Barka: A Sociology of Literature. In The 3rd International Conference on Language, Literature, and Education (ICLLE 2020)***, 136-141. Atlantis Press.

Batoush, R. (2020). ***The Relation betwwen Family Violence and psychological stress among abused wives and children with some of demographic variable***. Unpublished M.A thesis. Jordon. Al karak. Mutah University.

Clark, R., & Bennett, J. (2023). Empowerment of Women in Shelters: A Qualitative Study. ***Journal of Women's Health***, *32*(4), 456-470.

Crosby III, R. G., Smith, E. I., Gage, J., & Blanchette, L. (2021). Trauma-informed children's ministry: A qualitative descriptive study. ***Journal of Child & Adolescent Trauma***, 14(4), 493-505.

Exposito, Francisca, Herrera, Maria .(2019). Social Perception of Violence against Women: Individual and Psychosocial Characteristics of Victims and Abusers. ***The European journal of psychology applied to context***, 1(1), 123-138.

Forum of NGOs . (2020). ***Forum to Combat Violence against Women, calls on the government to pass the Family Protection Law***. Donia Al-Watan, Palestine.

Fredric, L.,& Fredjr, A. (2020). ***Intensive Family based services program. Prenting and improving mechanism in children abused and neglected through PCTT***. self-management skills, and intensive child play counseling, EDD, Nova, Southwestern University.

Gist, J. (2020). Reducing Intimate Partner Violence Against Women: Evaluating the effectiveness of protection orders, ***D. A. I- B***, 61(6), 2988-2999.

Harris, P., & Nguyen, T. (2023). Impact of Shelter Services on Psychological Recovery of Women. ***Australian Journal of Social Work***, *15*(2), 102-118.

Jamal, Fadi .(2021). ***Violence against Women Corona made matters worse (Corona in Palestinian Life)***. Institute for Palestine Studies, Palestine.

Jeevasuthan, S., & Hatta, Z. A. (2023). Behavioural Problems of Children Exposed to Domestic Violence in Rural Villages: A Micro Social Work Inquiry in Piranpattru Village at Chankanai Divisional Secretariat, Jaffna, Sri Lanka. ***Procedia-Social and Behavioral Sciences***, 23(91), 201-207.

Kelleher, k. ,Gardner ,w .(2021). Child domestic violence. ***The International Joumal*** . 32(8), 811-818

Kokabisaghi, S, Arami, H. R.,& Kokabisaghi, F .(2022). Emotion Deprivation and Psychological Compatibility Among Orphans. ***Asian Journal of Research in Social Sciences and Humanities***, 5(1), 238-247

Krueger, R. A., & Casey, M. A. (2021). ***Focus Groups: A practical guide for applied research*** (7th Ed.). SAGE.

Kumar, A., Nizamie, S. H., & Srivastava, N. K. (2022). Violence against women and mental health. ***Mental Health & Prevention***, 1(1), 4-10.

Lombard, N., McMillan, L. (2022). ***Violence against Women: Current Theory and Practice in Domestic Abuse, Sexual Violence, and Exploitation***. London: Jessica Kingsley Publishers.

Peitzmeier, S. M., Hughto, J. M., Potter, J., Deutsch, M. B., & Reisner, S. L .(2020). Development of a novel tool to assess intimate partner violence against transgender individuals. ***Journal of interpersonal violence***, 34(11), 2376-2397.

Schmidt, L., & Fischer, K. (2024). Evaluating the Effectiveness of Domestic Violence Shelters. ***International Journal of Women's Studies***, 20(1), 55-70.

Stark, E. (2021). ***Introduction: from domestic to coercive control, in Lombard, N., McMillan, L. (Eds), Violence against Women: Current Theory and Practice in Domestic Abuse, Sexual Violence, and Exploitation***. London: Jessica Kingsley Publishers.

Tatyana I. Shulgaa, Daria D. Savchenkoa and Evgeniya B. Filinkova .(2022). a Psychological Characteristics of Adolescents Orphans with Different Experience of Living in a Family. ***International Journal of Environmental& Science Education***, 11(17),1039-1050.

UNICEF. (2020). ***National Child Policy in Uganda***. United Nations Children's Fund.

UNICEF. (2022). ***Reimagining Social Policies to Support Families in China***. United Nations Children's Fund.

Waldrop, A.E. & Resick, P.A .(2017). Coping Among Adult Female Victims of Domestic Violence. ***Journal of Family***. 19(5), 291-302.

Walker Laaurie, Hollis, Colosimob, Kenneth . (2020). Mindfulness, self compassion, and happiness in non-meditators: A theoretical and empirical examination. ***Personality and Individual Differences***,50(2), 222-227.

Wenzel, M,Woodyatt, L, Hedrick, K .(2023). No genuine self-forgiveness without accepting responsibility: Value reaffirmation as a Key to maintaining positive self-regard. ***European Journal of Social Psychology***, 23(42),617-624.

Yigzaw, Tegbar, (2018), Perceptions and Attitudes towards Violence against Women by Their Spouses: A Qualitative Study in Northwest Ethiopia. ***Ethiop J Health Dev,*** 24(1).114-135.

ملاحق الرسالة

ملحق (أ): أدوات الدراسة قبل التحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة المحترم

تحية طيبة وبعد،

عزيزتي المرأة المحترمة،،،

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "تقييم فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات في دور الرعاية بالمحافظات الشمالية بفلسطين: دراسة ميدانية"، حيث يشكل هذا الاستبيان جزءاً هاماً من الدراسة التي تقوم بها الباحثة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإرشاد النفسي والتربوي من جامعة القدس المفتوحة. لذا أرجو التكرم بقراءة ما ورد فيه من فقرات بدقة وموضوعية، والإجابة عما جاء فيها باختيار الاجابة التي ترونها مناسبة مع وضعكم ووجهة نظركم، علماً بأن الباحثة تلتزم باستخدام هذه البيانات بغرض البحث العلمي فقط، والتي ستحاط بالسرية التامة بإذن الله.

شاكرة لكن حسن تعاونكم.....

الباحثة: أسمهان مشرف

بإشراف: أ.د عاطف حسني العسولي

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس المفتوحة

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

برنامج ماجستير الخدمة الاجتماعية

عزيزتي المرأة المحترمة،،،

تُهديكم الباحثة أطيب التحيّات، وتُعلِمُكم أنّها بصدد إعداد دراسة حول:

" تقييم فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات في دور الرعاية بالمحافظات الشمالية بفلسطين: دراسة ميدانية".

حيث يشكل هذا الاستبيان جزءاً هاماً من الدراسة التي تقوم بها الباحثة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإرشاد النفسي والتربوي من جامعة القدس المفتوحة. لذا أرجو التكرم بقراءة ما ورد فيه من فقرات بدقة وموضوعية، والإجابة عما جاء فيها باختيار الاجابة التي ترونها مناسبة مع وضعكم ووجهة نظركم، علماً بأن الباحثة تلتزم باستخدام هذه البيانات بغرض البحث العلمي فقط، والتي ستحاط بالسرية التامة بإذن الله.

شاكرة لكم حسن تعاونكم.....

الباحثة: أسمهان مشرف

بإشراف: أ.د عاطف حسني العسولي

أولاً: البيانات الأساسية:

العمر: أقل من 25 سنة ☐ من (25- أقل من 35) سنة ☐ من (35- أقل من 45) سنة ☐ 45 سنة فأكثر ☐

الحالة الاجتماعية: متزوجة ☐ منفصلة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐

المؤهل العلمي: ثانوية عامة فأقل ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأعلى ☐

مكان السكن: بلدة ☐ قرية ☐ مخيم ☐ مدينة ☐

الدخل الأسري الشهري: أقل من 3000 شيقل ☐ من 3000- أقل من 5000 شيقل ☐ من 5000- أقل من 7000 شيقل ☐ 7000 شيقل فأكثر ☐

ثانياً: بيانات تتعلق بمحاور الدراسة:

يرجى وضع إشارة (✓) في خانة الإجابة التي تناسبك

الرقم	الفقرات	لا تنطبق	تنطبق قليلاً	تنطبق لحد ما	تنطبق كثيراً	تنطبق تماماً
المجال الأول: مظاهر العنف الأسري لدى النساء						
المحور الأول: العنف الجسدي						
1	**يحبسني زوجي ويمنعني من الخروج من البيت.**					
2	**يقوم زوجي بضربي بأي شيء موضوع أمامه.**					
3	**يحاول زوجي أن يكتم أنفاسي ويخنقني.**					
4	**يضرب زوجي أطفالي أمامي.**					
5	**يضربني زوجي ويسبب لي الجروح والكسور نتيجة ذلك.**					
6	**يحاول أن يحرقني بأي وسيلة متوفرة أمامه.**					
7	**يضربني على وجهي بشكل مستمر.**					
المحور الثاني: العنف النفسي						
8	**يناديني زوجي بألفاظ نابية تجرح مشاعري.**					
9	**يتهكم زوجي من تصرفاتي ويقلل من أهميتها.**					
10	**يصرخ زوجي بصوت عالي بوجهي.**					
11	**يتعمد زوجي تجاهلي أثناء حديثي معه.**					

12	يتجاهل زوجي مشاعري وأحاسيسي.					
13	يقلل زوجي من شأني وشأن أهلي ويشتمهم أمامي.					
14	يتركني زوجي ويخرج من المكان الذي أتواجد به باستمرار.					
المحور الثالث: العنف الاجتماعي						
15	يقوم زوجي بمراقبة تصرفاتي بشكل مستمر.					
16	يعمل زوجي جاهداً على تقييد حريتي الشخصية.					
17	يقلل زوجي من مكانتي الشخصية ويسفه رأيي أمام الآخرين.					
18	يمنعني زوجي من المشاركة في المناسبات الاجتماعية.					
19	يمنعني زوجي من الخروج للعمل وتكوين شخصيتي.					
20	يعمل زوجي على تقليد والديه في الممارسات الأسرية.					
21	يمنعني زوجي من حضور المناسبات العائلية، وزيارة الأهل والأقارب.					
المحور الرابع: العنف الاقتصادي						
22	يحرم زوجي أفراد الأسرة من الموارد المالية الضرورية.					
23	لا يخصص لي زوجي مصروف شخصي.					
24	يحجب الدعم المالي عن أفراد أسرتي كنوع من العقاب.					
25	لا أستطيع تلبية متطلبات الأسرة بسبب حرص زوجي الشديد.					
26	يتحكم زوجي في القرارات المالية بدون مشاركة الأسرة.					
27	نتعرض للتوبيخ المستمر عند مطالبة زوجي بالإنفاق.					
28	يستخدم زوجي المال كوسيلة للضغط لتحقيق أهدافه.					
المحور الخامس: العنف اللفظي						
29	يقوم زوجي بالسب والشتم في جميع أحواله.					
30	يستخدم زوجي ألفاظ غير مقبولة في النداء على أفراد أسرتنا.					
31	يقوم باللعن والإهانة لجميع أفراد الأسرة.					
32	يقوم بمقارنتي بنساء أخريات من قبيل الاستهزاء.					
33	يقوم زوجي بتأنيبي بشكل مستمر.					
34	يلومني زوجي بشكل مستمر على كافة أفعالي.					
35	ينعتني زوجي بألفاظ غير مقبولة في مجتمعنا.					
المجال الثاني: الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المحور الأول: خدمة الإرشاد والتوعية						

1	تتوفر الجلسات النفسية داخل دور الرعاية والتي تسهم في حل المشكلات النفسية.					
2	تتوفر الاستشارات النفسية داخل دور الرعاية والتي تسهم في تجاوز المشاكل النفسية.					
3	يحسن الدعم النفسي المقدم من الحالة النفسية للنزيلة.					
4	تقدم الأخصائيات الاجتماعيات الدعم النفسي في التعامل مع المشكلات الاجتماعية					
5	يتم عقد أنشطة التفريغ النفسي للنزيلات لخفض مستوى التوتر النفسي لديها .					
6	يتم التعامل مع المشكلات النفسية التي تعاني منها النزيلة بسرية تامة.					
7	تتعاون دور الرعاية مع المؤسسات الداعمة لتوفير الاحتياجات النفسية للنزيلة.					
8	يتم إجراء زيارات متعددة للنزيلة من قبل المشرفين للمساهمة في توفير حلول للمشكلات الشخصية التي تواجهها.					
9	يتم توفير البرامج النفسية الفعالة التي تعالج القلق لدى النزيلة من المستقبل.					
10	تعمل دور الرعاية على خفض الإحساس بالعزلة لدى النزيلة من خلال البرامج النفسية الجماعية الفعالة.					
11	تشارك دور الرعاية في حملات الوقاية والتوعية المجتمعية بقضية العنف ضد النساء .					
12	يقوم الاخصائي الاجتماعي في دور الرعاية بالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية لنشر الوعي بأهمية الحد من العنف الممارس ضد النساء في كل مكان.					
13	تقدم دور الرعاية برامج التوعية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي عبر مجموعات متنوعة لنبذ العنف الممارس ضد النساء .					
14	تزود دور الرعاية المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي ترعى النساء المعنفات بنشرات توعية خاصة بكيفية استعادة التوازن النفسي لديهن.					

15	توفر دور الرعاية خدمات إرشادية عبر موقعها الإلكتروني مدعوماً بالشاشات الحوارية التي تقدم حلولاً للعنف الذي تتعرض له النساء المعنفات.					
16	يقدم الاخصائي الاجتماعي في دور الرعاية الارشاد النفسي للنساء المعنفات للمساهمة في إزالة مشاعر الغضب لديهن تجاه أسرهن.					
المحور الثاني: خدمات الحماية						
17	تتعاون دور الرعاية مع شبكة الحماية الاجتماعية لتوفير الحماية للنساء المعنفات.					
18	توفر دور الرعاية الخدمات المتنوعة بالتشارك مع المؤسسات الحكومية الأخرى والتي تساهم في حماية النساء المعرضات للعنف.					
19	تساهم دور الرعاية في توفير الحماية من الاعتداء الجسدي الممارس ضد النساء المعنفات.					
20	تعمل دور الرعاية على توفير البرامج التي توفر الحماية الكاملة للنساء المعنفات.					
21	تعمل شبكة الحماية الاجتماعية على توفير الحماية للنساء المعنفات من الإيذاء والمعاملة القاسية من قبل الأسرة.					
22	تعمل دور الرعاية على توفير الخدمات الايوائية للنساء المعنفات المعرضات للعنف الشديد الذي يعرض حياتهم للخطر.					
23	تنسق دور الرعاية مع جهات الاختصاص لتوفير بيئة آمنة للنساء المعنفات.					
24	تساهم دور الرعاية في توفير جميع التسهيلات المادية اللازمة لتوفير الحماية للنساء المعنفات.					
25	تقدم دور الرعاية خدمات الحماية من العنف للنساء المعنفات اللواتي يسكن المناطق المهمشة البعيدة.					
26	تعمل دور الرعاية على توفير الحماية الكاملة للنساء المعنفات من خلال توفير برامج علاجية ضمن المؤسسات المختصة بذلك.					
27	تشترك دور الرعاية مع مؤسسات الحماية في توفير كافة متطلبات علاج النساء المعنفات.					
28	تساهم دور الرعاية في توفير برامج حماية كفيلة بتوفير كافة متطلبات العيش بحياة آمنة للنساء المعنفات بالتعاون مع مؤسسات الحماية الفعالة.					

29	تتعاون دور الرعاية بتوفير الحماية للنساء المعنفات في بيوتهن من خلال متابعتهم بشكل مستمر.					
30	تعمل دور الرعاية على توفير الحماية للنساء المعنفات التي تضمن لهن متابعة حياتهن واستمرار علاقتهم الاجتماعية مع محيطهم دون تأثر.					
المحور الثالث: خدمات اجتماعية وقانونية						
31	توفر دور الرعاية خدمات التأهيل للنساء المعنفات لمساعدتهن في ممارسة حياتهم الاجتماعية دون توتر وقلق.					
32	تتعاون دور الرعاية مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى لدمج النساء المعنفات في المجتمع.					
33	تعقد دور الرعاية الجلسات الفردية والجمعية لحل كافة المشكلات التي تواجه النساء المعنفات للتعايش مع واقع الحياة الاجتماعية.					
34	توفر دور الرعاية خطوط هاتفية ساخنة لمتابعة النساء المعنفات والاطمئنان عليهن.					
35	توفر دور الرعاية أطباء متخصصين لعلاج النساء المعنفات الجسدي والنفسي.					
36	تتواصل دور الرعاية مع الأسرة لتنفيذ خطط التدخل لحماية النساء المعنفات على أساس قاعدة المشاركة مع الأسرة.					
37	تعمل دور الرعاية على تزويد المؤسسات الاجتماعية بالمعلومات اللازمة حول العنف الذي تعرضت له النساء المعنفات لإلحاقهن ببرامج تأهيل شاملة.					
38	تساهم دور الرعاية في توفير البرامج المختصة بتطوير مهارات النساء المعنفات بعد التعافي من آثار العنف الذي تعرضن له.					
39	توفر دور الرعاية خطوطاً مجانية للتبليغ عن العنف الممارس ضد النساء المعنفات في حال وجد.					
40	توفر دور الرعاية برامج للتأهيل النفسي للنساء المعنفات من خلال متخصصين لحل مشكلاتهم النفسية.					
41	تعمل دور الرعاية على توفير برامج للتأهيل الاجتماعي للنساء المعنفات من خلال برامج مخصصة لمشاركتهم في أنشطة اجتماعية تزيد من تكوين العلاقات الاجتماعية المساندة.					
42	توفر دور الرعاية فرص اللقاء مع ذويهم من خلال برامج الزيارات الأسرية.					

43	تعمل دور الرعاية على حماية النساء من عدم تعرض المعنفين لهن في تلك الدور.					
44	تعمل دور الرعاية على توفير برامج للتأهيل الطبي للنساء المعنفات من خلال ارسالهن لمؤسسات تأهيل طبي لاستعادة وضعهن الصحي السليم.					
45	تعمل دور الرعاية على توفير برامج التأهيل الخاص بالدمج والتعافي الاجتماعي من العنف الممارس ضد النساء المعنفات.					
46	تقوم دور الرعاية بمتابعة القضايا القانونية للنساء المعنفات.					
47	تتابع دور الرعاية النساء المعنفات في متابعة الإجراءات القضائية.					
المحور الرابع: خدمات التمكين الاقتصادي						
48	تقدم دور الرعاية البرامج لتعليمهن المهارات اللازمة للدخول إلى سوق العمل مثل الدورات المهنية والحرفية.					
49	تقدم دور الرعاية البرامج التدريبية المتاحة التي تساعد النساء المعنفات في الحصول على فرص عمل مستدامة بعد مغادرة دار الرعاية.					
50	تقدم دور الرعاية الدعم المادي في إنشاء مشروع صغير خاص بالنساء المعنفات.					
51	توفر دور الرعاية فرص العمل كالتدريب المهني أو العقود المؤقتة.					
52	تتعاون دور الرعاية مع المؤسسات المجتمعية في توفير الدعم المالي الدوري للنساء المعنفات لتلبية احتياجاتهن الأساسية.					
53	تقدم دور الرعاية برامج توجيهية تساعد النساء المعنفات في وضع خطة مالية شخصية للتمكن من إدارة دخلهن بعد الخروج من دور الرعاية.					
54	تتعاون دور الرعاية في تقديم الدعم لمتابعة دراسات النساء المعنفات العليا.					
55	تسهم دور الرعاية بالتعاون مع المؤسسات التعليمية في تسهيل الالتحاق بمؤسسات تعليمية تؤهل النساء المعنفات للحصول على شهادات معتمدة تعزز فرص العمل.					
56	توجه دور الرعاية النساء المعنفات لاختيار نوعية المشاريع والورش الاقتصادية لتعزيز استقلاليتهنِ المالية.					

57	توفر دور الرعاية بمشاركة المؤسسات الاجتماعية برامج تمكين اقتصادي كافية تُساعد النساء المعنفات على تحقيق الاستقلال المالي بعد مغادرة دور الرعاية.					
58	توفر دور الرعاية للنساء المعنفات فرص المشاركة في المشاريع الصغير داخل هذه الدور.					
المجال الثالث: مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات						
المحور الأول: الدعم النفسي والاجتماعي						
1	توفير جلسات دعم نفسي فردية منتظمة مع أخصائيين نفسيين لمعالجة الصدمات النفسية.					
2	تنظيم مجموعات دعم جماعية لتعزيز التواصل وتبادل التجارب بين النساء.					
3	تقديم جلسات إرشاد نفسي تساعد النساء على التعامل مع الآثار طويلة المدى للعنف.					
4	تقديم جلسات استشارية لرفع الثقة بالنفس وتحفيز الرغبة في الحياة المستقلة.					
5	تقديم برامج توعية بآليات التحكم في الغضب وتجاوز الصدمات النفسية.					
6	تخصيص أوقات استماع فردية لمعالجة القضايا الشخصية بسرية وخصوصية.					
7	توفير برامج لتطوير المهارات الاجتماعية مثل التواصل الفعّال والتفاوض.					
المحور الثاني: الدعم القانوني وحماية الحقوق						
8	توفير استشارات قانونية مجانية توضح للنساء حقوقهن القانونية.					
9	تسهيل إجراءات الترافع القانوني للنساء اللواتي يعانين من قضايا قانونية.					
10	مساعدة النساء في الحصول على الوثائق القانونية (مثل الهويات وشهادات الميلاد).					
11	إنشاء وحدة خاصة للتعامل مع قضايا العنف الأسري وتقديم الاستشارات القانونية اللازمة.					
12	دعم النساء في تحقيق استقلالية قانونية وإرشادهن إلى حقوقهن المالية.					

13	توفير دعم قانوني لحماية ممتلكات وأموال النساء اللواتي تركن بيوتهن.					
14	توثيق حالات العنف بشكل سري وآمن لدعم النساء في حال العودة للمجتمع.					
المحور الثالث: تحسين بيئة الإقامة والرعاية الصحية						
15	توفير بيئة آمنة ومريحة تضمن الخصوصية للمقيمات.					
16	تحسين البنية التحتية والإقامة لتوفير مرافق صحية ونظافة عالية الجودة.					
17	تأمين توفير الخدمات الصحية الأساسية والدورية.					
18	تأمين التدفئة والتهوية الجيدة في جميع فصول السنة.					
19	تحسين الإجراءات الأمنية لحماية المقيمات من أي تهديدات محتملة.					
20	تقديم برامج غذائية صحية ومتوازنة للحفاظ على صحة المقيمات.					
21	تقديم دورات توعية صحية حول رعاية الصحة الجسدية والنفسية.					
22	تقديم الرعاية الطبية المتاحة أثناء فترة الحمل والولادة.					
23	توفير الراحة والدعم اللازمين للأم والمولود بعد الولادة.					
المحور الرابع: الجانب الاقتصادي						
24	تنظيم برامج تدريب مهني تهدف إلى تزويد النساء بالمهارات اللازمة للدخول إلى سوق العمل.					
25	توفير برامج تمويل صغيرة أو قروض بدون فوائد لتمكين النساء من إنشاء مشاريع صغيرة، تساعدهن على بناء مصدر دخل مستدام.					
26	بناء شراكات مع شركات ومؤسسات محلية لتوظيف النساء المقيمات في المراكز، وتخصيص فرص عمل متاحة أو تدريب مدفوع الأجر لهن.					
27	تقديم استشارات اقتصادية للنساء المهتمات بإنشاء مشاريعهن الخاصة.					
28	إرشاد النساء على كيفية البحث عن فرص العمل الملائمة لمهاراتهن وخبراتهن وتقديم الدعم لهن.					
29	توعية المجتمع بأهمية دعم المرأة المعنفة وتوفير بيئة اقتصادية محفزة تساعدها على استعادة حياتها.					

المحور الخامس: التواصل وإعادة الاندماج الاجتماعي						
30	تسهيل برامج الإرشاد الاجتماعي للمساعدة في إعادة بناء علاقات إيجابية.					
31	تنظيم أنشطة ثقافية واجتماعية لإعادة دمج النساء في المجتمع.					
32	تسهيل مشاركة النساء في الأنشطة الخارجية بمرافقة الدعم من فريق العمل.					
33	توفير دعم نفسي واجتماعي للنساء اللواتي يخططن للعودة إلى أسرهن.					
34	تقديم برامج توعوية حول كيفية التعامل مع المجتمع بعد الخروج من دور الرعاية.					
35	تنظيم جلسات إرشادية للعائلات حول كيفية دعم النساء العائدات.					
36	توفير شبكة دعم من مؤسسات المجتمع المدني لمتابعة النساء بعد الخروج.					
37	تعزيز التواصل مع مؤسسات المجتمع المحلي لفتح آفاق فرص جديدة.					
38	تقديم استشارات حول كيفية التواصل الإيجابي والفعال مع الآخرين.					
39	إنشاء فريق متابعة ورعاية لاحقة للنساء المعنفات بعد خروجهن من دور الرعاية.					

انتهت فقرات الاستبانة

ملحق (ب): أدوات الدراسة بعد التحكيم

جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

تخصص ماجستير الخدمة الاجتماعية

إستبانة

عزيزتي المرأة المحترمة،،،

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "تقييم فعالية الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات في دور الرعاية بالمحافظات الشمالية بفلسطين: دراسة ميدانية"، حيث يشكل هذا الاستبيان جزءاً هاماً من الدراسة التي تقوم بها الباحثة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإرشاد النفسي والتربوي من جامعة القدس المفتوحة. لذا أرجو التكرم بقراءة ما ورد فيه من فقرات بدقة وموضوعية، والإجابة عما جاء فيها باختيار الاجابة التي ترونها مناسبة مع وضعكم ووجهة نظركم، علماً بأن الباحثة تلتزم باستخدام هذه البيانات بغرض البحث العلمي فقط، والتي ستحاط بالسرية التامة بإذن الله.

شاكرة لكن حسن تعاونكم.....

الباحثة: أسمهان مشرف

بإشراف: أ.د عاطف حسني العسولي

أولاً: البيانات الأساسية:

العمر: أقل من 25 سنة ☐ من (25- أقل من 35) سنة ☐ من (35- أقل من 45) سنة ☐ 45 سنة فأكثر ☐

الحالة الاجتماعية: متزوجة ☐ منفصلة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐

المؤهل العلمي: ثانوية عامة فأقل ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأعلى ☐

مكان السكن: بلدة ☐ قرية ☐ مخيم ☐ مدينة ☐

الدخل الأسري الشهري: أقل من 3000 شيقل ☐ من 3000- أقل من 5000 شيقل ☐ من 5000- أقل من 7000شيقل ☐

7000 شيقل فأكثر ☐

ثانياً: بيانات تتعلق بمحاور الدراسة:

يرجى وضع إشارة (✓) في خانة الإجابة التي تناسبك

الرقم	الفقرات	لا تنطبق	تنطبق قليلاً	تنطبق لحد ما	تنطبق كثيراً	تنطبق تماماً
المجال الأول: مظاهر العنف الأسري لدى النساء						
المحور الأول: العنف الجسدي						
1	يحبسني زوجي ويمنعني من الخروج من البيت.					
2	يقوم زوجي بضربي بأي شيء موضوع أمامه.					
3	يحاول زوجي أن يكتم أنفاسي ويخنقني.					
4	يضرب زوجي أطفالي أمامي.					
5	يضربني زوجي ويسبب لي الجروح والكسور نتيجة ذلك.					
6	يحاول أن يحرقني بأي وسيلة متوفرة أمامه.					
7	يضربني على وجهي بشكل مستمر.					
المحور الثاني: العنف النفسي						
8	يناديني زوجي بألفاظ نابية تجرح مشاعري.					
9	يتهكم زوجي من تصرفاتي ويقلل من أهميتها.					
10	يصرخ زوجي بصوت عالي بوجهي.					
11	يتعمد زوجي تجاهلي أثناء حديثي معه.					
12	يتجاهل زوجي مشاعري وأحاسيسي.					
13	يقلل زوجي من شأني وشأن أهلي ويشتمهم أمامي.					
14	يتركني زوجي ويخرج من المكان الذي أتواجد به باستمرار.					
المحور الثالث: العنف الاجتماعي						
15	يقوم زوجي بمراقبة تصرفاتي بشكل مستمر.					
16	يعمل زوجي جاهداً على تقييد حريتي الشخصية.					
17	يقلل زوجي من مكانتي الشخصية ويسفه رأيي أمام الآخرين.					
18	يمنعني زوجي من المشاركة في المناسبات الاجتماعية.					

19	يمنعني زوجي من الخروج للعمل وتكوين شخصيتي.					
20	يعمل زوجي على تقليد والديه في الممارسات الأسرية.					
21	يمنعني زوجي من حضور المناسبات العائلية، وزيارة الأهل والأقارب.					
المحور الرابع: العنف الاقتصادي						
22	يحرم زوجي أفراد الأسرة من الموارد المالية الضرورية.					
23	لا يخصص لي زوجي مصروف شخصي.					
24	يحجب الدعم المالي عن أفراد أسرتي كنوع من العقاب.					
25	لا أستطيع تلبية متطلبات الأسرة بسبب حرص زوجي الشديد.					
26	يتحكم زوجي في القرارات المالية بدون مشاركة الأسرة.					
27	نتعرض للتوبيخ المستمر عند مطالبة زوجي بالإنفاق.					
28	يستخدم زوجي المال كوسيلة للضغط لتحقيق أهدافه.					
المحور الخامس: العنف اللفظي						
29	يقوم زوجي بالسب والشتم في جميع أحواله.					
30	يستخدم زوجي ألفاظ غير مقبولة في النداء على أفراد أسرتنا.					
31	يقوم باللعن والإهانة لجميع أفراد الأسرة.					
32	يقوم بمقارنتي بنساء أخريات من قبيل الاستهزاء.					
33	يقوم زوجي بتأنيبي بشكل مستمر.					
34	يلومني زوجي بشكل مستمر على كافة أفعالي.					
35	ينعتني زوجي بألفاظ غير مقبولة في مجتمعنا.					
المجال الثاني: الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات المحور الأول: خدمة الإرشاد والتوعية						
1	تتوفر الجلسات النفسية داخل دور الرعاية والتي تسهم في حل المشكلات النفسية.					
2	تتوفر الاستشارات النفسية داخل دور الرعاية والتي تسهم في تجاوز المشاكل النفسية.					
3	يحسن الدعم النفسي المقدم من الحالة النفسية للنزيلة.					
4	تقدم الأخصائيات الاجتماعيات الدعم النفسي في التعامل مع المشكلات الاجتماعية					
5	يتم عقد أنشطة التفريغ النفسي للنزيلات لخفض مستوى التوتر النفسي لديها.نشطة					
6	يتم التعامل مع المشكلات النفسية التي تعاني منها النزيلة بسرية تامة.					
7	تتعاون دور الرعاية مع المؤسسات الداعمة لتوفير الاحتياجات النفسية للنزيلة.					
8	يتم إجراء زيارات متعددة للنزيلة من قبل المشرفين للمساهمة في توفير حلول للمشكلات الشخصية التي تواجهها.					
9	يتم توفير البرامج النفسية الفعالة التي تعالج القلق لدى النزيلة من المستقبل.					
10	تعمل دور الرعاية على خفض الإحساس بالعزلة لدى النزيلة من خلال البرامج النفسية الجماعية الفعالة.					
11	تشارك دور الرعاية في حملات الوقاية والتوعية المجتمعية بقضية العنف ضد النساء.					
12	يقوم الاخصائي الاجتماعي في دور الرعاية بالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية لنشر الوعي بأهمية الحد من العنف الممارس ضد النساء في كل مكان.					
13	تقدم دور الرعاية برامج التوعية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي عبر مجموعات متنوعة لنبذ العنف الممارس ضد النساء.					

14	تزود دور الرعاية المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي ترعى النساء المعنفات بنشرات توعية خاصة بكيفية استعادة التوازن النفسي لديهن.					
15	توفر دور الرعاية خدمات إرشادية عبر موقعها الإلكتروني مدعوماً بالشاشات الحوارية التي تقدم حلولاً للعنف الذي تتعرض له النساء المعنفات.					
16	يقدم الاخصائي الاجتماعي في دور الرعاية الارشاد النفسي للنساء المعنفات للمساهمة في إزالة مشاعر الغضب لديهن تجاه أسرهن.					
المحور الثاني: خدمات الحماية						
17	تتعاون دور الرعاية مع شبكة الحماية الاجتماعية لتوفير الحماية للنساء المعنفات.					
18	توفر دور الرعاية الخدمات المتنوعة بالتشارك مع المؤسسات الحكومية الأخرى والتي تساهم في حماية النساء المعرضات للعنف.					
19	تساهم دور الرعاية في توفير الحماية من الاعتداء الجسدي الممارس ضد النساء المعنفات.					
20	تعمل دور الرعاية على توفير البرامج التي توفر الحماية الكاملة للنساء المعنفات.					
21	تعمل شبكة الحماية الاجتماعية على توفير الحماية للنساء المعنفات من الإيذاء والمعاملة القاسية من قبل الأسرة.					
22	تعمل دور الرعاية على توفير الخدمات الايوائية للنساء المعنفات المعرضات للعنف الشديد الذي يعرض حياتهم للخطر.					
23	تنسق دور الرعاية مع جهات الاختصاص لتوفير بيئة آمنة للنساء المعنفات.					
24	تساهم دور الرعاية في توفير جميع التسهيلات المادية اللازمة لتوفير الحماية للنساء المعنفات.					
25	تقدم دور الرعاية خدمات الحماية من العنف للنساء المعنفات اللواتي يسكن المناطق المهمشة البعيدة.					
26	تعمل دور الرعاية على توفير الحماية الكاملة للنساء المعنفات من خلال توفير برامج علاجية ضمن المؤسسات المختصة بذلك.					
27	تشترك دور الرعاية مع مؤسسات الحماية في توفير كافة متطلبات علاج النساء المعنفات.					
28	تساهم دور الرعاية في توفير برامج حماية كفيلة بتوفير كافة متطلبات العيش بحياة آمنة للنساء المعنفات بالتعاون مع مؤسسات الحماية الفعالة.					
29	تتعاون دور الرعاية بتوفير الحماية للنساء المعنفات في بيوتهن من خلال متابعتهم بشكل مستمر.					
30	تعمل دور الرعاية على توفير الحماية للنساء المعنفات التي تضمن لهن متابعة حياتهن واستمرار علاقتهم الاجتماعية مع محيطهم دون تأثر.					
المحور الثالث: خدمات اجتماعية وقانونية						
31	توفر دور الرعاية خدمات التأهيل للنساء المعنفات لمساعدتهن في ممارسة حياتهم الاجتماعية دون توتر وقلق.					
32	تتعاون دور الرعاية مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى لدمج النساء المعنفات في المجتمع.					
33	تعقد دور الرعاية الجلسات الفردية والجمعية لحل كافة المشكلات التي تواجه النساء المعنفات للتعايش مع واقع الحياة الاجتماعية.					
34	توفر دور الرعاية خطوط هاتفية ساخنة لمتابعة النساء المعنفات والاطمئنان عليهن.					

35	توفر دور الرعاية أطباء متخصصين لعلاج النساء المعنفات الجسدي والنفسي.					
36	تتواصل دور الرعاية مع الأسرة لتنفيذ خطط التدخل لحماية النساء المعنفات على أساس قاعدة المشاركة مع الأسرة.					
37	تعمل دور الرعاية على تزويد المؤسسات الاجتماعية بالمعلومات اللازمة حول العنف الذي تعرضت له النساء المعنفات لإلحاقهن ببرامج تأهيل شاملة.					
38	تساهم دور الرعاية في توفير البرامج المختصة بتطوير مهارات النساء المعنفات بعد التعافي من آثار العنف الذي تعرضن له.					
39	توفر دور الرعاية خطوطاً مجانية للتبليغ عن العنف الممارس ضد النساء المعنفات في حال وجد.					
40	توفر دور الرعاية برامج للتأهيل النفسي للنساء المعنفات من خلال متخصصين لحل مشكلاتهم النفسية.					
41	تعمل دور الرعاية على توفير برامج للتأهيل الاجتماعي للنساء المعنفات من خلال برامج مخصصة لمشاركتهم في أنشطة اجتماعية تزيد من تكوين العلاقات الاجتماعية المساندة.					
42	توفر دور الرعاية فرص اللقاء مع ذويهم من خلال برامج الزيارات الأسرية.					
43	تعمل دور الرعاية على حماية النساء من عدم تعرض المعنفين لهن في تلك الدور.					
44	تعمل دور الرعاية على توفير برامج للتأهيل الطبي للنساء المعنفات من خلال ارسالهن لمؤسسات تأهيل طبي لاستعادة وضعهن الصحي السليم.					
45	تعمل دور الرعاية على توفير برامج التأهيل الخاص بالدمج والتعافي الاجتماعي من العنف الممارس ضد النساء المعنفات.					
46	تقوم دور الرعاية بمتابعة القضايا القانونية للنساء المعنفات.					
47	تتابع دور الرعاية النساء المعنفات في متابعة الإجراءات القضائية.					
المحور الرابع: خدمات التمكين الاقتصادي						
48	تقدم دور الرعاية البرامج لتعليمهن المهارات اللازمة للدخول إلى سوق العمل مثل الدورات المهنية والحرفية.					
49	تقدم دور الرعاية البرامج التدريبية المتاحة التي تساعد النساء المعنفات في الحصول على فرص عمل مستدامة بعد مغادرة دار الرعاية.					
50	تقدم دور الرعاية الدعم المادي في إنشاء مشروع صغير خاص بالنساء المعنفات.					
51	توفر دور الرعاية فرص العمل كالتدريب المهني أو العقود المؤقتة.					
52	تتعاون دور الرعاية مع المؤسسات المجتمعية في توفير الدعم المالي الدوري للنساء المعنفات لتلبية احتياجاتهن الأساسية.					
53	تقدم دور الرعاية برامج توجيهية تساعد النساء المعنفات في وضع خطة مالية شخصية للتمكن من إدارة دخلهن بعد الخروج من دور الرعاية.					
54	تتعاون دور الرعاية في تقديم الدعم لمتابعة دراسات النساء المعنفات العليا.					
55	تسهم دور الرعاية بالتعاون مع المؤسسات التعليمية في تسهيل الالتحاق بمؤسسات تعليمية تؤهل النساء المعنفات للحصول على شهادات معتمدة تعزز فرص العمل.					
56	توجه دور الرعاية النساء المعنفات لاختيار نوعية المشاريع والورش الاقتصادية لتعزيز استقلاليتهنِ المالية.					

57	توفر دور الرعاية بمشاركة المؤسسات الاجتماعية برامج تمكين اقتصادي كافية تُساعد النساء المعنفات على تحقيق الاستقلال المالي بعد مغادرة دور الرعاية.					
58	توفر دور الرعاية للنساء المعنفات فرص المشاركة في المشاريع الصغير داخل هذه الدور.					
المجال الثالث: مقترحات تحسين وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة للنساء المعنفات						
المحور الأول: الدعم النفسي والاجتماعي						
1	توفير جلسات دعم نفسي فردية منتظمة مع أخصائيين نفسيين لمعالجة الصدمات النفسية.					
2	تنظيم مجموعات دعم جماعية لتعزيز التواصل وتبادل التجارب بين النساء.					
3	تقديم جلسات إرشاد نفسي تساعد النساء على التعامل مع الآثار طويلة المدى للعنف.					
4	تقديم جلسات استشارية لرفع الثقة بالنفس وتحفيز الرغبة في الحياة المستقلة.					
5	تقديم برامج توعية بآليات التحكم في الغضب وتجاوز الصدمات النفسية.					
6	تخصيص أوقات استماع فردية لمعالجة القضايا الشخصية بسرية وخصوصية.					
7	توفير برامج لتطوير المهارات الاجتماعية مثل التواصل الفعّال والتفاوض.					
المحور الثاني: الدعم القانوني وحماية الحقوق						
8	توفير استشارات قانونية مجانية توضح للنساء حقوقهن القانونية.					
9	تسهيل إجراءات الترافع القانوني للنساء اللواتي يعانين من قضايا قانونية.					
10	مساعدة النساء في الحصول على الوثائق القانونية (مثل الهويات وشهادات الميلاد).					
11	إنشاء وحدة خاصة للتعامل مع قضايا العنف الأسري وتقديم الاستشارات القانونية اللازمة.					
12	دعم النساء في تحقيق استقلالية قانونية وإرشادهن إلى حقوقهن المالية.					
13	توفير دعم قانوني لحماية ممتلكات وأموال النساء اللواتي تركن بيوتهن.					
14	توثيق حالات العنف بشكل سري وآمن لدعم النساء في حال العودة للمجتمع.					
المحور الثالث: تحسين بيئة الإقامة والرعاية الصحية						
15	توفير بيئة آمنة ومريحة تضمن الخصوصية للمقيمات.					
16	تحسين البنية التحتية والإقامة لتوفير مرافق صحية ونظافة عالية الجودة.					
17	تأمين توفير الخدمات الصحية الأساسية والدورية.					
18	تأمين التدفئة والتهوية الجيدة في جميع فصول السنة.					
19	تحسين الإجراءات الأمنية لحماية المقيمات من أي تهديدات محتملة.					
20	تقديم برامج غذائية صحية ومتوازنة للحفاظ على صحة المقيمات.					
21	تقديم دورات توعية صحية حول رعاية الصحة الجسدية والنفسية.					
22	تقديم الرعاية الطبية المتاحة أثناء فترة الحمل والولادة.					
23	توفير الراحة والدعم اللازمين للأم والمولود بعد الولادة.					
المحور الرابع: الجانب الاقتصادي						
24	تنظيم برامج تدريب مهني تهدف إلى تزويد النساء بالمهارات اللازمة للدخول إلى سوق العمل.					

25	توفير برامج تمويل صغيرة أو قروض بدون فوائد لتمكين النساء من إنشاء مشاريع صغيرة، تساعدهن على بناء مصدر دخل مستدام.					
26	بناء شراكات مع شركات ومؤسسات محلية لتوظيف النساء المقيمات في المراكز، وتخصيص فرص عمل متاحة أو تدريب مدفوع الأجر لهن.					
27	تقديم استشارات اقتصادية للنساء المهتمات بإنشاء مشاريعهن الخاصة.					
28	إرشاد النساء على كيفية البحث عن فرص العمل الملائمة لمهاراتهن وخبراتهن وتقديم الدعم لهن.					
29	توعية المجتمع بأهمية دعم المرأة المعنفة وتوفير بيئة اقتصادية محفزة تساعدها على استعادة حياتها.					
المحور الخامس: التواصل وإعادة الاندماج الاجتماعي						
30	تسهيل برامج الإرشاد الاجتماعي للمساعدة في إعادة بناء علاقات إيجابية.					
31	تنظيم أنشطة ثقافية واجتماعية لإعادة دمج النساء في المجتمع.					
32	تسهيل مشاركة النساء في الأنشطة الخارجية بمرافقة الدعم من فريق العمل.					
33	توفير دعم نفسي واجتماعي للنساء اللواتي يخططن للعودة إلى أسرهن.					
34	تقديم برامج توعوية حول كيفية التعامل مع المجتمع بعد الخروج من دور الرعاية.					
35	تنظيم جلسات إرشادية للعائلات حول كيفية دعم النساء العائدات.					
36	توفير شبكة دعم من مؤسسات المجتمع المدني لمتابعة النساء بعد الخروج.					
37	تعزيز التواصل مع مؤسسات المجتمع المحلي لفتح آفاق فرص جديدة.					
38	تقديم استشارات حول كيفية التواصل الإيجابي والفعال مع الآخرين.					
39	إنشاء فريق متابعة ورعاية لاحقة للنساء المعنفات بعد خروجهن من دور الرعاية.					

مع بالغ شكري وتقديري

الباحثة

ملحق (ج): أسماء محكمي أدوات الدراسة

الرقم	الأستاذ المحكم	الدرجة العلمية	التخصص	الجامعة
1	د. حمدي منصور	دكتوراه الفلسفة	خدمة اجتماعية	جامعة حلوان
2	د.إياد أبو بكر	أستاذ مشارك	خدمة اجتماعية	جامعة القدس المفتوحة
3	د. هناء فايز	أستاذ	خدمة اجتماعية	جامعة الإسكندرية
4	د. نظمية حجازي	أستاذة دكتور	خدمة اجتماعية	جامعة القدس المفتوحة
5	د. عميد بدر	أستاذ مساعد	خدمة اجتماعية	جامعة القدس المفتوحة
6	د. عماد اشتية	أستاذ مشارك	خدمة اجتماعية	الجامعة الإسلامية
7	د. انشراح نبهان	أستاذ مساعد	علم الإجتماع	جامعة القدس المفتوحة
8	د. رائد يعقوب	أستاذ مساعد	خدمة اجتماعية	جامعة القدس المفتوحة
9	د. حسني عوض	أستاذ دكتور	الإرشاد التربوي والنفسي	جامعة القدس المفتوحة
10	د. إبراهيم رجب	أستاذ مساعد	الفلسفة في التربية	جامعة القدس المفتوحة
11	د. عبد الناصر جبل	أستاذ ورئيس	خدمة اجتماعية	جامعة حلوان

ملحق (د): خطاب تسهيل مهمة من الجامعة

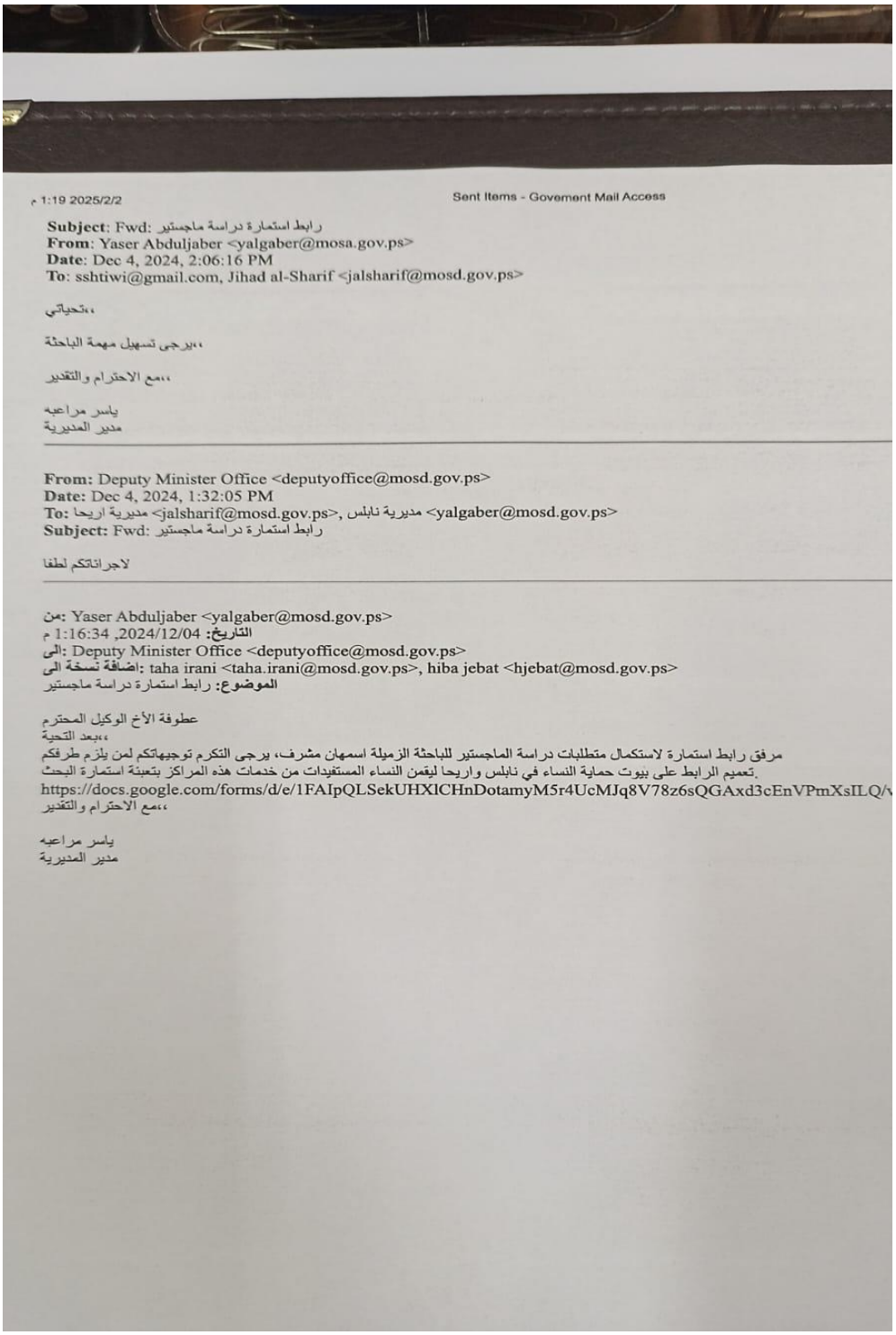

م 1:19 2025/2/2 Sent Items - Govement Mail Access

Subject: Fwd: رابط استمارة دراسة ماجستير
From: Yaser Abduljaber <yalgaber@mosa.gov.ps>
Date: Dec 4, 2024, 2:06:16 PM
To: sshtiwi@gmail.com, Jihad al-Sharif <jalsharif@mosd.gov.ps>

،،تحياتي

،،يرجى تسهيل مهمة الباحثة

،،مع الاحترام والتقدير

ياسر مراعبه
مدير المديرية

From: Deputy Minister Office <deputyoffice@mosd.gov.ps>
Date: Dec 4, 2024, 1:32:05 PM
To: مديرية اريحا <jalsharif@mosd.gov.ps>, مديرية نابلس <yalgaber@mosd.gov.ps>
Subject: Fwd: رابط استمارة دراسة ماجستير

لاجراتاتكم لطفا

من: Yaser Abduljaber <yalgaber@mosd.gov.ps>
التاريخ: 2024/12/04, 1:16:34 م
الى: Deputy Minister Office <deputyoffice@mosd.gov.ps>
اضافة نسخة الى: taha irani <taha.irani@mosd.gov.ps>, hiba jebat <hjebat@mosd.gov.ps>
الموضوع: رابط استمارة دراسة ماجستير

عطوفة الأخ الوكيل المحترم
،،بعد التحية
مرفق رابط استمارة لاستكمال متطلبات دراسة الماجستير للباحثة الزميلة اسمهان مشرف، يرجى التكرم توجيهاتكم لمن يلزم طرفكم
تعميم الرابط على بيوت حماية النساء في نابلس واريحا ليقمن النساء المستفيدات من خدمات هذه المراكز بتعبئة استمارة البحث.
https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSekUHXlCHnDotamyM5r4UcMJq8V78z6sQGAxd3cEnVPmXsILQ/v
،،مع الاحترام والتقدير

ياسر مراعبه
مدير المديرية